هِدَايَةُ النَّحْوِ

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث فى رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين فى علم النحو

وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

مكتبة البشرى

كراتشي باكستان

هداية النحو

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين في علم النحو
وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة البشرى
للطباعة والنشر
قسم الطباعة والنشر
جمعية شودهري محمد علي الخيرية (المسجلة)
كراتشي - باكستان

اسم الكتاب : هداية النحو

عدد الصفحات : 160

السعر : =/75 روبية

الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ء

الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١ء

اسم الناشر : مكتبة البشرى

جمعية شودهري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز، جلستان جوهر، كراتشي. باكستان

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من : **مكتبة البشرىٰ،** كراتشي. باكستان 2196170-321-92+

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. 4399313-321-92+

المصباح، ١٦ - اردو بازار، لاهور. 7124656,7223210-42-92+

بك لينڈ، سٹي پلازه كالج روڈ، راولپنڈی.5773341,5557926-51-92+

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. 2567539-91-92+

مكتبة رشيدية، سركي روڈ، كوئٹه. 7825484-333-92+

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً- أما بعد:

فإن كتاب "هداية النحو" من أهم الكتب في علم النحو ولها أهمية كبرى لدارسي علم النحو خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرهما من الدول الآسيوية.

كما لايشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "هداية النحو" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت- بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم النحو لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسرُّ الناظرين ويسهّل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدر.

إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر
كراتشي- باكستان
٠٦ رمضان، ١٤٢٩هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- نقل أكثر التعليقات الصغيرة من بين السطور إلى الحواشي السفلية إما مستقلا وإما في التعليقات بين المعقوفتين [ ] .
- تصحيح الأغلاط الإملائية في المــتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل **'الأسود'** التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامَنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا مشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتّقين، والصّلاة والسّلام على **رسوله محمّد، وآله** بدل عن الرسول **وأصحابه أجمعين.**

الحمد لله: [جملة قرآنية فلذا اختارها على غيرها] افتتح الكتاب بالتسمية والتحميد اتباعا لما ورد به الكتاب المجيد، وجريًا على قضيته ما ورد من الحديث في الابتداء بهما، وتحرزا عن كونه ناقصاً بمنـــزلة الأبتر وإن كان ثابتاً في الجملة. وقدم التسمية اتباعًا لما ورد به ذلك الكتاب، وجرت به السنّة، وأجمع عليه الأمة، وترك العاطف لذلك ولئلا يخل بالاستقلال، ومن جعل الباء متعلقًا بالابتداء نظر إلى أن الظاهر من الحديث هو الأمر بالابتداء باسم الله، ومن جعله بمعنى متبركاً باسم الله أقول وأفعل كذا نظرًا إلى أن هذا دخل في التعظيم مع حصول الابتداء باسم الله، لا يقال المأمور به هو الابتداء بما هو اسم الله، ولفظ اسم ليس كذلك فكأنه مقحم كما في قوله: ثم اسم السلام عليكما لأنا نقول الحكم أبدًا يكون على مدلول اللفظ تقول: زيد جاء وقرأت الفاتحة، لا تريد الفاتحة اسم سورة بل معناه فكان المعنى أنه يبدأ في نفسه باسم من أسماء الله تعالى ويتبرك به.(نور محمد مدقق)

لله: وهو اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال، ولهذا أخص الحمد بهذا الاسم، ولأنه أعظم أسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره أصلاً، بخلاف ما سواه.[دراية: ٤]

رب العالمين: نعت أو بدل أو عطف بيان "لله". **العاقبة:** أي خير العاقبة للمتقين على حذف المضاف، وإلا فالعاقبة متناولة للخير والشر ولا يصح شره للمتقين.(يوسفية) **للمتقين:** وهو جمع متق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم: وقاه فاتقى، ففاؤها واو ولامها ياء ، فإذا بنيت من ذلك قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى فقلت: اتقى. والوقاية: فرط الصيانة، وفي الشريعة من يقي نفسه من تعاطي ما يتحقق به لعقوبة من فعل وترك.[دراية: ٦]

الصّلاة: أي الرحمة وإفاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه وتعالى.(عبد الغفور) **رسوله:** الرسول بمعنى المرسل؛ لأنه فعول بمعنى المفعول، وهو من الأنبياء من جمع المعجزات والكتاب المنـــزل عليه، والنبي: من أوحي إليه، سواء نزل عليه الكتاب أو لم ينـــزل. [دراية: ٦] **محمد:** وهو عطف بيان للرسول، ومعناه اللغوي هو البليغ في كونه محمود. قيل: يجوز أن يكون سبب التسمية للنبي ﷺ ثبت به هذا المعنى في ذاته.[دراية: ٧]

آله: الآل أهل البيت والعيال، وجاء بمعنى الاتباع أيضًا وعلى هذا المعنى يتناول الأصحاب فإيرادها بعد الآل تخصيص بعد تعميم، والنكتة فيه الاهتمام بشأن الأصحاب.[ملخص من حاشية مولوي عبدالرحمن:٤]

أصحابه: جمع صاحب كطاهر وأطهار، أو جمع صَحب بسكون الحاء كنهر وأنهار، أو جمع صحِب بكسر الحاء كنمر وأنمار. مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلاً لا يجمع على أفعال.[عبدالغفور:٧]

أجمعين: جاء بالتأكيد ردّاً على الروافض حيث خصوا بعض الصحابة بالصلاة دون بعض آخر، لغلوّهم في محبة الآل، وعلى الخوارج فإنهم كانوا معاندين بالآل فلم يصلوا عليه.[دراية:٧]

أمّا بعد، فهذا مختصر مضبوط **في النّحو**، جمعتُ فيه مهمّات النّحو **على ترتيب الكافية مبوِّبا ومفصِّلا**، بعبارة **واضحة**، مع **إيراد** الأمثلة في جميع مسائلها، من غير تعرّض **للأدلّة** والعلل؛ **لئلاّ يشوّش** ذهن المبتدي عن فهمِ المسائل، وسمّيتُه بـــ"هداية النحو" **رجاء** أن يهدي الله تعالى به الطّالبين، ورتّبتُه على مقدّمة وثلاثة أقسام بتوفيق الملك العزيز العلّام.

أما بعد: كلمة "أما" تضمنت معنى الشرط حتى قيل أن الأصل في قوله: "أما زيد فمنطلق" مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أسقط الجملة الشرطية، ونابت منابها "أما" كما نابت كلمة "نعم" مناب أفعل في جواب من قال لك افعل كذا ولتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء. **فهذا مختصر:** أي هذا الكتاب الذي صنّفه كتاب مختصر، وهذا التقدير إذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف، وإن كان في أول شروع تكون الإشارة حينئذٍ إلى ما في خاطره؛ لأنه تصور في خاطره أن يصنف كتاباً صفته كذا وكذا.[دراية:٧] **في النحو:** ظرف مستقر محله الرفع على الوصفية؛ لقوله: مختصر، وسيأتي تفسير النحو من حيث اللغة والصرف والعرف.[دراية:٨]

على ترتيب الكافية: أسند ترتيب هذا الكتاب إلى ترتيب الكافية، ليكون عمدة في القواعد كالكافية، أو لأن يقع عظيما في الأذهان؛ لأن إسناد الشيء إلي أمر عظيم يوجب عظمة ذلك الشيء، كما يقال: الكعبة بيت الله مع أنه لا بيت لله تعالى؛ ليكون نسبته إلى الله مفيداً للتعظيم.

مبوباً ومفصلاً: بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونان حالين من تاء المتكلم في قوله: جمعتُ، وإن كان بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونان عاملين من الضمير المجرور في "فيه".(مولوي عبد الرحمن)

واضحة: صفة عبارة أي لا بعبارة معقّدة، لا يفهم منها المعنى إلا بصعوبة.[دراية:٩]

إيراد: من إضافة المصدر إلى المفعول. **للأدلة:** جمع دليل كالأجنة جمع جنين، ودليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء. والقياس أن يذكر لفظ الدلائل؛ لأن الموضع موضع الكثرة لا القلة. وجوابه: أنه يجوز استعارة أحد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة:٢٢٨) مكان أقراء.[دراية:١٠] **لئلا يشوّش إلخ:** إن كان يشوش على صيغة المبني للفاعل فذهن المبتدي منصوب على أنه مفعول به، وإن كان على صيغة المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، فاللام في قوله: لئلا يشوش، متعلقة بقوله: جمعت، باعتبار الأمور المتعلقة به، وتعليل للجمع نظر إلى تلبسه بتلك الأمور، يعني إنما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على وجه تيسير به على المتكلم المبتدي، ولا يشوشه على فهم مسائله؛ لقصور فهمه، وقلة بضاعته.[دراية:١٠]

رجاء إلخ: تعليل لقوله: "وسميته بهداية النحو" أي رجاءً أن يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمّي واسمه، تصلح وجها لهذه التسمية بأن يجعله سببا للهداية، للذين يطلبون النحو، فإنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.[دراية :١٠]

مقدمة

أما المقدّمة: ففي المبادي التي يجب تقديمها لتوقف المسائل عليها وفيها فصول ثلاثة.

١- فصل: النّحو: علم **بأصول يُعرف بها** أحوال **أواخر** الكلم الثّلاث من حيث الإعراب والبناء، **وكيفيّة** تركيب بعضها مع بعض.

والغرض منه: صيانة الذهن **عن الخطأ اللّفظيّ** في كلام العرب.

أما المقدمة: استعارة من مقدمة الجيش؛ لعلاقة التشبيه بينهما في كون كل واحد منهما موقوفا عليه. ثم المقدمة والمبادي كلاهما بمعنى واحد لغةً و عرفًا؛ لأنها في اللغة: شئ اول را گويند. وفي الاصطلاح؛ ما يتوقف عليه الشروع في العلم.[إلهامية:١٦] **فصل:** هو في اللغة: القطع، يقال: "فصلت الثياب" إذا قطعتها، وفي الاصطلاح: هو الحاجز بين الحكمين. **بأصول:** الأصول جمع أصل ،كالفصول جمع فصل، والأصل في اللغة: ما يبتني عليه غيره، ويسند تحقق ذلك الغير إليه كما أن الفرع ما يبني على غيره، ويسند تحقق الفرع إليه، وفي الصناعة عبارة من أمور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات، ويرادفها القانون والقاعدة والضابطة وما شاكلها.[دراية:١٢]

يعرف بها إلخ: فصل يخرج بها ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف وما يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق.

أواخر إلخ: فصل آخر يخرج بها ما يعرف بها أحوال الأول، والأوسط كعلم اللغة، وما يعرف بها أحوال المكلفين كعلم الفقه من حيث الثواب والعقاب.[إلهامية: ١٧]

وكيفية إلخ: اعترض على هذا التعريف بأنه لا يخلو، إما أن يكون المراد بمعرفة الأحوال معرفة جميعها، فيلزم أن لا يكون شخص نحوياً؛ لأنه لم يتيسر لأحد معرفة جميع الأحوال، و أن لا يكون المدوّن نحوا ، بل بعضها أو معرفة بعضها، فيلزم أن يكون العالم بعشرة مسائل نحوياً؛ لأنه حصل له معرفة بعض أحوال الكلم مع أنه ليس بنحوي في العرف، وإن أريد معرفة جميع الأحوال المدوّنة يلزم أنه إذا جاء نحويٌّ آخر ودوّن أحوالاً أخرى أن لا يكون النحوّي السابق نحوياً، لأنه لم يكن باحثاً عن جميع الأحوال المدونة. أجيب عنه بأن المراد بمعرفة الأحوال معرفة بعض الأحوال غير معين، فلا يلزم أن لا يكون النحويّ السابق نحوياً ولا اللاحق، بل صدق على كل واحد أنه نحويّ؛ لأنه يعلم بعض أحوال الكلم غير معين.[دراية بتصرف: ١٣]

والغرض منه: أي من علم النحو وتدوينه. والغرض ما يصدر الفعل عن الفاعل لأجله.[دارية: ١٣]

عن الخطأ اللفظي: في تقييد الخطأ اللفظي احتراز عن الخطأ الصرفي والمعنوي والفكري، فإن الصيانة عن الأول غرض علم التصريف، وعن الثاني غرض علمي المعاني والبيان، وعن الثالث غرض علم الميزان.[دراية: ١٣]

وموضوعه: الكلمة والكلام.

٢- فصل: الكلمة: لفظ وضع **لمعنى مفرد**، وهي منحصرة في ثلاثة أقسام: **اسم** وفعل وحرف؛ لأنّها إمّا أن لا تدلّ على معنى في نفسها، **وهو: الحرف**. **أو تدلّ** على معنى

وموضوعه: لأن النحوي يبحث عن أحوالهما من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما، وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتيّة فهو موضوع ذلك العلم، فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم. ويجوز أن يكون الموضوع متعددا عند اشتراكه في أمر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالأصول الشرعية الأربعة، فإنها موضوعات علم أصول الفقه، لأنها تشترك في كون كل واحد منها أصلا شرعياً مظهر الحكم شرعي. وكذلك الكلمة و الكلام لاشتراكها في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى على أنّ الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى، وهو واحد بالنظر إلى ذاته وإنما تعدد بالنظر إلى نوعيه.[دراية: ١٥]

لمعنى: الجار والمجرور مفعول به باللام وإنما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازاً عن المحرفات والأصوات والمهملات وما يدرك بالعقل، فإنها ما وضعت لمعنى. وكذا عن حروف التهجي، فإنها لم توضع إلا لغرض التركيب، والغرض من الشيء غير معنى ذلك الشيء؛ لأن المعنى ما يُعنى عن اللفظ أو يفهم به، لا ما لأجله اللفظ. وغرض التركيب لا يصح أن يُعنى بحروف التهجي أو يفهم به فلا معنى لها.[دراية النحو: ١٧]

مفرد: وهو إما مجرور على أنه صفة لمعنى ومعناه حينئذٍ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه أو مرفوع على أنه صفة اللفظ، ومعناه حينئذٍ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعليةً والآخر مفرداً وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد حيث أتي به بصيغة الماضي بخلاف الإفراد. وأما نصبه وإن لم يساعده رسم الخط فعلى أنه حال من الضمير المستكن في "وضع"، أو من المعنى فإنه مفعول به بواسطة اللام.[فوائد ضيائية المعروف بشرح الجامي: ٢١] **اسم:** إما مجرور بأنه بدل أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، والأول أولى لعدم احتياجه إلى المحذوف بخلاف الآخر.[دراية: ١٩]

وهو: الضمير يرجع إلى الكلمة، وتذكيره بلحاظ الخبر.

الحرف: قدمه في وجه الحصر مع أنه أخره في التقسيم؛ لأنه في اللغة: الطرف كما سيأتي فذكره مرة في طرف الانتهاء وأخرى في طرف الابتداء، وخص ذكره في التقسيم بالانتهاء ليشير إلى تأخيره في المرتبة.[دراية: ١٩]

أو تدل إلخ: إنما جاء بالمضارع بدل الماضي لتقدمه أي لتقدم المضارع في الوجود؛ لأنه ما من شيء زمانيّ إلا وهو حال ثم يصير بعده ماضياً وللاستمرار والمضارع أدل على الاستمرار من الماضي، فإن الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار. (مولوي فضل حق)

في نفسها، ويقترن معناها بأحد الأزمنة الثّلاثة، وهو الفعل. أو تدل على معنى في نفسها، و لم يقترن معناها بأحد الأزمنة، وهو الاسم.

فحدّ الاسم: أنّه كلمة تدلّ على معنى في نفسها **غير مقترن** بأحد الأزمنة الثّلاثة، أعني الماضي والحال والاستقبال، كــ"رجل" و "علْم".

وعلامته: أن يصحّ الإخبار عنه وبه، كــ"زيد قائم" **والإضافة**، كــ"غلام زيد" **ودخول لام التّعريف**، كــ"الرّجل"، **والجرّ والتّنوين** نحو: "بزيدٍ"، **والتثنية**، والجمع والنّعت والتّصغير **والنّداء**، فإنّ كلّ هذه من خواصّ الاسم. ومعنى الإخبار عنه: أن يكون محكوما عليه، لكونه فاعلا أو **مفعولا** أو مبتدأ. ويسمّى اسما ؛ لسُمُوّه على قسيميه، (لعُلُوّه) لا لكونه وسما (أي علامة) على المعنى.

غير مقترن: المراد بعدم اقترانه بأحد الأزمة الثلاثة أن يكون بحسب الوضع الأول فتدخل في تعريف الاسم أسماء الأفعال؛ لأنها بحسب ذلك الوضع غير مقترنة به، بل الاقتران فيها جاء بالوضع الثاني، ويخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: كاد وعسى ونعم وبئس؛ لأنها مقترنة بحسب ذلك الوضع بأحد الأزمنة، وإنما انسلخت عنه بالوضع الثاني.[كما في الإلهامية: ٢٨] **والإضافة:** أي كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الجر، ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف.[فوائد ضيائية: ٢٥]

ودخول لام التعريف: وإنما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجته إلى التعريف لكونه خبراً، وحقه أن يكون نكرة ليفيد المخاطب. **والجر والتنوين:** وإنما اختص الجر والتنوين بالاسم؛ لأن الجر أثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر، وإلا يلزم تخلف المؤثر من الأثر. وأما التنوين فلأنه يوجب الانقطاع عما بعده فلا يدخل الفعل؛ لأنه يقتضي الاتصال بالفاعل.[غاية التحقيق: ١٩] **والتثنية إلخ:** [نحو: رجلان، والجمع والنعت نحو: رجل عالم، والتصغير نحو: رُجيل، والنّداء نحو: يا زيد!.]إنما اختصت هذه المعاني بالاسم، لأن الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة، ولهذا إذا وقع المصدر تأكيد الفعل لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه حينئذٍ مدلول الفعل فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذا مدلوله. **والنداء:** وإنما اختص النداء بالاسم، لكونه أثر حرف النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء، وإلا يلزم تخلف المؤثر عن الأثر وهو ممتنع.[دراية: ٢٤] **مفعولاً:** أي مفعول ما لم يسم فاعله.

وحدّ الفعل: كلمة تدلّ على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كـ"ضرب، يضرب، اضرب".

وعلامته: **أن يصحّ الإخبار به** لا عنه، ودخول "**قد والسّين وسَوفَ و الجزْم**"، **والتّصريف** إلى الماضي والمضارع، **وكونه أمرًا** أو نهيا، **واتصّال الضّمائر** البارزة المرفوعة، نحو: "ضربتُ" **وتاء التّأنيث** السّاكنة، نحو: "ضَرَبَتْ" . . . .

وحد الفعل: لما فرغ المصنف رحمه الله عن بيان حد الاسم وعلامته فقال: "وحد الفعل" كلمة موصوفة بقوله: "تدل على معنىً" وهو جنس يشتمل المحدود وغيره. وقوله: "في نفسها" يخرج الحرف، وقوله: "دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى" يخرج الاسم.[دراية: ٢٥] **أن يصح الإخبار به:** لأن الفعل حدث، والحدث عرض، والأحداث لا يكون إلّا مسندا بها.[كما في الإلهامية: ٢٩] **ودخول قد:** إنما اختصت "قد" بالفعل؛ لأنها إنما تستعمل لتحقق الفعل مع التقريب، والتوقع في الماضي، والتقليل في المضارع، وكل ذلك لا يتصور إلاّ في الفعل.[الغاية بتصرف: ٢٣]

قد إلخ: نحو: "قد ضرب، وسيَضرِب، وسوفَ يضرب، ولم يضرِبْ".

والسين وسوف: لدلالة الأول على الاستقبال القريب، والثاني على الاستقبال البعيد.[شرح ملا جامي: ٢٨٩]

والجزم: وإنما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره وهو الجازم، فكذا الأثر؛ وذلك لأن الجازم إما وضع لنفي الفعل كـ"لم ولما" أو لطلب الفعل كـ "لام الأمر"، والنهي عن الفعل كـ"لاء النهي"، أو لتعلق شيء بالفعل كأدوات الشرط، وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل.[دارية: ٢٦]

والتصريف إلخ: [أي تصريف الفعل، فاللام بدل عن المضاف إليه] لأن الانقسام إلى الماضي والمضارع لا يكون إلا بحسب الزمان، والزمان لا يكون إلا في الفعل.[إلهامية ٣٤]

وكونه أمراً إلخ: ولم يقل والأمر والنهي؛ لأنهما يستخرجان من المضارع، فلا يكون التصريف إليهما بل إلى المضارع، ثم يستخرجان منه.[دراية: ٢٧] **واتصال الضمائر إلخ:** وإنما اختصت الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل؛ لأنها ضمائر الفاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل إنما يكون للفعل أو لفروعه، وحطت فروعه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارز، تحرزا عن لزوم التساوي بين الفرع والأصل، وخصّ البارز بالمنع، لأن المستكن أخف وأخصر، فهو بالتعميم أليق وأجدر.[دراية النحو: ٢٧]

وتاء التأنيث: وإنما أختص به لحوق تاء التأنيث؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، فلا تلحق إلا بما له فاعل، وهو إنما يكون للفعل.[شرح ملا جامي:٢٩٩]

ونوني التّأكيد فإنّ كلّ هذه من خواصّ الفعل. **ومعنى الإخبار به:** أن يكون محكوما به. ويسمّى فعلا باسم أصله وهو المصدر؛ **لأنّ المصدر** هو فعل الفاعل حقيقة.

وحدّ الحرف: كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها، بل تدلّ على معنى في غيرها، نحو: "مِنْ" فإنّ معناها الابتداء، وهي لا تدلّ عليه إلا بعد ذكر ما منه الابتداء، كالبصرة والكوفة، مثلاً تقول: "**سرت من البصرة** إلى الكوفة".

وعلامته: أن لا يصحّ الإخبار **عنه ولا به، وأن لا يقبل** علامات الأسماء . . . .

ونوني التأكيد: [أي اتصال نون التأكيد بحذف المضاف] وهما الخفيفة والثقيلة سمّيتا به؛ لأنهما تفيدان تأكيد حصول الفعل المطلوب، ووجه اختصاصهما أنهما وضعتا لتأكيد الأمر والمضارع إذا كان فيه طلب.[دراية: ٢٧]

ومعنى الإخبار به: لما كان من الأفعال ما لا يصح الإخبار به فلم يصح كونه علامة له، كالأمر والنهي والاستفهام والشرط والجزاء، احتاج إلى بيان معناه بما يعمها، فقال: ومعنى الإخبار به إلخ؛ لأن تلك الأفعال تكون محكوما بها، ولا تكون مخبراً بها.[دراية النحو: ٢٧]

لأن المصدر: وهو فعل الفاعل حقيقة، فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والأصالة. وإنما سمّي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه الفعل الحقيقي، وهو المصدر تسميةً للدّال باسم جزء مدلوله.[دراية:٢٧]

وحد الحرف: المراد بالحد، القول الجامع لأفراد المحدود المانع لغيره المعرف بالشيء، سواء كان من الذاتيات أو العرضيات أو منهما، فلا يتوجه أن الحد ما ذكر فيه ذاتيات المحدود.[غاية التحقيق: ٢٢]

سرت من البصرة إلخ: فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي يكون منها الابتداء، واعترض عليه بالأسماء اللازمة الإضافة، فإنها لا تدل على معانيها إلا بعد ذكر متعلقاتها. وأجيب عنه بأن الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على معناه الإفرادي، ولم يشترط عند وضع تلك الأسماء ذكر متعلقاتها، فيكون ذكر المتعلق شرطاً في أصل وضع الحرف، بخلاف تلك الأسماء.[دراية: ٢٨]

عنه ولا به: لأن كون الشيء مخبراً عنه وبه، من علامات الاسم والفعل.

وأن لا يقبل إلخ: واعترض عليه بأنه شامل لقوله أن لا يصح الأخبار عنه ولا به، فلا فائدة في ذكره. أجيب عنه بأن هذا إجراء للطريقة الغريبة وهو تعميم بعد تخصيص، والمشهور عكسه.

ولا علامات الأفعال. وللحرف في كلام العرب **فوائد**، كالرّبط بين الاسمين، نحو: "زيد في الدّار" أو الفعلين، نحو: "أريد أنْ تَضربَ" أو اسم وفعل، كـ"ضربتُ بالخشبة" أو الجملتين، نحو: "إن جاء ني زيد أكرَمتُه" وغير ذلك من الفوائد الّتي تعرفها في القسم الثّالث **إن شاء الله تعالى**.

ويسمّى حرفا؛ لوقوعه في الكلام حرفا، **أي طرفا؛ إذا ليس** مقصودًا بالذّات، **مثل المسند والمسند إليه**.

ولا علامات الأفعال: تعميم بعد تخصيص، ولما كان الكلام السابق يفيد أن وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الأصلي، والمقصود بالذات وهو المعنى المستقل، وإن الاستقلال به لا يؤثر فائدة؛ لأنه لم يوجد فيه شيء مما يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة، و وضع الألفاظ للمقاصد والاستقلال بها على الفوائد، توهم منه أنه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام؛ لأن الاشتغال بما لا يفيد عبث والاحتراز عنه. وأجيب دفعه بقوله وللحرف في كلام العرب فوائد.[دارية: ٢٨] **فوائد:** فوائد جمع فائدة كقواعد جمع قاعدة.

إن شاء الله تعالى: أحال أمره إلى مشيئة الله تعالى مراعاةً لأدب ربه وإتباعا بسنة نبيه ﷺ، لما ورد به في كلام حكاية قوله رسوله لأصحابه وقصّته عليهم من قوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾ (الفتح:٢٧) أو تعليما لعباده أن يقولوا في عاداتهم، مثل ذلك متعاد بين بأدب الله تعالى متبعين بسنة رسوله.[دراية: ٢٩]

أي طرفا: إشارة إلى وجه التسمية بأنه يسمي الحرف حرفا؛ لأن الحرف في اللغة الطرف يقال: "جلست حرف الوادي" أي طرف الوادي، والحرف لا يكون إلا في طرف الكلام.

إذ ليس إلخ: كأنه جواب سؤال تقديره أنه لا نسلم أنه في طرف الكلام لأن "في" قوله: "زيد في الدار" في وسط الكلام. فأجاب المصنف بأن المراد بكونه طرفاً أنه ليس مقصوداً بالذات مثل المسند والمسند إليه، فإذا لم يكن مقصودا كان طرفا من المقصود.[كما في شرح ملا جامي: ٢٤]

مثل المسند والمسند إليه: تمثيل للمقصود بالذات، والمثل مرفوع بالجزية لمبتدأ محذوف أي هو ويرجع إلى المقصود بالذات، وإنما قدم المسند على المسند إليه في التمثيل حثّا على كونه مقصوداً بالذات ومزيد اهتمام به لأنه أولى درجة من المسند إليه ولا خفاء في كون المسند إليه مقصوداً بالذات لأنه أعلى درجة من المسند.

٣- فصل: **الكلام**: لفظ تضمّن **كلمتين** بالإسناد، **والإسناد** نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، بحيث **تفيد المخاطب** فائدة تامّة يصحّ **السّكوت** عليها، نحو: "**زيد قائم**، **و قام زيد**" ويسمّى جملة، **فعلم** أنّ الكلام لا يحصل إلاّ **من اسمين**، نحو: "زيد قائم" ويسمّى جملة اسميّة، أو من فعل واسم، نحو: "قام زيد" ويسمّى جملة فعليّة ؛ إذ لا يوجد المسند والمسند إليه **معاً** في غير هما، **ولابدّ للكلام منهما**.

الكلام: لما وقع الفراغ من تعريف أحد موضوعي النحو وهو الكلمة، وبيان انحصاره في الأقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها وعلاماتها ووجوه تسمياتها، شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام فقال: الكلام. وهو في اللغة ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة ما تضمن إلخ.[شرح ملا جامي]

كلمتين: اعلم أنّ قوله: "زيد قائم" بالهيئة المجموعية متضمن لقولنا: "زيد قائم" بهيئتهما الإفرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن. **والإسناد إلخ**: أي ضم مدلول أحد الكلمتين حقيقة أو حكما إلى الأخرى.[دراية النحو: ٣١]

تفيد المخاطب إلخ: فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا يكون مثل: "ضرب زيد كلاما لأن المخاطب ينتظر إلى أن يبين مضروب ويقال: عمرواً إلى غير ذلك من المقصود كالزمان والمكان قلت: المراد أن لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل: انتظار المسند والمسند إليه وليس الانتظار الذي في ضرب زيد مثل هذا الانتظار.[دراية النحو: ٣١]

السكوت: أي السكوت المخاطب، ويحتمل أن يراد سكوت المتكلم. **نحو**: زيد قائم وقام زيد: فإنك إذا قلت ذلك أفدت المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ آخر. وإذا قلت: غلام زيد مثلا: فلا يكون إلا أحد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا للمسند إليه والمسند حتى يستفيد.[دراية: ٣١]

فعلم: الفا في جواب شرط محذوف أي إذا كان الإسناد مأخوذاً في تعريف الكلام، فعلم بذلك أن الكلام لا يحصل من تركيب إلا من أحد هذين التركيبين.(جمال)

من اسمين: أتي بكلمة "من" دون "في" كما أتى به غير لأنه الأظهر لفهم المتكلم وقدم هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لأن جزئيه يستحقان التقديم.[دراية: ٣١]

معاً إلخ: أي جميعاً، قال في القاموس: "تقول كذا "معاً" أي جميعاً، وهو منصوب على الظرفية والتنوين، فيه عوض عن المضاف إليه ليتعلق بما وقع حالاً من مفعول ما لم يسم فاعله.[دراية: ٣٢] **ولا بد للكلام منهما**: أي من المسند والمسند إليه؛ لأن الإسناد مأخوذ في تعريفه، وهو يقتضي المسند والمسند إليه. وقوله: لابدّ أي لا فراق للكلام منهما، من قوله: بدّه يبدّه بدّاً أي فرقه، والتبديد التفريق، وتبدد أي فرق.[دراية: ٣٢]

فإن قيل: قد نُوقِضَ بالنّداء، نحو: "يا زيد".

قلنا: حرف النّداء قائم مقام "أدْعو" و "أطلب" وهو الفعل، فلا نقضَ عليه. وإذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الأقسام الثلاثة، والله الموفق والمعين.

أي كل واحد من أدعو وأطلب

القسم الأوّل في الاسم

وقد مرّ تعريفه، وهو ينقسم إلى المعرب والمبنيّ، فلنذكرْ أحكامه في بابين وخاتمة:

الباب الأوّل: في الاسم المعرب، **وفيه مقدّمة** وثلاثة مقاصد وخاتمة.

في بيان التوابع

أمّا المقدّمة: **ففيها** فصول:

١- فصل: **في تعريف الاسم** المعرب، **وهو: كلّ اسم ركّب** مع غيره، ولا يشبه مبنيّ الأصل،

أي فصل أول

القسم الأول إلخ: قدم مباحث الاسم على المباحث الفعل والحرف؛ لأن الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل والحرف؛ لأنه عمدة منهما لوجود الكلام منه لا من الفعل والحرف.[إلهامية: ٤١] **فيه مقدمة إلخ:** وهي مشتملة على أربعة فصول: الفصل الأول في التعريف الاسم المعرب، والثاني في بيان حكم الاسم المعرب، والثالث في بيان أصناف الإعراب، الرابع في تقسيم الاسم المعرب إلى المنصرف وغيره.[دراية النحو: ٣٣]

ففيها إلخ: أي فهي عبارة عن الفصول الأربعة، فاندفع الإشكال الحاصل من كلمة في للظرفية.[إلهامية: ٤٢]

في تعريف الاسم إلخ: قدمه على المبني لكونه أصلاً إذ المقصود من وضع الألفاظ إظهار ما هو في الضمير، وهو لا يحصل إلا بالإعراب إذ به يعلم أن هذا فاعل وذلك مفعول.[دراية: ٣٤] **وهو كل اسم:** ذكر كلمة "كل" في التعريف، وإن كان ذكرها في التعريفات مستنكرا في اصطلاح أهل المنطق لأنها لإحاطة الأفراد والتعريف للحقيقة لا للأفراد، ولهذا من شرط للحد أن يستقيم على كل أفراد المحدود لوجود الحقيقة فيه فإنك إذا قلت: "الإنسان حيوان ناطق" يصدق هذا الحد على كل فرد من أفراد الإنسان.[دراية: ٣٤]

اسم ركب إلخ: كالجنس حيث يشمل كل مركب ناسب مبني الأصل أولا، وخرج به ما ليس بمركب، كالأصوات ونحو: "ألف، با، تا، زيد، عمرو، بكر"، ثم اعلم أنه قال بعضهم المراد بالمركب ما ركب مع غيره تركيباً إسنادياً؛ لأنه هو علة بالإعراب إذ به يحصل المعاني المقتضية للإعراب، ويلزم على هذا التفسير أن يكون المضاف إليه خارجا عن حد المعرب؛ لأنه لم يتحقق فيه التركيب الإسنادي ومع أنه معرب على ما صرح به الرضي، =

أعني الحرف **والأمر الحاضر** والماضي، نحو: "زيدٌ" في "قام زيد" لا "زيد" وحده؛ لعدم التّركيب، **ولا "هؤلاء"** في "قام هؤلاء"؛ لوجود الشّبه ويسمّى متمكّنا.

٢- فصل: **وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل** اختلافا **لفظيّا**، نحو: "جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد" أو تقديريّا، نحو: جاءني **موسى**، ورأيت موسى، ومررت بموسى".

= وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب الإسنادي والإضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه أو الحرف الجر المقدر.[غاية التحقيق بتصرّف: ٣٥]

والأمر الحاضر: قيد الأمر بالحاضر احتراز من الأمر الغائب فإنه معرب بالإجماع وألحق بعضهم الجملة بالمبنى الأصل؛ لأن الجملة من حيث أنها جملة أي من حيث لم تقع موضع المفرد مبنيّة، لا محل لها من الإعراب أصلاً.[دراية: ٣٥]

ولا هؤلاء إلخ: أي المشابهة على ما سيجيء في بحث المبني لكون هؤلاء مشابها لمبني الأصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب فلذا أخذه في تعريفه فإذا فقد الشرط فقد المشروط لأن المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مرّ فعلم أن المعرب لا يحصل إلا بشرطين أحدهما وجوديّ وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله: كل اسم ركب مع غيره، والثاني عدمي وهو عدم المشابهة لمبني الأصل فتعرض له بقوله: "ولا يشبه مبني الأصل".[دراية: ٣٦]

وحكمه: أي من جملة أحكام المعرب وآثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب، إنما قال من حيث هو معرب؛ لأن المعرب له أحكام أخر من حيث هو كلمة ولفظ وغير ذلك فاندفع شبّه انحصار الحكم في الاختلاف.[إلهامية: ٤٥]

أن يختلف آخره: ومعنى اختلاف الآخر، اتصافه بصفة لم توجد قبلها، وصرح باختلاف الآخر في بيان حكم المعرب احترازا عن اختلاف غير الآخر، فإنه ليس في حكم المعرب كاختلاف الراء في امرئ والنون في ابنم، تقول: جاءني امرُؤٌ وابنمٌ، ورأيت امرأً وابنماً، ومررت بامرئ وابنمٍ.[دراية: ٣٦]

باختلاف العوامل: جمع عامل منقول من الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على الفواعل، كالكاهل على كواهل دون الفاعل، كما هو مذهب صاحب الكافية، وقيل: فاعل الصفة إذا كان لغير العاقل يجمع على فواعل قياساً مطرداً كنجم طالع وطوالع، وجبل شامخ وشوامخ، نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتأخرين، فحكم عليه بالشذوذ.

لفظياً: أو حكماً نحو: رأيت أحمد ومررت بأحمد.

موسى: لأن الألف لا تقبل الإعراب.

والإعراب ما به **يختلف** آخر المعرب، **كالضّمّة** والفتحة والكسرة، والواو والألف والياء.
بسبب ذلك الشيء
وإعراب الاسم على ثلاثة أنواع: **رفع ونصب وجرّ**. **والعامل** ما يحصل به رفع ونصب وجرّ. ومحلّ الإعراب من الاسم هو الحرف الآخر.

مثال الكلّ: نحو: "قام زيد" فـ"قام" عامل، و "زيد" معرب، والضّمّة إعراب، والدّال محلّ الإعراب. واعلم: أنّه لا يعرب في كلام العرب إلاّ الاسم المتمكّن والفعل **المضارع**، وسيجيء حكمه في القسم الثّاني إن شاء الله تعالى.

٣- فصل في أصناف إعراب الاسم: **وهي تسعة أصناف**: الأوّل: أن يكون الرّفع

الإعراب: وهو عند المصنف رحمه الله عبارة عما به الاختلاف، وعند غيره عبارة من الاختلاف؛ لأنه مقابل البناء والبناء عبارة عن عدم الاختلاف. **يختلف إلخ:** وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا بلا واسطة، فلا يدخل فيه العوامل، والمقتضى والإسناد؛ لكون هذه الأمور سببا بلا واسطة، فلا يدخل فيه العوامل، والمقتضى والإسناد لكون هذه الأمور أسبابا بعيدة للاختلاف؛ لأن العامل سبب قريب للمقتضى، وهو سبب قريب للإعراب، وهو سبب قريب للاختلاف، فيكون العامل سببا له بوسائط، والإسناد سبب له بواسطتين والمقتضى سببا له بواسطة، والإعراب سببا له بلا واسطة، فكان هذا قريبا. [دراية النحو: ٣٨]
كالضمة إلخ: هذه الأسماء الثلاثة إن كانت بالتاء تطلق على الحركات، سواء كانت بنائية أو غيرها، وإن كانت مجردة عن التاء، فلا تكون إلا ألقاب البناء، وأما الرفع والنصب والجر فلا تطلق إلا على الحركات والحروف الإعرابية، ولا تطلق على الحركات البنائية.[دراية: ٣٩] **رفع ونصب وجر:** وإنما سمي الرفع رفعاً؛ لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، وسمي النصب نصباً؛ لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، وسمي الجر جراً؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم.[دراية: ٤٠] **وجرّ:** مجرور على البدلية أو مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف.
والعامل: اختلفوا في التعريف العامل فمنهم من ذهب إلى ما اختاره المصنف ومنهم من ذهب إلى أن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب واختاره الشيخ ابن الحاجب.[دراية: ٤٠]
المضارع: وصف فعل المضارع لأن من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً.
وهي تسعة أصناف: جمع صنف وهو أخصّ من النوع مطلقاً، ولما كان الرفع قد يحصل بالضمة لفظا أو تقديرًا، وقد يحصل بالواو، وقد يحصل بالألف كذلك، وكذا النصب تارةً يكون بالفتح لفظاً أو تقديراً، وتارة يكون =

بالضّمّة، والنّصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة، ويختصّ بالاسم **المفرد** المنصرف الصحيح، **وهو عند النّحاة:** مالا يكون في آخره حرف علّة، **كـ"زيد"** وبالجاري مجرى الصّحيح، وهو ما يكون في آخره واوٌ أو ياءٌ ما قبلهما ساكن، **كـ"دلْو وظبْي"** وبالجمع المكسّر المنصرف، كـ"رجال" تقول: "جاء ني زيد ودلو وظبْي ورجال ورأيت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا ومررت بزيد ودلو وظبي ورجال".

جملة فعلية بتأويل مفرد خبر

= بالكسرة، وتارة يكون بالألف كذلك، وكذا الجر ربما يوجد بالكسرة، لفظا أو تقديرا، وربما يوجد بالياء كذلك، والأسماء يختلف في استحقاق أقسام الرفع، فبعضها تستحق الرفع بالفتحة، وبعضها تستحقه بالواو، وبعضها تستحقه بالألف، وكذا الأسماء تختلف في استحقاق أقسام النصب والجر ولهذا قسّم المصنف باعتبار الاستحقاق أصناف الإعراب ليتضح أحوالها ولما كان الإعراب اللفظي هو الأصل، والأكثر قدّمه على التقديري فقال الأول.[دراية النحو: ٤٢]

بالمفرد: للمفرد معانٍ مقابل الجملة، ومقابل المضاف، ومقابل المثنى لمجموع، وهو المراد به ههنا، ويرد عليه بأن كلا وكلتا والأسماء الستة مفردات مع أنها ليست بمعربه بالحركات الثلاثة التامة وأجيب عنه بأن المراد بالمفرد المفرد من كل وجه، يعني ما لا يكون مثنى، ولا مجموعاً ولا ملحقا لهما، وكلا والأسماء الستة ملحقة بالمثنى لمشابهتهما إياه في الدلالة على أمرين مع وجود حرف يصلح الإعراب في آخرهما. إما دلالة "كلا وكلتا" عليهما، فظاهر لأنها تثنيتان معنى وأما الأسماء الستة فلكون مفاهيمها من الأمور النسبية الإضافية فتأمل.

الصحيح: [فيه احتراز عن المفرد المنصرف المعتل فإن إعرابه ليس كذلك] وأما الصحيح عند الصرفيين ما سلمت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف، فالسالم والصحيح متّحدان عند الصرفيين لا فرق بينهما، وتختلفان عند النحاة. **عند النحاة:** النحاة جمع ناحٍ، كالقضاة جمع قاضٍ، وهو الذي يتكلم في علم النحو. وإنما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصرفيين، وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه حرف علة، وتضعيف وهمزة مثل الضرب.[دراية: ٤٣]

كزيد: هذا يدل على أنه إذا كان في أوله أو وسطه لا ينافي الصحيح عند النحاة.

كدلو وظبي: مثالان للجاري مجرى الصحيح وإنما كان هذا جارياً مجرى الصحيح ملحقا به؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة.[دراية: ٤٤]

الثاني: أن يكون الرّفع بالضمّة، والنّصب والجرّ بالكسرة، ويختصّ **بجمع المؤنث السّالم**، كـ"مسلمات" تقول: "جاءتني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات".

الثالث: أن يكون الرّفع بالضمّة، والنّصب والجرّ بالفتحة، **ويختصّ** بغير المنصرف، **كـ"عمر"** تقول: "جاء ني عمرُ، ورأيت عمرَ ومررت بعمرَ".

الرّابع: أن يكون الرّفع بالواو، والنّصب بالألف، والجرّ بالياء، ويختصّ بالأسماء السّتّة **مكبّرة** موحّدة **مضافة** إلى غير ياء المتكلّم،

بجمع المؤنث السالم: وهو جمع يكون بالألف والتاء، سواء كان مفرده مؤنثا كمسلمات أو مذكرا كمرفوعات وصافنات، يخرج عنه مثل: "سنين وأرضين"، ويدخل فيه نحو: "سجلات وسفرجلات.[من دراية: ٤٥]

السالم: بالجر على أنه صفة للجمع لا صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة للمفرد؛ لأن الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وإن كانت السلامة حال مفرده.[دراية: ٤٥]

الثالث: لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين، وحمل فيه الفتحة على الكسرة أخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة، فقال: الثالث إلخ. ويختص إلخ: وإنما اختص هذا الإعراب به؛ لأن غير المنصرف مفرد غالبا، والمفرد أصل في الإعراب بالحركات، وأما وجه متابعة الجر للنصب فلأن غير المنصرف ما فيه سببان، ففي السببين صار مشابهاً للأفعال، كما أن في الأفعال سببين، أحدهما اشتقاق الفعل من المصدر، وثانيهما احتياج الفعل إلى الاسم فلما شابهه امتنع منه الجر، كما امتنع الجر من الفعل، فصار الجر تابعاً للنصب، كذا في الغاية. فإن قيل: كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة والتنوين للتناسب أو للضرورة، فاختصاص هذا الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح. وأجيب عنه بأن قيد الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة إلى ذكره؛ لأن موانع كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم، فلا حاجة إلى بيانه.[إلهامية: ٥٠] كعمر: مثال لغير المنصرف، واكتفى فيه بالفتحة في حالة النصب والجر لما سيأتي عند بيان حكمه.(مولوي عبد الرحمن) مكبرة: لأنها إذا كانت مصغرة كان إعرابها بالحركات، نحو: "جاءني أُخيّك، ورأيت أُخيك، ومررت بأخيّك".[دراية: ٤٧]

مضافة إلخ: إنما قال هذا؛ لأنهما إذا كانت مضافةً إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها، وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أراد وأن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة.[شرح ملا جامي: ٤٠]

وهي أخوك وأبوك **وحموكِ وهنوك وفوك وذو مال**، تقول: "جاء نِي أخوك، و رأيت أخاك، ومررت بأخيك" وكذا البواقي.

الخامس: أن يكون الرفع بالألف، والنّصب والجرّ بالياء المفتوح ما قبلها، ويختصّ بالمثنّى، و "كلا وكلتا" **مضافيْن** إلى ضمير، و"**اثْنان واثنتان**"، تقول: "جاء نِي الرّجلان كلاهما واثنان، ورأيت الرّجلين كليهما واثنيْن و مررت بالرّجلين كليهما واثنيْن".

السّادس: أن يكون الرّفع بالواو المضموم ما قبلها، والنّصب والجرّ بالياء المكسور ما قبلها،

وهنوك: الهن عبارة عن الشيء المستنكر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح.[دراية: ٤٧]

حموك: بكسر الكاف؛ لأن الحم أبو الزوج وعصبته على الاختلاف، فلا يضاف إلا إلى المرأة.[دراية: ٤٧]

وفوك: أصله فوهٌ على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك أجوف واوي لامه هاء إذ أصله فوه، فحذفت الهاء نسيا،، ثم قلبت الواو ميما؛ لأنه لو لم يقلب لدار الإعراب على العين كما في يد ودمٍ فيجب قلبها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيبقي المعرب على حرف واحد عند التقاء الساكنين، ثم إذا أضيف إلى ياء المتكلم وغيرها، يزول علة قلبه ممّا هو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود إلى أصله فيقال فوهُ.[دراية: ٤٧]

وذو مال: وهو لفيف مقرون بالواوين إذ أصله ذووٌ؛ وإنما أضيف ذو إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس.[شرح ملا جامي: ٣٩] **الخامس:** ثم لما فرغ من بيان الأسماء التي تعرب بالحروف الثلاثة شرع في بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفها بالألف، فقال: الخامس.[دراية: ٤٨]

مضافاً: إلى مضمر إنما قيد بذلك لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته تقديرية: وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى المضمر.

واثنان واثنتان: [فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة، لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها.شرح ملا جامي: ٤١] مرفوعا؛ لأنهما معطوفان على قوله: "كلا" فإنه مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف إذ التقدير، ويختص بالمثنى وما ألحق به وهو كلا واثنان واثنتان.[دراية: ٤٩] **السادس:** لما فرغ عن بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالألف أخذ في بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفعهما بالواو.

ويختصّ بجمع المذكّر السّالم، نحو مسلمون **وأولو**، وعشْرون **مع أخواتها**، تقول: "جاءني مسلمون وعشرون رجلا وأولو مال، ورأيت مسلمين وعشرين رجلا وأولي مال، ومررت "بمسلمين و عشرين رجلا وأولي مال".

واعلم: **أن نون التّثنية مكسورة أبدا ونون جمع السلامة مفتوحة أبدا**، وهما يسقطان **عند الإضافة**، تقول: "جاء ني غلاما زيد ومسلمو مصر".

ويختص إلخ: المراد بجمع المذكر السالم في عرف النحاة ما جمع بالواو والنون فيشمل الجموع التي واحدها مؤنث، نحو: سنين وأرضين وثبين وقلين وغيرها من جموع المؤنث، ويخرج عنه نحو: سجلات وسفرجلات.[دراية بتصرف: ٤٩]

وأولي: قيل هو جمع "ذو" من غير لفظه. **مع أخواتها:** أي أخوات كلمة عشرون وهي أمثالها السبع من ثلاثين إلى تسعين، إذ المراد بالأخت: المثال وبهذا فسرّ الأخت في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ (الأعراف:٣٨) وإنما أفرد "ألو وعشرون من أخواته بالذكر؛ لأنهما ليسا بداخلين في الجمع المذكر السالم؛ لأن المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد ألحق بآخره واو وياء ونون مفتوحة، وظاهر أن ألو وعشرون ليسا كذلك، ولا يجوز أن يكون جمع عشرة، وإلا لوجب أن يطلق عشرين على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد.[دراية: ٥٠] **مكسورة أبداً:** النصب على الظرفية أي في الأحوال الثلاث؛ لأنها لسبقها عن نون الجمع أخذ الأصل؛ لأن الأصل فيما حرك عن الساكنين أن يحرك بالكسر.[دراية: ٥٠]

ونون جمع السلامة: إنما قال هذا، احترازاً عن نون جمع التكسير فإنه ليس كذلك بل يكون مضموما ومكسوراً أيضاً نحو: شياطين.[دراية: ٥٠] **مفتوحة أبدا:** اختار الفتح للخفة؛ لأن الجمع ثقيلة من حيث المعنى، والثقيل يقتضي الخفة، أو لأنه لو لم يفتح لكان مضموما أو مكسوراً لا سبيل إلى كل واحد منهما؛ لأنه لو كان مضموما لزم توالي أربعة ضمات في حالة الرفع نحو: "مسلمون"، ولو كان مكسوراً لزم الخروج من الضمة الحقيقية والتقديرية إلى الكسرة الحقيقية، وهذا ثقيل.[إلهامية: ٥٧]

عند الإضافة: لأنه عند الألف واللام، لأن النون فيها زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه، فلما كان النون عوضاً عن الحركة تثبت في موضع الألف واللام، نحو: "الزيدان والزيدون" نظراً إلى أنها عوض عن الحركة، وتسقط في موضع هو في الإضافة نظراً إلى أنها عوض عن التنوين نحو: جاءني غلاما زيد ومسلمو مصر، كما أن التنوين تسقط عند الإضافة.[دراية:٥٠]

السّابع: **أن يكون** الرّفع بتقدير الضّمّة، والنّصب بتقدير الفتحة، والجرّ بتقدير الكسرة، ويختصّ بالمقصور، وهو: ما في آخره **ألف مقصورة**، كـ"عصا" **وبالمضاف** إلى ياء المتكلّم غير جمع المذكّر السالم، **كـ"غلامي"** تقول: "جاءني **العصا** وغلامي، ورأيت العصا وغلامي، و "مررت بالعصا وغلامي".

الثّامن: أن يكون الرّفع بتقدير الضّمّة، والجرّ بتقدير الكسرة، والنّصب بالفتحة لفظا، **ويختصّ بالمنقوص**، وهو ما في آخره ياء ما قبلها مكسور، **كـ"القاضي"** تقول: . . . .

أن يكون إلخ: لما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركات والحروف، شرع في تقسيمه باعتبار ظهوره وعدم ظهوره. وقدم الإعراب التقديري على اللفظي لقلة أقسامه.[غاية: ٥٥]

ألف مقصورة: أي لا ممدودة، سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف، أو محذوفة لاجتماع الساكنين كعصاً بالتنوين، وإنما تعذر الإعراب في الاسم المقصور لفظاً لوجود الألف في آخره، وهو لا يحتمل شيئا من الحركات ولقائل أن يقول: لا نسلم وجود الألف في عصاً لسقوطه باجتماع الساكنين. وأجيب بأن وجوده في حالة اللام والإضافة ظاهر، وأما في حالة التنكير فمقدر، ومن ثم لم يجز الإعراب على ما قبلها؛ لأن الإعراب على الحرف الأخير لا المتوسط.[دراية: ٥١] **وبالمضاف إلخ:** معطوف على قوله: "بالمقصور أي ويختص هذا الصنف أيضاً بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم مفرداً كان أو جمعا، مكسراً كان أو جمع مؤنث سالما.[دراية: ٥١]

كغلامي: لأنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل، امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها، أو مخالفة لها، فما ذهب إليه بعض من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي. **العصا:** المراد بعصا، كل اسم يكون مفرداً آخره ألفا مقصورة سواء كانت للتأنيث أو للإلحاق، أو للإشباع أو رعاية القافية أو زائدة أو غيره مراد ههنا. **الثامن:** لما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديراً، شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديراً فقال: الثامن.[دراية: ٥٢]

ويختص بالمنقوص: وذلك إذا كان محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلاً على اللسان كما في اسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها، سواء كانت محذوفة أو غير محذوفة.[شرح جامي: ٤٣]

كالقاضي: والمراد به كل اسم متمكن في آخره ياء مبدلة عن واو كداع، أو غير مبدلة كقاض باقية كالقاضي، أو محذوفة بالتقاء السّاكنين أي التنوين والياء.(ترتيب سعيدي) وإنما استثقل الإعراب في الاسم المنقوص لفظاً في حالة الرفع والجر؛ لثقلهما أي الضمة والكسرة على الياء، بخلاف حالة النصب لخفة الفتحة على الياء.[دراية: ٥٢]

"جاءني القاضي، ورأيت القاضيَ، ومررت بالقاضي".

التّاسع: أن يكون الرّفع بتقدير الواو، والنّصب والجرّ بالياء لفظا، **ويختصّ بجمع المذكّر السّالم** مضافا إلى ياء المتكلّم، تقول: "جاء ني مسلميّ" تقديره: مسلمويَ، اجتَمعت الواو والياء في كلمة واحدة، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغِمت الياء في الياء، وأبدِلت الضّمّة بالكسرة؛ لمناسبة الياء، **فصار: مسلميّ**. و "رأيت مسلميّ، ومررت بمسلميّ".

٤- الفصل الاسم المعرب على نوعين:

منصرف: وهو ما ليس فيه سببان، **أو واحد** يقوم مقامهما **من الأسباب التّسعة**، كـ"زيد" ويسمّى الاسم المتمكن. وحكمه: أن يدخله الحركات الثّلاث مع التّنوين، تقول: "جاء ني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد".

ويختص بجمع المذكر السالم: وإنما قدر الإعراب في الجمع المذكر السالم في حالة الرفع فقط دون النصب والجر؛ لأنه إذا أضيف إلى ياء المتكلم سقط النون بالإضافة فاجتمع الواو والياء، والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر، فإن النصب والجر فيه بالياء، والإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً ياء.[شرح جامي بتغير: ٤٣] **فصار مسلمي**: فصارت علامة الإعراب وهو الواو تقديرياً؛ لإبدال ذلك الواو ياء، فلم يبق الواو على أصله.[دراية: ٥٢]

منصرف: إما مجرور على أنه بدل وهو الأولى؛ لعدم حاجته إلى المحذوف، أو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو المشتق من الصرف، فإن تأثيره بالصرف عن حالة الأصلية بالتركيب أكثر من تأثير غير المنصرف، حتى كأنه بالقياس إليه لا ينصرف بالتنوين والكسرة، بخلاف غير المنصرف.[دراية: ٥٣] **أو واحد إلخ**: عطف على قوله: سببان، فحاله في الإعراب كحاله على الوجه المذكور، تأمل. وكلمة أو ههنا للانفصال الحقيقي.[إلهامية: ٦٢]

من الأسباب التسعة: فقوله: "يقوم" جملة خبرية وقعت صفة واحد، وقوله: "من الأسباب" بيان لما "يقوم" أي لقوله: "ما يقوم مقامها"، أو من السببية أو من جميعهما، تأمل.

وغير منصرف: وهو ما فيه سببان من الأسباب التّسعة، **أو واحد منهما يقوم مقامهما**.

معطوف على قوله منصرف

والأسباب التّسعة هي: العدل والوصف والتّأنيث **والمعرفة** والعجمة والجمع والتّركيب

المانعة من الصرف — بالمعنى المصدري

و الألف والنّون الزّائدتان و وزن الفعل. **وحكمه**: أن **لا يدخله الكسرة** والتّنوين، ويكون في موضع الجرّ مفتوحا أبدًا، تقول: "جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد"، كما مرّ.

لما مر أن الجر تابع للنصب

أمّا العدل، فهو تغيّر اللّفظ من صيغته الأصليّة إلى صيغة أخرى **تحقيقا أو تقديرا**.

أي خروجه

يقوم مقامهما: أي مقام السببين وهو الجمع والتأنيث بالألف المقصورة والممدودة. والمراد بوجود السببين أو واحد يقوم مقامهما من الأسباب التسعة أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فلا يرد ما هو غيرمنصرف للموازنة كسراويل؛ فإن الجمعية فيه قائمة مقام السببين موجودة حكما.[دراية النحو: ٥٤]

والمعرفة: أي تعريف المعرفة أو المعرفة معنى التعريف. **وحكمه**: أي حكم غير المنصرف فالإضافة بمعنى في، أو بأدنى مناسبة، إذ المراد حكم وجود السببين أو واحد يقوم مقامهما.[دراية: ٥٦]

لا يدخله الكسرة والتنوين: وذلك؛ لأن لكل علة فرعية فإذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث أن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم، إحداهما افتقاره إلى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر، فمنع منه الإعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن.[شرح ملا جامي: ٤٥] [فإن قيل كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة والتنوين في بعض الأشعار لضرورة وزن الشعر أو للتناسب. أجيب عنه بأن المراد عدم الدخول وقت انتفاء الضرورة والتناسب، وأما عند وجودهما يدخله الكسرة؛ لأن الضروريات تُبيح المحظورات.(إلهامية: ٦٤)] **أما العدل**: كلمة "أما" لتفصيل ما أجمل، وقد مرّ تحقيقها في صدر الكتاب. وإنما قدم العدل على سائر الأسباب؛ لأنه مؤثر في منع الصرف بدون الشرط.

تحقيقا: إما مفعول مطلق وحذف عامله لدلالته عليه إذ كل مصدر يدل على فعله أو مضاف إليه تقديراً، والمضاف محذوف أي تغير تحقيق، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، أو صفة مصدر محذوف أي تغير محققاً.[دراية النحو: ٥٨]

أو تقديراً: عطف على قوله تحقيقا، وهو ما قدر لضرورة منع الصرف كما في عمر، أو لتحقق البناء كما في حضار وطمار، أو لتبع الأخوات. كما في قطام.[دراية ٥٨]

ولا يجتمع مع وزن الفعل **أصلا**، ويجتمع مع العلميّة، **كـــ"عمر وزفر"** ومع الوصف، **كـــ"ثُلاَث و مَثلَث و أُخَر و جُمَع"**.

أمّا الوصف، فلا يجتمع مع العلميّة أصلا. وشرطه أن يكون وصفا **في أصل الوضع**، فـــ"أسوَد" و "أرقَم" غير منصرف، وإن صارا **اسمين للحيّة**؛ لأصالتهما في الوصفيّة،

ولا يجتمع مع إلخ: وإنما لا يجتمع باعتبار اختلاف أوزانها؛ لأن أوزان العدل محصورة بالاستقراء في ستة، وهي: فُعَالٌ كثلاث، ومَفعَلُ كمثلث وفُعَل كعمر و أخر وفَعل كـــ"أمس" وفِعل كسحر وفَعَال كقطام، وليس شيء من هذه الأوزان على وزن الفعل، فثبت أن العدل لا يجتمع مع وزن الفعل.[دراية: ٥٨]

أصلا: أي تحقيقا كان العدل أو تقديرا، وقوله: "أصلا" منصوب على التمييز أو على المصدرية.[دراية: ٥٨]

كعمر وزفر: لأنهما لما وجدوهما غير منصرفين و لم يوجد فيهما سبب ظاهر سوى العلمية، أعتبر فيهما العدل، ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل، و لم يكن فيهما دليل على وجود الأصل سوى منع الصرف، أعتبر أن أصلهما عامر وزافر، عدل عنهما إلى عمرو زفر. [دراية: ٥٨]

كثلث ومثلث: [مثال العدل الحقيقي الذي يكون دليل آخر على منع صرفه سوي منع الصرف.(فضل حق: ٥٦)] والدليل على أصلهما أن في معناهما تكرار؛ لأن معناهما ثلاثة ثلاثة، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكررا، فعلم أن أصلهما لفظ مكرر، وهو ثلاثة ثلاثة.[شرح جامي: ٤٨] **وآخر:** مثال العدل مع الوصف، وإنما كان معدولا؛ لأن أخر جمع أخرى، وأخرى مؤنث آخر، وهو اسم التفضيل، وقياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة بالإضافة أو اللام أو من. وههنا لفظ "أُخر" لم يستعمل بواحد من تلك الوجوه الثلاثة. فعلم أنه معدول عمّا هو مستعمل بأحد الوجوه الثلاثة.[ملخص شرح ملا جامي: ٤٩]

أما الوصف: أردف العدل بذكر الوصف؛ لأنه مؤثر في بعض الأسماء المعدولة من نحو: ثلاث ومثلث، ثم أردف الوصف بذكر التأنيث؛ لأنهما مشتركان في الانقسام إلى وضعي وعارضي.[دراية: ٥٩]

فلا يجتمع إلخ: وضعيا كان الوصف أو عارضيا؛ لكونهما متضادين؛ لأن الوصف يقتضي العموم والعلمية يقتضي الخصوص.[دراية: ٦٠] **في أصل الوضع:** أي الأصل الذي هو الوضع، فالإضافة بيانية وإن يطرأ عليه الوصفية بعد الوضع استعمالاً سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقيا فيه أو زائلا عنه.[دراية: ٦٠]

اسمين للحية: في الاستعمال، إذ الأسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا، فمفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية؛ لأنه قد أعتبر في مفهومها الاتصاف.[دراية: ٦٠]

و"أربَع" في قولك: "مررت بنسوة أربع" منصرف مع أنّه صفة ووزن الفعل؛ **لعدم الأصالة** في الوصفيّة.

أمّا التّأنيث بالتّاء، فشرطه: **أن يكون علما**، كـ"طلحة" وكذلك المعنويّ، كـ"زينب". ثمّ المعنويّ إن كان ثلاثيا ساكن الأوسط غير أعجميّ، يجوز صرفه وتركه؛ **لأجل الخفة** ووجود السببين كـ"هند"، **وإلاّ يجب** منعه كـ"**زينَبَ** وسَقَر **وماه وجُور**".

والتّأنيث بالألف المقصورة **كـ"حُبلى"** والممدودة كـ"حَمراء" ممتنع صرفهما البتة؛ لأنّ الألف قائم **مقام السّببين**: التّأنيث ولزومُه.

أمّا المعرفة، فلا يعتبر في منع الصّرف بها **إلاّ العلميّة**، . . . .

لعدم الأصالة إلخ: لأن وضعه للعدد المخصوص يمكن قصوره بدون الموصوف، فإن قيل: صرف أربع يجوز أن يكون لكونه قابلا للتاء اللاحقة، لا لعدم كون الوصف الأصلي، فكيف يصح هذا التعريف. قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي أربع ليس بقياس إذ القياس أن تلحق التاء للمؤنث دون المذكر بخلاف يعمل ويعملة، فالتاء فيه للمؤنث.[من غاية بتصرف: ٦٩] **أن يكون علما:** ليصير التأنيث لازماً لكلمة بسبب العلمية؛ لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان.[شرح ملا جامي: ٥٢] **لأجل الخفة:** أي لأجل معارضة الخفة إحدى السببين الذين هما في هند فيمتنع تأثيره ويجوز تركه لوجود السببين فيه، وهما العلمية والتأنيث المعنوي.[دراية: ٦٢]

وإلا يجب: أي وإن لم يكن ثلاثيا ساكن الأوسط. **كزينب:** فإنه غيرمنصرف لعلمية المؤنث والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة.(مفتي عبد الرحيم) **وماه وجور:** فإنهما غير منصرفين للعلمية للقريتين، والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره، وهو العجمة. [دراية: ٦٣]

كحبلي: الحرف الرابع فيه قائم مقام تاء التأنيث. **مقام السببين:** الأصوَب أن يقول: لأن التأنيث بالألف إلخ؛ لأن السبب القائم مقام السببين هو التأنيث لا ألف التأنيث.[دراية: ٦٣] **إلا العلمية:** وإنما لم يعتبر غير العلمية من المعارف في منع الصرف، لأنها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف إلى أحدها معنى، وما سوى العلمية غير مانع من الصرف. أما تعريف المضمر والمبهم، فلأن المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف؛ لأنهما مبنيان، وباب غير المنصرف من المعربات. وأما تعريف المعرّف بلام التعريف والمضاف إلى أحدها، فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفا، أو في حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحري أن لا يجعل المنصرف غير منصرف. وإذا بطل هذه الأقسام تعين أن التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غير.[دراية: ٦٣]

وتجتمع **مع غير الوصف**.

أمّا العجمة، فشرطها: أن تكون **علما في العجمة**، وزائدة على ثلاثة أحرف، كـ"إبراهيم" أو **ثلاثيا** متحرّك الأوسط، **كـ"شَتَر"**. فـ"لِجَام" منصرف؛ لعدم العلميّة، في العجميّة
و "نوح" منصرف؛ لسكون الأوسط.

أمّا الجمع، فشرطه: أن يكون **على صيغة منتهى الجموع**، وهو أن يكون بعد ألف الجمع حرفان، كـ"مساجد"، أو حرف مشدّد، مثل: "دوابّ"، أو ثلاثة أحرف متحرّكان
أوسطها ساكن، . . . .

مع غير الوصف: لأن الوصف يدل على ذات مبهمة، والأعلام يدل على ذات معينة فيكونان من قبيل الأضداد، فلا يجتمعان في مكان واحد.[إلهامية: ٧٤] أما العجمة: وهي كل لغة خالفت العرب من الروم واليونان والفارس وغيرها.[دراية: ٦٤] فشرطها: أي شرط تأثير العجمة في منع الصرف وذهب الزمخشري إلى أنه شرط تحتم تأثيره في الثلاثي الساكن الأوسط كنوح عنده مثل هند في جواز الأمرين.[دراية النحو: ٦٤]

علماً في العجمة: وإنما جعلت العلمية شرطا لتأثيرها في منع الصرف، لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم، فتضعف في ذلك الاسم العجمة، فلا تصلح سببا لمنع الصرف.[شرح ملا جامي: ٥٤]

ثلاثيا إلخ: وإنما اشترط الزيادة على ثلاثة أحرف، أو تحرك الأوسط مع العلمية في العجمة، لأن الاسم إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط يكون في غاية الخفة، ومن شأنها أن تعارض أحد السببين فتمانع تأثيره.[دراية: ٦٤]

كشتر: بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة، فإنه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود تحرك الأوسط فيه.[دراية: ٦٤]

أما الجمع: والمراد به ههنا معناه الوصفي، لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى، فإنه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم والصفة.[دراية: ٦٥]

صيغة منتهى الجموع: [هي الصيغة التي كان أولها مفتوحا وثالثها ألفا، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أوسطها لساكن، وإنما سميت بها؛ لأنها لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى فالمنتهي مصدر ميمي بمعنى الانتهاء.(مفتي عبد الرحيم)] وصيغة منتهى الجموع التي لا يجمع التكسير مرة أخرى... وإنما اشترطت صيغة منتهي الجموع لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فتؤثر.

غير قابل للهاء، كـ"مصابيح". فـ"صَيَاقِلة و فَرَازِنَة" منصرف؛ لقبولهما الهاء، **وهو أيضاً** قائم مقام السببين: الجمعيّةُ ولزومُها و امتناعُ أن يجمع مرّة أخرى جمع التّكسير، فكأنّه جُمع مرّتين.

أمّا التّركيب، فشرطه: **أن يكون علما بلا إضافة ولا إسناد، كـ"بعلبك"**. فـ"عبد الله" منصرف، ومعد يكرب غير منصرف، **وشاب قرناها** مبنيّ.

غير قابل: وهو منصوب على أنه خبر آخر ليكون الأولى، أو على أنه حال من ضميره، أو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والمراد بالهاء تاء التأنيث أي غير قابل لتاء التأنيث، وإنما أطلق عليها الهاء؛ لأنها تصير في حالة الوقف هاء فلا يشكل بنحو فواره واحدها فارهة.[دراية: ٦٦] **غير قابل للهاء**: وإنما اشترط كونه بغير هاء؛ لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة، فإنها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة، فيدخل في قوة جمعيته فتور، فلا تؤثر.[شرح ملا جامي: ٥٥]

وهو أيضاً: منصوب على أنه مصدر، يقال: "آض أيضاً" أي رجع رجوعا، والمعنى رجع الكلام رجوعا إلى أن الجمع كالتأنيث بالألف قائم مقام السببين.[دراية: ٦٦] **أما التركيب**: وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير أن يكون الحرف جزء، فيخرج نحو: النجم والبصرى علمين.[ترتيب سعيدي]

أن يكون علماً: لأنه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب في معرض الزوال، والتركيب إنما يؤثر في منع الصرف إذا كان لازما، ولا يتحقق كونه لازما إلا بكونه علماً.[دراية: ٦٧]

بلا إضافة: إنما أشترط عدم كونه بإضافة؛ لأن الإضافة يخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف تؤثر في المضاف إليه ما يضاده أعني منع الصرف.[شرح ملا جامي: ٥٨] **ولا إسناد**: أن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات، فإنها باقية في حالة العلَمية على ما كانت عليها قبل العلَمية. وإذا كانت من قبيل المبنيات، فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات.[شرح ملا جامي: ٥٩]

كبعلبك: فإنه غير منصرف للعلمية والتركيب؛ لأنه مركب من بعل وبك، والبعل اسم صنم، والبك اسم كسرى، جعلا علماً على البلدة بالشام من غير أن يراد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما، لا في الحال ولا في الأصل.[دراية:٦٧] **وشاب قرناها**: لكون تركيبه بالإسناد، وهو لقب امرأة، يقال: للمرأة قرنان أي ضفيرتان، ويقال: شاب قرناها أي ابيضيت ضفيرتاها، سميت به؛ لأنها كانت كذلك.[دراية: ٦٨]

أمّا الألف والنّون الزّائدتان، إن كانتا في اسم، فشرطه **أن يكون علَماً، كـ"عمران"** و"**عثمان**" فـ"سعدان" اسم نَبتٍ منصرف؛ لعدم العلَميّة. وإن كانتا في صفة، فشرطه: **أن لا يكون** مؤنّثه على فعلانة، كـ "سَكران" **فـ "نَدمَان" منصرف**؛ لوجود "ندمانة".

ضمير راجع لصفة بتأويل الاسم

أمّا وزن الفعل، فشرطه: أن يختصّ بالفعل ولا يوجد في الاسم **إلا منقولا** عن الفعل، كـ"**شمّر** و **وضُرب**" وإن لم يختصّ به، فيجب أن يكون في أوّله إحدى **حروف المضارع، ولا يدخله الهاء**، كـ"أحمد" و "يشكُر" و "تغلِب" و"**نرجِس**".

وهي أتين

أن يكون علما: لتحقق السبب الثاني عند من لا يقول بقيامهما مقام السببين، أو يمتنع التاء، فيتحقق الشبة بألفي التأنيث.[كما في الدراية: ٦٨] **كعمران وعثمان:** فإنهما اسمان علمان غير منصرفين للعلمية، والألف والنون الزائدتين.[دراية: ٦٨] **أن لا يكون إلخ:** نفي امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لا لنفي التأنيث على حالها، ولذا انصرف عريان مع أنه صفة؛ لأن مؤنثه عريانة.[فوائد ضيائيه: ٦٠]

فندمان منصرف: هذا إذا كان المراد بالندمان: النديم وهو المعاشر، وأما إذا كان المراد به النادم وهو المضطرب، فمؤنثه ندمى لا ندمانة، فيكون غير منصرف اتفاقا.[دراية: ٦٩] **أما وزن الفعل:** إضافة الوزن إلى الفعل ههنا من إضافة العام إلى الخاص بمعنى اللام، لا لمجرد الاختصاص، بل يراد بها مجرد النسبة، فلا يرد ما يقال لا فائدة في حمل الخبر وهو قوله: فشرطه.[دراية: ٦٩]

إلا منقولاً: أي عن الفعل إلى الاسم في اللغة العربية كما عن العجمة إلى العربي.[دراية: ٦٩]

كـ شمر: على صيغة الماضي المعروف من التشمير.[ملخص دراية: ٦٩] **وضرب:** بالتخفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول، فإنهما وزنان مختصان بالفعل إذا سمي بهما رجل، فهما غير منصرفين للتعريف ووزن الفعل، وإذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما إلى اعتبار وزن الفعل.[ملخص دراية: ٦٩] [وضَرَب على صيغة المعلوم منصرف]

الحروف المضارعة: أي الحروف التي صار الماضي بزيادتها مضارعا، وهي حروف أتين.[دراية: ٧٠]

ولا يدخله الهاء: أي التاء، وإنما اشترط كونه غير قابل التاء؛ لأنه لو قبلها خرج عن وزن الفعل؛ لاختصاص التاء بالاسم. فإن قيل أسود قابل للتاء لمجيء أسودة للحية الأنثى مع أنه يمتنع عن الصرف للوصف ووزن الفعل. قيل المراد بالتاء اللاحقة على القياس، وفي أسود تلحق التاء على خلاف القياس إذا القياس أن يقال في مؤنثه سوداء، لكن التاء تلحقه بسبب غلبة الاسمية العارضة، فلا عبرة بقوله: التاء.[غاية التحقيق: ٨٥]

نرجس: وأما قولهم: "نرجسة" بدخول الهاء في نرجس، فلا يشكل به؛ لأنه غير علَم حينئذٍ.[دراية:٧٠]

فـ"يعملٌ" منصرف؛ لقبولها الهاء، كقولهم: "ناقة يعملة".

واعلم: أنّ كلّ ما شرط فيه العلميّة، وهو المؤنث بالتّاء، والمعنويّ، والعجمة، والتّركيب، والاسم الّذي فيه الألف والنّون الزّائدتان، أو ما لم يشترط فيه ذلك، واجتمع مع سبب واحد **فقط، وهو العَلَم المعدول** و وزن الفعل، **إذا نكّر صرف**. أمّا **في القسم الأوّل**؛ فلبقاء الاسم بلا سبب.

وأمّا في القسم الثّاني؛ فلبقائه على سبب واحد، تقول: "جاءني طلحة و طلحةٌ **آخَر**، وقام عمر **وعمرٌ آخَر**، وضرب أحمد وأحمدٌ آخَر".

وكلّ ما لا ينصرف، إذا أضيف (إلى اسم آخر) أو دخله اللّام، **فيدخله الكسرة**، (في حالة الجرّ) نحو: "**مررت بأحمدكم** وبالأحمدِ".

فقط: هو من أسماء الأفعال بمعنى إنتَهِ كأنه جزاء شرط محذوف أي إذا لم يشترط العلمية في الاسم الغير المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فيه بالسببية فقط، أي فانته من أن تشترطها.[دراية: ٧١]

وهو العلم المعدول إلخ: أي ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية، واجتمعت مع سبب آخر هو هذه المعدودات في المتن.[يوسفية] **إذا نكر صرف**: [أي كل واحد مما شرط فيه العلمية ومما لم يشترط فيه] بأن يؤوّل العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو: هذا زيد ورأيت زيدا آخر، فإنه أريد به مسمى بزيد، أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر به صاحبه، نحو: قولهم: لكل فرعون موسى أي لكل مبطل محق.[شرح ملا جامي: ٦١]

في القسم الأول: أي أما حصول الصرف عند التنكير في الاسم الذي يشترط فيه العلمية فلبقاء الاسم إلخ.[دراية: ٧٢]

آخر: بتنوين عند صرفه أي واحد مسمى بطلحة. **وعمر آخر**: بالتنوين أي واحد مسمى بعمر في العلم مع وزن الفعل.[دراية النحو: ٧٢] **وكل ما لا ينصرف**: هو منصوب بالعطف على الكل السابق، لأنه منصوب على أنه اسم إن أو مرفوع بالابتداء.[دراية: ٧٢]

يدخله الكسرة: وإنما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالإضافة، أو بدخول اللام؛ لأنهما من معظمات خواص الاسم، لكونهما يقويان جهة الاسمية، ويبعدانه عن مشابهة الفعل، فيضعف تأثير شبهه بالفعل.[دراية: ٧٢]

مررت بأحمدكم: مثال لغير المنصرف الذي أضيف ودخله الكسرة.[دراية النحو: ٧٢]

المقصد الأوّل في المرفوعات

الأسماء المرفوعة ثمانية أقسام: الفاعل، ومفعول ما لم يسمّ فاعله، والمبتدأ، والخبر، وخبر "إنّ" وأخواتها، واسم "كان" وأخواتها، واسم "ما و لا" المشبّهتين بـــ"ليس"، وخبر "لا" الّتي لنفي الجنس.

فصل: الفاعل: وهو كلّ اسم **قبله فعل** أو صفة، أسند إليه على معنى **أنّه قام به لا وقع عليه**، نحو: القسم الأوّل "قام زيد، **وزيد ضارب** أبوه عمروا، وما ضرب زيد عمروا".

المقصد الأول في المرفوعات: قدمها على المنصوبات؛ لكونها أصلا ومقصودة في التركيب الإسنادي لتحقق الجملة بها، وكون ما سواها فضلة.[دراية: ٧٣] **الأسماء المرفوعة:** فإن قلت المرفوعة صفة الأسماء، وهي مفردة والأسماء جمع، وقد وجبت الموافقة بين الموصوف والصفة، وههنا لم توجد. قلت المرفوعة مسند إلى ضمير الأسماء، والصفة المشتقة إذا أسندت إلى ضمير الجمع جاز جمعها وتوحيدها بالتاء كقولك: الأيام الخاليات والخالية.[دراية: ٧٣]
فصل: لما فرغ من تعداد المرفوعات و لم يتعرض لتعريفاتها، شرع في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال: فصل إلخ.
الفاعل: وإنما قدمه على سائر المرفوعات؛ لأن المختار عنده ما ذهب إليه أكثر النحاة من أن أصل المرفوعات الفاعل؛ لكونه جزءاً للجملة الفعلية التي هي أصل الجمل، ولكونه أشد في باب الركنية حيث لا يسوغ حذفه إلا بسدّ شيء مسدّه.[دراية: ٧٤] **قبله فعل:** أراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصدر غير الصفة، لا الاصطلاحي الذي هو لفظ قام، فيدخل فيه فاعل المصدر، وينفع قوله: أوصفة. ثم احترز بقوله: "قبله فعل" عن نحو: "زيد" في "زيد قام"؛ لأن الفعل يكون بعده وإن أسند إليه فهو مبتدأ لا فاعل.[دراية: ٧٤]
أنه قام به: وطريقة قيامه به أن لا يكون ذلك الفعل مبنياً للمفعول أي لا يكون على صيغة المجهول، وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله، نحو: ضُرِبَ زيد وزيد مضروب غلامه، فإنه مما أسند إليه الفعل أو شبهه، لكن لا على جهة قيامه به، بل وقوعه عليه.[غاية التحقيق: ٩٤] **لا وقع عليه:** أي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو: "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المبني للمفعول ومثل: غلامه في "زيد مضروب غلامه"؛ لأن "زيد و غلامه" اسم قبله فعل في المثال الأول وصفة في المثال الثاني، أسند إليه لكن على معنى أنه واقع عليه لا قائم به، فيكون مفعول ما لم يسم فاعله، ولا يكون فاعلا.[دراية: ٧٥] **وزيد ضارب إلخ:** مثال للفاعل الذي قبله صفة أسندت إليه.[دراية: ٧٥]

وكلّ فعل لابدّ له من فاعل **مرفوع** مظهر، كـ"ذهب زيد" أو مضمر بارز، كـ"ضَربتِ زيدا" أو مستتر، كـ"زيد ذهب".
لازما كان أو متعديا

وإن كان الفعل متعدّيا، **كان له** مفعول به أيضا نحو: "ضرب زيد عمروا".

وإن كان الفاعل مظهرا، **وُحّد الفعل أبدا**، نحو: "ضرب زيد، و ضرب الزّيدان، وضرب الزّيدون". وإن كان مضمرا، وُحّد للواحد، نحو: "زيد ضرب" وثُنّي للمثنّى، نحو: "الزّيدان ضربا" وجُمع للجمع، نحو: "الزّيدون ضربوا".

وإن كان الفاعل **مؤنّثا حقيقيّا**، وهو ما بإزائه **ذكر من الحيوان، أنّث الفعل أبدا إن لم تفصِل** بين الفعل والفاعل، نحو: "قامَت هند". فإن فصَلتَ، . . . .
شرط — من عينه — جزاء شرط

مرفوع: صفة فاعل، وإنما وصفه به مع أنه لا يكون إلا مرفوعا لزيادة التقرير.[دراية: ٧٥] **كان له:** أي لذلك الفعل المتعدي مفعول به أيضاً لتوقف فهم الفعل المتعدي بالمفعول به. كما يتوقف فهمه بالفاعل.[إلهامية: ٨٩]
وحدّ الفعل أبدا: أي سواء كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً؛ لعدم الاحتياج إلى تثنية الفعل وجمعه؛ لأن تثنية الفعل وجمعه ليس إلا أن يكون مشعراً بأحوال الفاعل، فإذا كان الفاعل ظاهراً، كان أحواله أيضاً ظاهرة من حيث التثنية والجمع، فلا حاجة إلى تثنية الفعل وجمعه، أو لأنه لو ثني الفعل أو جمع، فيلزم حينئذ تعدد الفاعل والإضمار قبل الذكر وكلاهما خلاف الأصل، فوحّد الفعل أبداً.[إلهامية: ٨٩] **وحّد:** لوجوب المطابقة بين المرجع والضمير.
مؤنثا حقيقياً: احترز به عما إذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقي، فإنه ليس كالمؤنث الحقيقي على الإطلاق.[دراية: ٧٦]
ذكر من الحيوان: [كإمراة في الأناس، وناقة في الإبل] الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لمذكر، أي ذكر كائن من جنس حيوان، سواء كان فيه علامة التأنيث لفظاً أو لم يكن.[دراية: ٧٦] **أنث الفعل أبداً:** مظهراً كان الفاعل أو مضمراً، وإنما أنث الفعل أبدا عند كون الفاعل مؤنثا حقيقياً؛ لأن تأنيث الفاعل. يسري إلى تأنيث الفعل، إما في المضمر مطلقاً أي سواء كان مؤنثا حقيقيا أو غير حقيقي؛ فلشدة الامتزاج، وإما في المظهر المؤنث الحقيقي؛ فلقوة التأنيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي؛ لقصوره في الامتزاج وقصوره في التأنيث؛ لأنه ليس بحقيقي، فبالأولى أن لا يلزم فيه السراية، بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتأنيث من وجه دون وجه؛ لأنه يكون تأنيثا من حيث اللفظ، ولا يكون تأنيثاً من حيث المعنى.[دراية: ٧٦]
إن لم تفصل إلخ: متعلق بقوله: أنث الفعل، نحو: "قامت هند" في المظهر، "هند قامت" في المضمر.[دراية: ٧٦]

فلك الخيار في التّذكير والتأنيث، نحو: "ضرب اليوم هند" وإن شئت قلتَ: "**ضربت اليوم هند**".
وكذلك في المؤنّث الغير الحقيقيّ، نحو: "طلعت الشّمس" **وإن شئت قلت**: "طلع الشّمس".
هذا إذا كان الفعل مسندا إلى المظهر، وإن كان مسندا إلى المضمر، **أنّث أبدا**، نحو: "الشّمس طلعَت".
وجمع التّكسير كالمؤنّث الغير الحقيقيّ، تقول: "قام الرّجال" وإن شئت قلت: "قامت الرّجال، و الرّجال قامَت" ويجوز فيه: "الرّجال قاموا".

فلك الخيار: إذ بوقوع الفصل بين الفعل والفاعل، لا يلزم سراية تأنيث الفاعل إلى الفعل، بل يجوز السراية وعدمها، فجاز تذكير الفعل وتأنيثه.[دراية: ٧٧]
ضربت اليوم هند: بالتاء، وكذا يجوز تذكير الفعل وتأنيثه في الحقيقي لضرورة الشعر، قال جرير:
لَقَدْ وَلِهَ الأحَيطِل أمُّ سَوءٍ
وفي هذا الخيار خلاف للمبرد، فإنه لا يجوز ترك تأنيث الفعل إذا كان فاعل مؤنثا حقيقيا، وإن كان بين الفاعل والفعل فصل.[دراية: ٧٧]
وكذلك في المؤنث إلخ: أي ومثل الخيار في المؤنث الحقيقي مع الفاعل، الخيار في المؤنث الغير الحقيقي مطلقا، أي سواء فصلتَ أو لم تفصل، إلا أن التذكير فيه بالفصل حسن؛ لأنه جائز في المؤنث الحقيقي بالوصف ففي غير الحقيقي أولى نحو: طلع اليوم شمس، وإنما تثبت الخيار في المؤنث الغير الحقيقي المظهر، لما ذكر من تصور الامتزاج وقصور التأنيث، لعدم كونه حقيقيا، إذ هو تأنيث باعتبار اللفظ وعدم تأنيث باعتبار المعنى، فلا يلزم فيه سراية الفاعل إلى الفعل بل يجوز، فجاز أن يذكر فعله وإن يؤنث عملا بالاعتبارين.[دراية: ٧٧]
وإن شئت قلت إلخ: فباعتبار جهة التأنيث ولو كان غير حقيقي يؤنث الفعل، وباعتبار عدم الاعتبار؛ لأن هذا التأنيث ليس بحقيقي يذكر الفعل، فالوجهان متساويان.[إلهامية: ٩٠]
أنّث أبدا: أي الفعل لما قلنا من أن تأنيث الفاعل يسري إلى تأنيث الفعل في المضمر مطلقا؛ لشدة الامتزاج، فيجب أن يؤنث فعله، ولا يجوز أن يذكر. [دراية: ٧٧]
وجمع التكسير إلخ: في تذكير الفعل وتأنيثه، فبالنظر إلى ظاهر اللفظ يجوز التذكير، وبالنظر إلى تأويله بالجماعة والجماعة مؤنث جاز التأنيث.[إلهامية: ٩١]

ويجب تقديم الفاعل على المفعول إذا كانا مقصورَين، **وخفت اللَّبس**، نحو: "ضرب موسى عيسى". ويجوز تقديم المفعول على الفاعل إن لم تخف اللّبْس، نحو: "**أكل الكُمَّثرى يحيى**، و ضرب عمروا زيد".

ويجوز حذف الفعل حيث كانت قرينة، **نحو**: "**زيد" في جواب** من قال: "من ضرب؟".

وكذا يجوز حذف الفعل والفاعل معا، **كـ"نعَم"** في جواب من قال: "أقام زيد؟".

وقد يحذف الفاعل، **ويقام المفعول** مقامه إذا كان الفعل مجهولا ، نحو: "ضرب زيد" وهو القسم الثاني **من المرفوعات**.

ويجب تقديم الفاعل إلخ: بمعنى أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول على مجرد الفاعل، ويجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل معا، نحو: "موسى ضرب عيسى" على أن يكون "عيسى" فاعلا؛ لأنه لا يلتبس المفعول حينئذٍ بالفاعل؛ لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول، صرح به الفاضل الهندي.[دراية: ٧٨] **وخفت اللُّبس**: أي التباس الفاعل بالمفعول؛ لفقدان الإعراب فيها لفظا، والقرينة الدالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، فيجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس.[دراية: ٧٨] **أكل الكمثري يحيى**: وإنما جاز التقديم لوجود القرينة المعنوية في الأول وهي عدم صلاحية كمثرى للفاعلية، واللفظية، في الثاني وهي نصب عمرو.[كما في الدراية: ٧٨]

نحو زيد: النحو خبر لمبتدأ محذوف مضاف إلى زيد أي هو زيد، و رفع زيد على الحكاية.(عبد الرحمن)

نحو: "زيد" في جواب: "من ضرب؟" كلمة "من" استفهامية مبتدأ و"ضرب" خبره، والجملة الاستفهامية مقول قال و"زيد" الواقع في الجواب فاعل الفعل المحذوف، أي "ضرب زيد" فحذف "ضرب" لوجود القرنية المذكورة، وهي ضَرب المذكور في السؤال.[دراية: ٧٩] **ويجوز حذف الفعل إلخ**: أي جميعا وإنما قال كذلك احترازا عن حذف الفاعل وحده فإنه لا يجوز في غير باب التنازع إجماعا.[دراية: ٧٩]

كـ"نعم" إلخ: أي نعم قام زيد، فحذفت الجملة الفعلية وذكر "نعم" في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرنية السؤال، لا واجب لعدم قيام ما يؤدي موداه في مقامه كالمفسر.[فوائد ضيائيه: ٧١]

ويقام المفعول: ويسمّى بمفعول ما لم يسم فاعله وسيجيء مفصلا.

من المرفوعات: أي من أقسامها وهو المسمى بمفعول ما لم يسم فاعله. ولما جاء منه بيان في الفاعل المضمر، وكان باب تنازع الفعلين مما يضمر فيه الفاعل أردفه بفعل التنازع فقال: فصل: وإذا تنازع الفعلان.[دراية: ٨٠]

فصل: **إذا تنازع الفعلان** في اسم ظاهر **بعدهما**، أي أراد كلّ واحد من الفعلين أن يعمل **في ذلك الاسم**، فهذا إنما يكون على أربعة أقسام.

الأوّل: أن يتنازعا في الفاعلية **فقط**، نحو: "ضربني وأكرمني زيد".

الثاني: أن يتنازعا في المفعولية فقط، نحو: "ضربت وأكرمت زيدًا".

الثالث: أن يتنازعا في الفاعلية والمفعولية، ويقتضي الأوّل الفاعل، والثاني المفعول، نحو: "ضربني وأكرمت زيدًا".

الرابع: **عكسه**، نحو: "ضربت وأكرمني زيدٌ".

واعلم أنّ في جميع هذه الأقسام يجوز إعمال الفعل الأوّل وإعمال الفعل الثاني، **خلافا للفراء** في الصورة الأولى والثالثة **أن يعمل الثاني**، . . . .

إذا تنازع الفعلان: بل العاملان إذا التنازع يجري في غير الفعل أيضاً نحو: زيد معط ومكرم عمرواً، وبكر كريم وشريف أبوه، واقتصر على الفعل لأصالته في العمل، وإنما قال الفعلان مع أن التنازع قد يقع في أكثر من الفعلين، اقتصاراً على أقل مراتب التنازع، وهو الاثنان.[شرح ملا جامي: ٧١] **بعدهما**: أي بعد الفعلين إذ المتقدم عليها أو المتوسط بينهما معمول للفعل الأول إذ هو يستحقه قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال التنازع.[شرح ملا جامي: ٧١]
في ذلك الاسم: أي الاسم الظاهر المتنازع فيه، قال الفاضل الهندي: إذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد وهذا في القلب، وأما بعد التركيب فلا تنازع، إذ كل يستوي في معموله من مضمر أو محذوف أو مذكور.[دراية: ٨٠]
فقط: أي لا في المفعولية، والتنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعلية عند من أدخله في الفاعل، أو يجعل الفاعل أعم من أن يكون حقيقياً .[دراية :٨١]
عكسه: أي عكس الثالث في الاقتضاء، بأن يقتضي الأول المفعول والثاني الفاعل.[دراية: ٨١]
خلافا للفراء: اعلم أن رواية المتن غير مشهورة عن الفراء، والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين، ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين على أثر واحد، وروي عنه إظهار الضمير بعد الظاهر، نحو: ضربني وأكرمني زيد، هو كما في تأخير الناصب، نحو: ضربني وأكرمت هو.[كذا في الغاية: ١٠٥] **أن يعمل الثاني**: فإن الفراء لا يجوز إعمال الفعل الثاني في هاتين الصورتين، بل يجب إعمال الفعل الأول عنده فيهما.[كما في الإلهامية: ٩٧]

ودليله لزوم أحد الأمرين: إمّا حذف الفاعل أو الإضمار قبل الذكر، وكلاهما محظوران، **وهذا** في الجواز. وأمّا الاختيار ففيه خلاف **البصريين، فإنّهم يختارون** إعمال الفعل الثاني اعتبارًا للقرب والجوار، **والكوفيون يختارون** إعمال الفعل الأوّل مراعاةً للتقديم **والاستحقاق، فإن أعملت الثاني**، فانظر إن كان الفعل الأوّل يقتضي الفاعل، **أضمرته في الأوّل**، كما تقول في المتوافقين: "ضربني وأكرمني زيدٌ، وضرباني وأكرمني الزيدان، وضربوني وأكرمني الزيدون" . . . .

(كما هو مذهب الكسائي) (كما هو مذهب الجمهور) (أي ممنوعان) (مع تجويز إعمال الثاني أيضاً)

ودليله: أي دليل الفراء على ذلك لزوم أحد الأمرين على تقدير إعمال الفعل الثاني، إما حذف فاعل الأول، أو الإضمار أي إضمار فاعل الفعل الأول قبل ذكر الفاعل، وكلاهما ممنوعان.[دراية: ٨١]

وهذا: أي خلاف الفراء في الجواز إنما صرح بذلك مع أنه مستفاد مما سبق؛ لأنه لما كان في ذهنه أن يبين عديل الجواز، وهو الاختيار بكلمة "أما" التي للتفصيل، وهي لا تستعمل غالباً إلا في العديلين فصاعدا أعاده، لئلا يكون ذكر كلمة "أما" للتفصيل مع عدم العديل، فكأنه قال: أما إعمال كلٍ من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين سوى الفراء.[دراية: ٨٢]

البصريين: بكسر الباء والقياس فتحها، أي النحاة المنسوبة إلى البصرة. [دراية: ٨٢]

فإنهم يختارون إلخ: وإنما ابتدأ بمذهب البصريين؛ لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالا، وإنما اختار البصريون إعمال الفعل الثاني، اعتبارا للقرب والجوار.[دراية: ٨٢] **والكوفيون يختارون:** واحتجوا على اختيارهم إعمال الأول، بأن الأول أسبق الطالبين فهو أولى بإعطاء المطلوب، بأن إعمال الثاني يستلزم الإضمار قبل الذكر، ولا كذلك الأول فهو أولى.[غاية التحقيق: ١٠٤] **والاستحقاق:** الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر .

فإن أعملت الثاني: لما فرغ عن بيان ما هو المختار عند البصريين وهو إعمال الفعل الثاني، أخذ في تفصيل مذهبهما وبيان كيفية الإعمال، ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله: "فإنهم يختارون إعمال الثاني" جاء بتقديم قوله: فإن أعملت الثاني"، ليكون الكلام نشراً على ترتيب اللّف، والفاء للتفسير أي فإن أعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين، فانظر إن كان الفعل الأول إلخ.[دراية: ٨٢]

أضمرته في الأول: أي في الفعل الأول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.[دراية: ٨٣]

وفي المتخالفين: "**ضربني** وأكرمت زيدًا، وضرباني وأكرمت الزيدَين، وضربوني وأكرمت الزيدين".

وإن كان الفعل الأوّل يقتضي المفعول، و لم يكن الفعلان **من أفعال القلوب**، **حذفت المفعول** من الفعل الأول، كما تقول في المتوافقين: "ضربت وأكرمت زيدًا، وضربت وأكرمت الزيدَين وضربت وأكرمت الزيدين" وفي المتخالفين: "ضربت وأكرمني زيدٌ، وضربت وأكرمني الزيدان، وضربت وأكرمني الزيدون".

وإن كان الفعلان من أفعال القلوب، **يجب إظهار المفعول** للفعل الأوّل، كما تقول: "**حسبني** منطلقا وحسبت زيدًا **منطلقًا**".

في المتخالفين إلخ: تفصيل هذا المقام أنه إنما أضمر الفاعل في الأول؛ لأن الإضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١)، و"نعمَ رجلاً" وعلى تقدير إظهاره يلزم التكرار وهو قبيح، وحذفه لا يجوز إلا إذا سد شيء مسدّه. وقال الكسائي بحذفه لا بإضماره، تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر. فالخلاف يظهر في مثل: ضرباني وأكرمني الزيدان عندهم، ضربني وأكرمني الزيدان عنده. فالحاصل أنه إذا أعمل الفعل الثاني، ففي معمول الفعل الأول ثلاثة احتمالات: الإضمار أو الحذف أو الذكر، فاختاروا الأول لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة و لم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسدّه، و لم يختاروا ذكر الفاعل أيضاً؛ لأنه يوجب التكرار وهو غير مستحسن.[دراية: ٨٣]

ضربني: ففي ضربني ضمير مستتر فاعل له راجع إلى زيد المذكور بعده المعمول لأكرمت.(عبيد الله)

من أفعال القلوب: [كـــ علمت وظننت وغيرهما]وإن كان منها فيأتي حكمها. [دراية: ٨٣]

حذفت المفعول: لأن المفعول فضلة فلا ضرورة في إضماره قبل الذكر، فيحذف لدلالة الاسم الظاهر، وإنما يحذف هذا المفعول فراراً عن شناعة التكرار، و لم يضمر فرارا عن الإضمار قبل الذكر في الفضلة. وإما ورود الإضمار قبل الذكر في قولهم: "ربّه رجلا" فشاذ.[كما في الغاية: ١٠٦]

يجب إظهار المفعول: لا الحذف ولا الإضمار وإن لزم من الإظهار التكرار.[دراية] **حسبني:** المراد بباب حسبت ما هو متعد إلى مفعولين، ثانيهما محمول على الأول. وإنما لا يجوز حذف أحد المفعولين من أفعال القلوب مع ذكر الآخر، لكونهما بمنـــزلة أمر واحد، إذ معنى "علمت زيداً قائما" علمت قيام زيد، فلو حذف أحدهما يكون كحذف بعض أجزاء الكلمة مع بقاء البعض الآخر.(مولوي فضل حق) **منطلقا:** فإن حسبني وحسبت لما تنازعا في منطلقا الأخير، وأعمل فيه حسبت، وجب إظهار مفعول الفعل الأول وهو حسبني، أعني منطلقا الأول.[دراية: ٨٤]

إذ لا يجوز حذف المفعول من أفعال القلوب وإضمار المفعول قبل الذكر، **هذا** هو مذهب البصريين.
وأما إن أعملت الفعل الأوّل على مذهب الكوفيين، فانظر إن كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل، **أضمرت الفاعل** في الفعل الثاني، كما تقول في المتوافقين: "ضربني وأكرمني زيدٌ، وضربني وأكرماني الزيدان، وضربني وأكرموني الزيدون".
وفي المتخالفين: ضربت وأكرمني زيدًا، وضربت وأكرماني الزيدَين، وضربت وأكرموني الزيدِين".
وإن كان الفعل الثاني يقتضي المفعول **ولم يكن الفعلان** من أفعال القلوب، جاز فيه الوجهان:

إذ لا يجوز إلخ: لئلا يلزم الاقتصار على أحد المفعولين من أفعال القلوب. واعترض عليه بأنه قد جاء كما في قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾ (آل عمران:١٨٠) عند من قرأ بالياء أي بخلهم هو خيرا لهم، فحذف أحد مفعول يحسبن وهو: بخلهم، وذكر الآخر وهو: خيرا لهم. وقد أجاب عنه بعض الفضلاء بأنه يجوز أن يكون مفعول ليحسبن في هذه القراءة ضميراً أو عائدا إلى البخل، أي لا يحسبن البخل خيرا لهم، لكن وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب كـ"أنت" في قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة:١٢٧) [دراية: ٨٤]
هذا: أي الحكم المذكور من إضمار الفاعل الفعل الأول وحذف المفعول في الأول غير أفعال القلوب ،ووجوب إظهار المفعول الأول في أفعال القلوب هو مذهب البصريين. [إلهامية: ٩٩]
وإما أن أعملت إلخ: أي إن اعتبرت كون الاسم الظاهر معمولاً للفعل الأول، ويلغي الثاني عن العمل في ذلك الاسم كما هو مذهب الكوفيين.[إلهامية: ٩٩] **أضمرت الفاعل إلخ:** لتقدم مرجع الضمير رتبة؛ لأنه إذا كان الاسم معمولا للفعل الأول صار متقدما رتبة على الفعل الثاني، وإن كان مؤخرًا فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا، وإنما حكمنا بتقدمه رتبة؛ لأن حق المعمول أن يلي العامل.[إلهامية: ٩٩]
ولم يكن الفعلان: المذكوران من أفعال القلوب ونحوه جائز فيه أي في ذلك الاسم الوجهان: أحدهما حذف المفعول وثانيهما الإضمار، لكن الثاني هو المختار لا الأول وهو الحذف، نحو ضربني وأكرمته زيد، وإنما كان الإضمار مختارا ليكون الملفوظ أي اللفظ بإتيان ضمير مطابقا للمراد أي موافقا لما أراده المتكلم وهو كونه مكرما للضارب الذي هو زيد، ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره، فإنه لو لم يضمر المفعول بل يحذف، لم يعلم أن المفعول بكراً وخالداً وغيرهما؛ ولأن إضمار ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكما، فلا يحذف مع إمكان إضماره.[دراية: ٨٤]

حذف المفعول والإضمار، والثاني **هو المختار**؛ ليكون الملفوظ مطابقا للمراد.

بإتيان الضمير

أمّا الحذف فكما تقول في المتوافقين: "**ضربت وأكرمت** زيدًا **وضربت وأكرمت الزيدَين**، وضربت وأكرمت الزيدِين".

وفي المتخالفين:"ضربني وأكرمت زيدٌ، وضربني وأكرمت الزيدان وضربني وأكرمت الزيدون".

وأمّا الإضمار، فكما تقول في المتوافقين: "ضربت وأكرمته زيدًا وضربت وأكرمتهما الزيدَين، وضربت وأكرمتهم الزيدِين، وفي المتخالفين: "ضربني وأكرمته زيدٌ، وضربني وأكرمتهما **الزيدان**، وضربني وأكرمتهم الزيدون". **وأما إذا كان الفعلان** من أفعال

المتنازعان

القلوب، **فلابدّ** من إظهار المفعول، كما تقول: حسبَني وحسبتُهما منطلقين الزيدان منطلقا؛ **وذلك** لأنّ حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا، وأعملت الأوّل وهو حسبني،

هو المختار: أي المذهب المختار أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقرءوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة:١٩) على عمل الثاني وإلا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح. [كما في الرضي: ١/١٨٤] **أما الحذف:** أي صورة الحذف فكلمة أما ههنا للتفصيل لوجود الإجمال قبله، وهو قوله: جاز فيه الوجهان: حذف المفعول والإضمار.[إلهامية: ١٠٠] **ضربت وأكرمت الزيدين:** بحذف الألف في الفعل الثاني.[إلهامية: ١٠٠] **وأما الإضمار إلخ:** ولو قال المصنف وأما الإضمار فهو المثالان المذكوران للحذف مع ذكر الضمير فيه لكان أخصر، لكن المصنف أعاد ذكر المثالين للتوضيح اللائق بحال المبتدئين المقصورين في الذهن.[إلهامية: ١٠٠] **الزيدان:** فالزيدان فاعل لضربني ومفعول أكرمت هو الضمير البارز.

وأما إذا كان الفعلان إلخ: والمسألة بحالها أي بأن أعملت الفعل الأول مع اقتضاء المفعول، فلابد من إظهار المفعول.[إلهامية: ١٠٠] **فلابد:** أي لا مخلص موجوداً أي للفعل الثاني من إظهار المفعول وإن لزم التكرار المحظور عنه لا الحذف والإضمار على ما سيجيء ذكره إنشاء الله، كما تقول حسبني وحسبتهما إلخ.[إلهامية: ١٠٠]

وذلك: أي وجوب إظهار المفعول الثاني ثابت؛ لأن حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا وأعملت الأول وهو حسبني وجعلت الزيدان فاعلا له، ومنطلقا مفعولا له، وأضمرت المفعول الأول في حسبتهما، وأظهرت الثاني: وهو منطلقين لمانع، وهو ما أشار إليه بقوله: فإن حذفت منطلقين إلخ.[دراية: ٨٥]

وأظهرت المفعول في الثاني، **فإن حذفت منطلقين،** وقلت: حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا، يلزم الاقتصار على أحد المفعولين في أفعال القلوب وهو غير جائز، وإن أضمرت، **فلا يخلو** من أن تُضمِرَ مفردًا، وتقول: حسبني وحسبتهما **إيّاه** الزيدان منطلقا، **وحينئذ** لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الأوّل وهو "هما" في قولك: حسبتهما، **ولا يجوز ذلك. أو أن تُضمِر مثّنى،** وتقول: حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا، وحينئذ يلزم عود الضمير المثّنى إلى اللفظ المفرد، وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع، **وهذا أيضا لا يجوز،**

فإن حذفت منطلقين: ثم اعلم أن مفهوم المنطلق يتصور على وجهين أحدهما الذات المتصفة بالانطلاق من غير ملاحظة الوحدة، وثانيهما المقيد بالوحدة، وعلى الأول يتصور النــــزاع؛ لأن المنطلق يحمل على المفرد وعلى المثنى وعلى الثاني لا يتصور النـــزاع؛ لأن الأول يقتضى الواحد والثاني التثنية.[دراية بتصرف: ٨٦]

فإن حذفت منطلقين إلخ: لأن مضموهما معاً مفعول به في الحقيقة وهو المعنى المصدري المأخوذ من المفعول الثاني مضافاً إلى الأول فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة بلا ضرورة وهو غير جائز.[إلهامية: ١٠٠]

فلا يخلو: أي فلا يخلو إضمارك هذا إذا كان لفظ لا يخلو على صيغة الغائب المذكر، وفي بعض النسخ فلا تخلو على صيغة الخطاب أي لا تخلو أنت، وصيغة الخطاب أولي من صيغة الغائب المذكر لموافقة قوله: "من" أن تضمر مفرد"، لكونه أيضاً على صيغة الخطاب أي أن تضمر أنت.[بتصريف إلهامية: ١٠١]

إياه: ضمير إياه راجع إلى منطلقا. **وحينئذٍ:** أي حين الإضمار مفردا لا يكون المفعول الثاني وهو قولك: "إياه" مطابقا للمفعول الأول، وهو هما في قولك "حسبتهما".[إلهامية: ١٠١] **ولا يجوز ذلك:** لأن أفعال القلوب من دواخل المبتدأ والخبر يعني مفعولاها كانتا قبل دخولهما مبتدأ وخبرا فيكون لا في الحقيقة محمولا عليه ومحمولا ولا يجوز حمل المفرد على التثنية فلا يقال: الزيدان قائم.[دراية شرح هداية النحو]

أو إن تضمر مثّني: معطوف على قوله: "أن تضمر مفردا" أي وإن تضمر المفعول مثنى وتقول: حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً يلزم عود الضمير المثنى إلى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع.[دراية: ٨٥]

وهذا أيضاً لا يجوز: أي عود الضمير المثنى إلى المفرد لا يجوز لعدم المطابقة بين العائد والمعاد إليه بخلاف عكسه، فإنه جائز إذا كان المراد من التثنية شيء واحد في الحقيقة كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ (التوبة:٦٢) بإرجاع الضمير المفرد إلى الله ورسوله بناء على أن رضاء الله تعالى عين رضا الرسول بالعكس.

وإذا لم يجز الحذف والإضمار كما عرفت، **وجب الإظهار**.

فصل: مفعول ما لم يسمّ فاعله:

وهو **كلّ** مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، نحو: "ضُرب زيد". وحكمه في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه على قياس ما عرفت في الفاعل.

فصل: المبتدأ والخبر: وهما اسمان **مجرّدان عن العوامل اللفظيّة**، أحدهما: مسند إليه، ويسمّى المبتدأ،

وإذا لم يجز الحذف: أي حذف المفعول الثاني والإضمار أي إضمار المفعول الثاني لما عرفت آنفا، وجب الإظهار أي إظهار ذلك المفعول؛ لانحصار قطع التنازع في الصور الثلاثة المذكورة، فإذا امتنع الاثنان وجب الثالث لا محالة لقائل أن يقول: شرط في التنازع جواز إعمال الفعلين فيما يتنازعان فيه والمتنازع فيه ههنا أعني قوله: "منطلقا" لا يجوز فيه إعمال الثاني لمخالفة المفعول الثاني والجواب أنه ممكن بالتأويل بكل واحد منهما.(يوسفية)

وجب الإظهار: ولا يخفى عليك أن المثال المذكور ليس من باب التنازع، لأن الفعل الثاني وهو قولك: "حسبتهما" يقتضي مفعولا مثنى وقولك: "حسبني" يقتضي مفعولا مفردا. والاسم المتنازع فيه وهو المنطلق لفظ مفرد لا يصلح لهما بل لحسبني فقط إلا إذا لاحظت من المنطلق ذات ما له الانطلاق مع قطع النظر عن الإفراد والتثنية فحينئذ صح المثال من باب التنازع.[إلهامية: ١٠١]

مفعول ما لم يسم فاعله: لما فرغ المصنف من بيان القسم الأول من المرفوعات وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها.[دراية: ٨٦] أي مفعول فعل لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصل عنه كما فصل المبتدأ؛ لشدّة تعلقه بالفاعل، حتى سماه بعض النحويين فاعلا. **كل:** كلمة كل ههنا لبيان الأفراد، فلا يكون ذكره مستنكرا وقوله: "حذف فاعله" صفة مفعول وهو تأكيد للضمير المستتر في أقيم أي أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل، وإنما أكدّ لئلا يتوهم إسناد أقيم إلى قوله مقامه. فإن قيل هذا الحدّ صادق على الربيع في قولهم: أنبت الربيع البقل" حيث كان في الأصل مفعولاً فيه أي أنبت الله البقل وقت الربيع، فهو مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه. قيل أنه قد خرج عن كونه مفعولا فيه، وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه علم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله.[دراية: ١٠٨]

المبتدأ والخبر: جمع المبتدأ والخبر في فصل واحد، لمكان التلازم بينهما، إذ لابد للمبتدأ من الخبر وبالعكس سواء ذكر أو قدر، ولكونهما مشتركين في العامل لأن عاملهما معنوي، هما اسمان حقيقيين أو حكمين فدخل فيه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة:٢٨٠) فإنه في تأويل تَصدُّقكم.[كما في الدراية: ٨٧]

مجردان عن العوامل: اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة بقوله: "مجردان" واللفظية صفة العوامل، والتطابق بينهما ثابت تقديرا إذ العوامل في تأويل المفرد، أي مجردان عن جماعة العوامل اللفظية.[دراية: ٨٨]

والثّاني: مسند به، ويسمّى الخبر، نحو: "زيد قائم" والعامل فيهما معنويّ، وهو الابتداء.
من الاسمين
وأصل المبتدأ **أن يكون معرفة**، وأصل الخبر **أن يكون نكرة**. والنّكرة إذا وصفت، جاز أن تقع مبتدأ، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ** خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ (البقرة: ٢٢١) وكذا إذا تخصّصتْ بوجه آخر، نحو: "**أرجل في الدّار أم امرأة، وما أحد خير منك، وشرّ أهرّ ذا ناب، وفي الدّار رجل، وسلام عليك**".
أي غير التوصيف

وإن كان أحد الاسمين معرفة والآخر نكرة، فاجْعل المعرفة مبتدأ، والنّكرة خبرا البتّة، كما مرّ.
البتة

أن يكون معرفة: لكون المبتدأ محكوما عليه، والحكم على الشيء إنما يكون بعد معرفته، والفاعل مخصص بتقديم الحكم عليه فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص.[دراية: ٨٩] **أن يكون نكرة:** لكون الخبر محكوما به وأصل المحكوم به التنكير، وفيه أشارة إلى أن الخبر قد يكون معرفة كما سيأتي، ولما اختار المصنف مذهب جمهور النحاة من أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة؛ لأن النكرة بالتخصيص تصير قريباً من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه بيّن الأول أولاً بقوله: "وأصل المبتدأ أن يكون معرفةً، وبيّن الثاني ثانياً بقوله: والنكرة إذا وصفت إلخ.[كما في الدراية: ٨٩] **ولعبد مؤمن:** فإن قوله: "العبد تخصص بالوصف؛ لأن قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر، فإذا وصف بالمؤمن صار مخصصاً، وحصل له نوع تعين.[دراية: ٨٩]

أرجل في الدار أم امرأة: فقوله: رجل مبتدأ تخصص بالعلم بثبوت الخبر لأحد الجنسين عند المتكلم لأن أم المتصلة المقابلة للهمزة للسؤال عن التعين بعد العلم بثبوت الخبر لأحدهما عنده، فإذا كان الخبر معلوما صار بمنــزلة الصفة، إذ الصفة من شأنها أن تكون معلومة للسامع قبل إجرائها على الموصوف بخلاف الخبر، فإن من شأنه أن يكون مجهولا قبل إجرائه على المخبر عنه.[غاية: ١١٨] **وما أحد خير منك:** فإن قوله: أحد مبتدأ تخصص بصفة العموم؛ لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم.[دراية: ٩٠]

وشرّ أهر ذا ناب: فإن قوله شرّ مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة إذ التقدير شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب.[دراية: ٩١]

وفي الدار رجل: فإن قوله: رجل مبتدأ تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما؛ لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما بعده موصوف باستقراره في الدار، فكأنه مخصص بالصفة [دراية: ٩١] **وسلام عليك:** فإن قوله: "سلام" مبتدأ تخصص بكونه منسوباً إلى المتكلم، فأصله سلمت سلاما عليك، فحذف فعله كما تحذف أفعال المصدر، فصار سلاما عليك، فعدل من النصب إلى الرفع، لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء.[غاية التحقيق: ١١٩]

وإن كانا معرفتين، فاجعل أيهما شئت مبتدأ، والآخر خبرا، نحو: الله إلهنا، وآدم عليه السلام أبونا، ومحمّد عليه السلام نبيّنا".

وقد يكون الخبر جملة اسميّة، نحو: "**زيد أبوه قائم**" أو فعليّة، نحو: "زيد قام أبوه" أو شرطيّة، نحو: "زيد **إن جاء ني فأكرمته**"**أو ظرفيّة، نحو**: "**زيد** خلفك" و "**عمرو في الدّار**".

والظرف متعلق بجملة **عند الأكثر**، وهي استقرّ مثلاً: تقول: زيد في الدار، تقديره: زيد استقرّ في الدار. **ولا بدّ في الجملة** من ضمير يعود إلى المبتدأ، كالهاء فيما مرّ، **ويجوز حذفه** عند وجود قرينة، نحو: "**السّمن** منوان بدرهم، . . . .

وقد: كلمة قد للتقليل إشارة إلى أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً. **نحو زيد أبوه قائم:** فزيد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثان، وقائم خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول.[غاية ١٢٠] **إن جاءني فأكرمته:** فزيد مبتدأ وإن جاءني شرط، وأكرمته جزاءه، والجملة الشرطية خبر المبتدأ.[دراية: ٩٢] **أو ظرفية:** اعلم أن النحويين اختلفوا في تقسم الجمل فمنهم من ذهب إلى أنها أربعة أقسام، وهي المشهورة المذكورة في المتن، ومنهم من ذهب إلى أنها ثلاثة أقسام وأدرج الظرفية في المفرد، ومنهم من ذهب إلى أنها قسمين وأدرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد.[دراية: ٩٣] **نحو زيد إلخ:** فزيد مبتدأ وخلفك خبره، وعمرو مبتدأ وفي الدار خبر.[دراية: ٩٣]

عند الأكثر: أي أكثر النحاة، هي أي تلك الجملة، هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتذكره باعتبار الفعل، لأن هذه الجملة فعل.[دراية: ٩٣] **ولابد في الجملة:** إنما اشترط وجود العائد فيها؛ لأن الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها مستغنية عن الربط بغيرها، وإذا أريد تعلقها بشيء من المبتدأ أو ذي الحال، فلابد فيها من عائد رابط يربطها به، وهو أعم من أن يكون ضميراً، كما أشار إليه بقوله: "كالهاء" فيما مر من الأمثلة أو غيرها، كاللام في "نعم الرجل زيد" إلى غير ذلك. [دراية: ٩٤]

ويجوز حذفه: أي حذف الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فإن كان لام العهد فلا يحذف، لأنه لا ينساق الذهن مع الحذف إلا إلى الضمير، وإن كان المظهر موضع المضمر فلنكتة، فإنها تفوت مع الحذف وإن كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف.[دراية: ٩٥] **السمن:** فإن قوله: "السمن" مبتدأ و"منوان" مبتدأ ثان و"بدرهم" خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول، والضمير محذوف تقديره: السمن منوان منه بدرهم، "ومنه" في محل الرفع بأنه صفة منوان وهو الذي يصح وقوعه مبتدأ، وإنما حذف؛ لأنه لما ذكر السمن ثم جرى ذكر منوان بدرهم بعده علم أنه منه فاستغني عنه.[دراية: ٩٥]

والبُرّ الكُرّ بستّين درهما".
أي منه

وقد يتقدّم الخبر على المبتدأ، نحو: "في الدّار زيد".

ويجوز للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة، نحو: "زيد عالم فاضل عاقل".

واعلم: أنّ لهم قسما آخر من المبتدأ **ليس مسندًا إليه**، وهو صفة وقعتْ بعد حرف النّفي، نحو: "ما قائم زيد" **أو بعد حرف الاستفهام**، نحو: "أقائم زيد" بشرط أن ترفع تلك الصّفة اسما ظاهرا، نحو: "ما قائمٍ الزّيدان" و "أقائمٍ الزّيدان" بخلاف "**ما قائمان الزّيدان**".

والبر الكر بستّين: حكم هذا التركيب مثل حكم التركيب السابق، فإن البر مبتدأ والكر مبتدأ ثان، وبستين خبر المبتدأ الأول، والجملة في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول، والضمير محذوف وهو منه، وإنما حذف؛ لأنه لما ذكر البر ثم الكر بستين بعده، علم أنه منه فاستغنى عنه.[دراية: ٩٥] **وقد يتقدم الخبر**: كلمة قد للتقليل إشارة إلى أن الأصل في الخبر أن يكون متأخرا؛ لأن بيان قلته يستلزم أصالة تأخير وقد يتقدم على المبتدأ.[دراية: ٩٦]

ويجوز إلخ: أي ولا يمتنع أن يكون للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة أي متعددة سواء كانت اثنين أو أكثر؛ أن الخبر حكم ويجوز أن يحكم على شيء بأحكام كثيرة كالصفات، وإنما فسرنا الجواز ههنا لعدم الامتناع؛ لأن تكثر الأخبار على قسمين، جائز، وهو ما يتم المعنى بدونه، نحو: زيد عالم فاضل عاقل، وواجب وهو مالا يتم المعنى بدونه، نحو: "الخل حامض" والأبلق أسود أبيض ففسرنا الجواز لعدم الامتناع الشامل للوجوب والجواز، ليتناول القسمين.[من دراية: ٩٦] **واعلم أن لهم**: لما فرغ عن بيان القسم الأول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاء للقسمين بالبيان فقال: واعلم.[دراية: ٩٧]

ليس مسند إليه: صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز عن بهذا القيد عن القسم الأول للمبتدأ، واعلم أن القسم الثاني من المبتدأ إنما اعترف به جمهور النحاة للضرورة، فإنهم لم يجدوا فيه وجها من الإعراب سوى الابتداء، وتابعهم المصنف والشيخ ابن الحاجب، وقال بعضهم في توجيه رفعه أنه خبر للمرفوع بعده.[دراية: ٩٧]

وبعد حرف الاستفهام: فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة إليها، "وزيد" فاعلها الساد مسد الخبر في إتمام الجملة، وإنما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي أو الاستفهام، ليتحقق الاعتماد.[دراية: ٩٨]

ما قائمان الزيدان: فإن الصفة فيهما ترفع مضمرهما مستترا عائدا إلى الزيدان.

فصل: خبر إنّ وأخواتها:

وهي "أنّ وكأنّ ولكنّ وليْت ولعلّ". فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمّى اسم "إنّ"، وترفع الخبر ويسمّى خبر "إنّ"، فخبر "إنّ" هو المسند بعد دخولها، نحو: "إنّ زيدا قائم". **وحكمه** في كونه مفردا أو جملة، معرفة أو نكرة، كحكم خبر المبتدأ. **ولا يجوز** تقديم أخبارها على أسمائها **إلاّ إذا كان ظرفا**، نحو: "إنّ في الدّار زيدا"؛ لمجال (بلا تفاوة) التّوسّع في الظّروف.

فصل: اسم كان وأخواتها:

١- صار	٢- أصبح	٣- أمْسى	٤- أضحى	٥- ظلّ
٦- بات	٧- آض	٨- عاد	٩- غدا	١٠- راح
١١- مازال	١٢- مابرح	١٣- مافَتِئَ	١٤- ما انْفكّ	١٥- مادام
١٦- ليس				

وأخواتها: أي أشباه إن وأمثالها وهي خمسة.[دراية: ٩٩] **وحكمه:** أي حكم خبر إنّ وأخواته في أقسامه أي في كونه مفرد أو جملة اسمية كانت أو فعلية، أو شرطية أو ظرفية، أو معرفة، أو نكرة، وفي أحكامه من وقوعه متعددا، أو متوحد، أو مثبتا، أو منفيا، أو محذوفا، وفي شرائطه من وجوب العائد عند كونه جملة أو مفردا، مشتقا أو مؤولا به، لفظا أو تقديرا، وعدمه عند عدمه كحكم خبر المبتدأ.[دراية: ٩٩]

ولا يجوز: شروع في بيان المخالفة بين خبر إن وخبر المبتدأ. **إلا إذا كان ظرفا:** أي لا يجوز تقديم خبر إنّ وأخواتها على أسمائها في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفا، فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم إذا كان معرفة نحو: "إن في الدار زيدا" وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ (الغاشية:٢٥) ويجب إذا كان نكرة، نحو: قوله ﷺ إنّ منَ البيان لسحرا، وإن من الشعر لحكمة. وإنما جاز تقديم الخبر على اسمها إذا كان معرفة، لمجال التوسع في الظروف حيث اتسعوا فيها ما لم يتسعوا في غيرها؛ لكثرة وقوعها في كلامهم.[دراية: ٩٩] **اسم كان وأخواتها:** لأنه أدرجه في الفاعل؛ لأنه فاعل عنده وليس بملحق به، وذهب بعض النحاة إلى أنه ملحق بالفاعل وليس بفاعل؛ لانتفاء ما يلزم الفاعل فيه، وهو تمام الكلام به، واختاره المصنف رحمه الله فلم يدرجه في الفاعل بل ذكره على حدة.[دراية: ١٠٠]

فهذه الأفعال تدخل **أيضا** على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمّى اسم "كان"، وتنصب الخبر ويسمّى خبر "كان" (الناقصة وما اشتق منها)، فاسم "كان" هو المسند إليه **بعد دخولها**، نحو: "كان زيد قائما".

ويجوز في الكلّ تقديم أخبارها على أسمائها، نحو: "كان قائما زيد" **وعلى نفس الأفعال أيضا** في التسعة الأول نحو: "قائما كان زيد" (لقوتها في العمل) ولا يجوز ذلك **في ما أوّله** "ما" فلا يقال: "قائما ما زال زيد وفي "ليس" خلاف.

وباقي الكلام في هذه الأفعال يجيء في القسم الثّاني إن شاء الله تعالى.

فصل: اسم ما ولا المشبّهتين بليس:

هو المسند إليه بعد دخولهما، نحو: "ما زيد قائما، ولا رجل أفضل منك"، **ويختصّ "لا" بالنكرة** ويعمّ "ما" بالمعرفة والنكرة.

فصل: خبر لا الّتي لنفي الجنس:

وهو المسند بعد دخولها، نحو: "لا رجل قائم".

أيضاً: أي كالحروف المشبهة بالفعل وانتصاب قوله: "أيضاً" على المصدرية أي آض أيضاً أي رجع رجوعا.[إلهامية: ١٢٠]
بعد دخولها: أي بعد دخول تلك الأفعال، هذا فصل يخرج به ما عداها وبما مر من معنى الدخول لا يشكل الحد بأخوه في كان زيد يضرب أخوه.[دراية: ١٠٠] **ويجوز في الكل**: إنما جاز ذلك لقوتها في العمل، لكن هذا الحكم مخصوص بما إذا كان إعراب كل من الاسم والخبر أو واحد منهما لفظيا لعدم الالتباس، حينئذ بخلاف ما إذا كانا مقصورين، نحو "ما كان عيسى موسى"، فإنه يتعين فيه الأول للاسمية بقرينة لفظية أو معنوية.[دراية: ١٠٠]
وعلى نفس الأفعال أيضاً: إنما جاز تقديم الأخبار على نفس الأفعال، لكون العامل فعلا، وهو عامل قويّ يصح تقديم معموله عليه، ولا مانع يمنع تقديمه عليه.[دراية: ١٠١] **في ما أوله**: "ما" مصدرية كما في ما دام، أو نافية كما في نظائرها، وإنما لم يجز تقديم الأخبار على نفس ما في أوله ما لوجود المانع، وهو كون ما مصدرية أو نافية؛ لأن كليهما يمنع تقديم ما في خبرهما عليهما؛ لأن ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة.[دراية: ١٠١]
ويختص لا بالنكرة: لنقصان مشابهة بليس؛ لأن "لا" لنفي المطلق وليس المحال فاقتصر عملها على النكرة ويعم "ما" بالمعرفة والنكرة؛ لأن "ما" لنفي الحال كما أن ليس للحال، فكما أنّ ليس تدخل على المعرفة والنكرة، كذلك "ما" تدخل عليهما.[كما في الدراية: ١٢٣] **خبر لا لنفي الجنس**: لما فرغ المصنف من بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس =

المقصد الثّاني: في المنصوبات

الأسماء المنصوبة اثنا عشر قسما: **المفعول المطلق**، وبه، وفيه، وله، ومعه، والحال، والتّمييز، والمستثنى، وخبر "كان" وأخواتها، واسم "إنّ" وأخواتها، والمنصوب بـــ"لا" الّتي لنفي الجنس، وخبر "ما" و "لا" المشبّهتين بـــ"ليس".

فصل: المفعول المطلق:

وهو مصدر بمعنى فعلٍ مذكور قبله، ويذكر للتّأكيد، كـــ"ضربت ضربا" أو لبيان الوحدة والكثرة

= شرع في بيان خبر لا لنفي الجنس، ويسمي لا هذا لا التبرية أيضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات، فقال: خبر لا التي لنفي الجنس إلخ ثم اعلم أن النحاة اتفقوا على أن "لا" هذه ناصبة لاسمها الذي يليها، واختلفوا في رفع خبرها، فمنهم من قال أن لفظه مرفوع بما رفع به قيل دخول "لا"، وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها في محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ، وقال الأخفش والمبرد والزمخشري أنه مرفوع بها.[دراية: ١٠٢]

المقصد الثاني إلخ: إنما ذكرها عقيب المرفوعات لاشتراكهما في أن العامل الواحد يعمل فيهما، نحو: ضرب زيد عمروا. وأن المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وبالعكس، كما في باب المفاعلة، نحو: ضارب زيد عمرواً، ولهذا كان أحق بالتقديم على المجرورات.[دراية: ١٠٢]

المفعول المطلق: قد أنشد بعض الشعراء هذه المفاعيل الخمسة بقوله:

حمدت حمداً حامداً حميداً رعاية شكره دهراً مديداً

فقوله: حمداً مطلق وقوله وحامداً. **المفعول المطلق:** سمي لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في، أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الباقية، فإنها لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقيدها بواحدة منها، فيقال المفعول به أو فيه، أو معه، أو له وابتدأ بالمفاعيل، لكونها أصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه، ثم ابتدأ منها بالمفعول المطلق؛ لأنه مفعول مطلق ينتصب بلا تقييده بحرف؛ بخلاف المفعول به فإنه تارة يقيد بالحرف فأخره عنه.[كما في الدراية: ١٠٣] **هو مصدر:** حقيقةً أو حكماً، فلا يرد مثل ترباً بمعنى التراب وجندلاً بمعنى أرض ذات حجارة؛ لأنه اسم الحدث حكما، وإن كان اسم العين حقيقة إذ كل واحد منهما دعاء، وفي الدعاء لم يقصد بهما المعنى الحقيقي، بل قصد المعنى المجازي، وهو الإهلاك؛ لأن الدعاء يقتضي الفعل فأجريا مجرى المصدر، فإذا قال من دعي ترباً وجندلا فكأنه قال: هلكت هلاكا بالتراب والجندل.[دراية: ١٠٤]

النوع، نحو: "جلست جِلسة القاري" أو لبيان العدد، كـــ"جلستُ جَلسة أو جَلستين أو جَلسات".

وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور، نحو: "قعدتُ جلوسا" و "أنبتَ نباتا".
مفعول مطلق من غير لفظه

وقد يحذف فعله؛ لقيام قرينة جوازا، كقولك للقادم: "خير مقدم" أي قدمت قدوما **خير** مقدم.

ووجوبا سماعا، نحو: "سقيا، وشكرا، وحمدا، ورعيا" أي "سقاك الله **سقيا**، وشكرتك **شكرا**، وحمدتّك حمدا، ورعاك الله رعيا".

فصل: المفعول به:

أي الذي فعل به

وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، كـــ"ضرب زيد عمروا".

وقد يتقدّم على الفاعل، كـــ"ضرب عمروا زيد".

وقد يحذف فعله؛ لقيام قرينة جوازا، نحو: "زيدا" في جواب من قال: "من أضرِب؟".
والأصل الذكر

ووجوبا في أربعة مواضع:

النوع: إذا كان مدلوله بعض أنواع الفعل. **خير**: (فـــ "خير" اسم تفضيل، ومصدريّته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه) **ووجوبا**: عطف على قوله جوازا، فالمعنى وقد يحذف فعله أي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوبا.[دراية: ١٠٥] **سقياً وشكراً**: إنما وجب حذف أفعال هذه المصادر للتخفيف لكثرة استعمال هذه المصادر على ألسنتهم ولوجود القرنية الدالة وهي دلالة الحال، فإن سقيا مثلا إنما يقال لمن يستحق أن يدعى بالخير فدلت الحال على أن التقدير سقاك الله سقيا.[دراية: ١٠٥] **هو اسم ما وقع إلخ**: قدمه على سائر المفاعيل؛ لشدة اتصاله بالفعل بعد المفعول المطلق، وسمى بهذا الاسم؛ لأنه أوقع عليه الفعل أو تعلق به، وقيل؛ لأنه سبب لوجود الفعل، لأن المحل من أسباب وجود الحال.[عبد الغفور] **هو اسم إلخ**: أي تعلق به الفعل بحيث لا يتصور إلا به، نفيا كان أو إثباتا، ولهذا لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدى، فيدخل فيه، نحو: خلق الله العالم، "وما ضربت زيداً" فإن "العالم" وزيد تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور إلا بهما.[دراية: ١٠٦]

وقد يتقدم إلخ: قد ذكر هذه المسألة في بحث الفاعل فلا حاجة إلى ذكرها ثانيا، فالأولى أن يبدل بيانها ببيان مسألة تقديم المفعول على الفعل كما فعله غيره، إلا أن يقال ذكر هذه المسألة ههنا من حيث أنها من أحكام المفعول وذكرها ثمه من حيث أنها من أحكام الفاعل.[دراية: ١٠٦]

الأوّل: **سَمَاعيّ**، **نحو**: "**امرأً ونفسَه**" و﴿انْتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾ (النساء:١٧١) و"أهلا وسهلا"والبواقي قياسيّة.

الثّاني: التّحذير، وهو معمول بتقدير اتّق تحذيرا ممّا بعده، نحو: "إيّاك والأسد" **أصله: اتقك والأسد**، أو ذُكِر المحذّر منه مكرّرا نحو: "الطّريق الطّريق".

الثّالث: ما أضمر عامله **على شريطة التفسير**، وهو كلّ اسم بعده فعل أو شبهه، يشتغل ذلك الفعل عن ذلك الاسم بضميره أو متعلّقه، بحيث لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: "زيدا ضربته" فإنّ"زيدا" منصوب بفعلٍ محذوفٍ مضمرٍ، وهو "ضربت" ويفسرّه الفعل المذكور بعده، وهو "ضربته". ولهذا الباب فروع كثيرة.

سماعي: أي مقصور على السماع قدمه على القياسي، لكونه أقل منه، نحو: امرأً ونفسه أي اترك امرأ ونفسه و﴿انْتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾ أي انتهوا يا معشر النصارى من التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد، وأهلا أي أتيت أهلا لا أجانب وسهلا أي وطيت سهلا من البلاد لا حزنًا.[دراية: ١٠٧]

نحو امرأً ونفسه: أي أترك امرأ ونفسه والمقصود إما الحث على الفرار عن الرجل ونفسه، أو على قصر اليد واللسان عنه، فعلى الأول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة.[دراية: ١٠٧]

الثاني التحذير: أي الموضع الثاني من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الناصب للمفعول به، التحذير، وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه، وفي عرف النحاة صار اسما لقسم من أقسام المفعول به وهو ما ذكره المصنف بقوله: وهو معمول بتقدير اتق ونحوه من احذر وباعد وجانب.[دراية: ١٠٨]

أصله اتقك والأسد: لكن لما التزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في شيء واحد وجب قلب الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب، فصار اتق نفسك والأسد، فإذا حذف اتق لضيق المقام، حذفت النفس لانتفاء الضرورة وهي إضمار ضميري الفاعل والمفعول، ثم قلبت المتصل بالمنفصل لفقد ما يتصل به فصار إياك والأسد.[دراية: ١٠٨]

على شريطة التفسير: التاء في الشريطة إما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف وهو العلة، وأما للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وإنما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع ما بين المفسر والمفسر؛ لأنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار عبثا لا طائل تحته بخلاف ما إذا حصل الإبهام في الكلام من ذكر المفسر، فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره، نحو: جاءني رجل أي زيد.[من دراية: ١٠٩]

الرّابع: المنادى:

هو المطلوب إقباله

وهو **اسم مدعوّ بحرف النّداء** لفظا، نحو: "يا عبد الله!" **أي أدعو عبد الله**، وحرف النّداء قائم مقام "أدعو وأطلب". **وحروف** النّداء خمسة: "يا" و"أيا" و"هيا" و"أي" والهمزة المفتوحة.

أي يوسف بقرينة المقام

وقد يحذف حرف النّداء لفظا، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾ قوله تعالى (يوسف:٢٩)

واعلم: أنّ المنادى على أقسام:

فإن كان مفردا معرفة، يبنى على علامة الرّفع، كالضّمّة ونحوها، نحو: "يا زيد!" و"**يا رجل!**" و"يا زيدان!" و"يا زيدون!". جزاء لقوله فإن كان

ويخفض بلام الاستغاثة، نحو: "يا لزيدٍ!"، ويفتح **بإلحاق ألفها**، نحو: "يا زيداه!" **وينصب**

الرابع: مّما يحذف فعله وجوبا. **اسم مدعو:** أي مسماه من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فلا يرد نحو يا الله وإما نحو يا جبال ويا أرض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية، وهذا أنها استعارة تخيلية، وطلب النداء عنها. [دراية: ١١٠]

بحرف النداء: احترز به عن نحو: " أدعو زيداً" فإنه ليس بمدعو بحرف النداء، فلا يكون منادى.[دراية: ١١٠]

أي أدعو عبد الله: إنما وجب حذف الفعل ههنا لكثرة الاستعمال، ولئلا يلزم الجمع بين النائب والمنوب، هذا ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن ناصب المنادى عنده الفعل وذهب المبرد إلى أن ناصبه حرف النداء، فلا يكون حينئذ مما نحن فيه.[دراية: ١١١] **وحروف:** [نصب على التمييز من الحروف] أو على الحال بمعنى الملفوظ.

وقد يحذف: حرف النداء لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف، إذا لم يكن اسم الجنس، ولا اسم الإشارة، ولا مستغاثا، ولا مندوباً حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الأشياء.[دراية: ١١١]

يا رجل: نظير للمنادى المعرفة بعد النداء إذا قصد به الرجل المعين.[دراية: ١١٢]

ويخفض بلام الاستغاثة: أي بلام يدخل عليه حين الاستغاثة، فالإضافة بأدنى ملابسة والاستغاثة من الغوث وهو استدعاء المظلوم أحداً يرفع الظلم عنه.[دراية: ١١٣] **بإلحاق ألفها:** أي بسبب إلحاق ألف الاستغاثة به، لموافقة الألف الفتحة، نحو يا زيداه، وإنما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب، لقلته بالنسبة إلى بيان النصب.[دراية: ١١٣] **وينصب:** أي المنادى على المفعولية إن كان مضافا نحو: "يا عبد الله"، مثال للمنادى المضاف أو مشابها للمضاف نحو: يا طالعاً جبلا، مثال للمنادى المشابهة للمضاف.[دراية: ١١٣]

إن كان مضافا، نحو: "يا عبد الله!" أو مشابها للمضاف، نحو: "يا طالعا جبلا!" **أو نكرة غير معيّنة**، نحو قول الأعمى: "يا رجلا! خذْ بيدي".

وإن كان معرّفا باللّام، قيل: "يا أيّها الرّجل!" و"يا أيّتها الْمرأة!".

ويجوز ترخيم المنادى، وهو حذف في آخره للتّخفيف، كما تقول في "مالك" يا مال! وفي "منصور": يا منصُ! وفي "عثمان": يا عثْمُ!.

ويجوز في آخر المنادى المرخّم الضّمّة، والحركة الأصليّة، كما تقول في "حارث": يا حارُ! ويا حارِ!.

واعلم: أنّ "يا" من حروف النّداء، وقد تستعمل في المندوب أيضا، وهو المتفجّع عليه **بـ"يا" أو "وا"** كما يقال:

أو نكرة غير معينة: معطوف على قوله: أو مشابها للمضاف أي وينصب المنادى إن كان نكرة كذلك. إنما أخر هذه القسم من المنادى أعني النكرة؛ لأن النكرة خرجت عن المفرد المعرفة لقيد التعريف المؤخر، بخلاف المضاف والمشابه له، فإنها خرجا عنه بقيد الإفراد المقدم.[دراية: ١١٤]

ويجوز ترخيم المنادى: أي في سعة الكلام بدون الضرورة، ويجوز في غير المنادى للضرورة. والترخيم في اللغة الحذف والتليين، وفي الاصطلاح ما أشار إليه بقوله: وهو حذف آخره إلخ: ثم اعلم أنه ذكر المصنف ثلاثة أمثلة إيماءً إلى أن المنادى إذا كان اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم، وهذا إذا لم يوجد في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة، نحو: مالك وقد يحذف حرفان، وهذا إذا كان المنادى أحد هذين القسمين كـ"منصور".[دراية: ١١٥] **واعلم أن يا:** الكائنة من حروف النداء قد تستعمل في المندوب أي في الاسم الذي يندب مسماه أي يبكى عليه، إذا الندبة في اللغة. ميت يبكي عليه أحد ويعد محاسنه، ليعلم الناس أن موته أمر عظيم، ليعذروه في البكاء، ويشاركوه في المتفجع أيضاً، أي كما تستعمل في المنادى لاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعواً وهو أي المندوب في الاصطلاح المتفجع عليه.[دراية: ١١٥] **بـ"يا" أو "وا":** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه، والباء للإلصاق أي المتفجع عليه الملصق بـ"يا" أو "واو"، ولا يجوز أن يجعل للسببية؛ لأن "يا" و"واو" ليستا بسببين للمفجع.[دراية: ١١٥]

"**يا زيداه**" و"وا زيداه" **فـ"وا" مختصّة بالمندوب**، و"يا" مشتركة بين النّداء والمندوب. وحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم المنادى.

فصل: **المفعول فيه:** هو اسم ما وقع فعل الفاعل فيه **من الزّمان والمكان**، ويسمّى ظرفا.

وظروف الزّمان على قسمين:

مبهم: وهو ما لايكون له حدّ معينّ، كـ"دهر" و"حين". ومحدود: وهو ما يكون له حدّ معيّن، كـ"يوم" و"ليلة" و"شهْر" و"سنة".وكلّها منصوب **بتقدير "في"** تقول: "صُمْت دهرا، وسافرْت شهْرا" أي في دهْر وفي شهْر.

مثال للزمان المبهم — مثل للزمان المحدود

وظروف المكان كذلك: مبهم، وهو منصوب أيضا بتقدير "في" نحو: "جلسْت خلفك وأمامك" ومحدود، وهو ما لا يكون منصوبا بتقدير "في" بل لا بدّ من ذكر "في" فيه

يا زيداه: بزيادة الهاء في آخره لمدّ الصوت. **فـ"وا" مختص بالمندوب:** أي المندوب مختص بكلمة "وا" وانفرد بها عن المنادى في الأغلب، لكونها نصباً عليه، فالباء داخلة على المختص وهو الأعرف الأشهر، ويجوز أن تكون داخلة على المختص به، أي كلمة "وا" مختصة بالمندوب، ولا تستعمل في غيره.[دراية: ١١٥]

المفعول فيه: اسم ما وقع فيه الفعل أراد بالمصنف بالفعل ههنا الفعل اللغوي أعني الحدث دون الاصطلاحي الذي هو مقابل الاسم والحرف، فيعم المصدر واسما الفاعل المفعول ويدخل في الحد مثل: يوم الجمعة حسن.[دراية: ١١٦] **من الزمان والمكان :** بيان لما، والمراد بالزمان ما له صلاحية أن يقع جواباً لمتى، وبالمكان ما له صلاحية أن يقع جواباً لــ أين.[دراية: ١١٦]

وظروف الزمان: هذه الإضافة مثل إضافة السّاج والسوار الذهب أي تكون بمعنى "من" يعني الظروف التي هي الزمان، واللام في الزمان للجنس أي ظروف هذا الجنس وعلى هذا القياس قوله وظروف المكان.[دراية: ١١٦]

بتقدير في: فيه إشارة إلى أنها لو كانت ملفوظة، نحو: "خرجت في يوم الجمعة"، كان مفعولا فيه إلا أنه غير منصوب، وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه، ذلك والجمهور على أن تقدير "في" شرط للمفعول فيه وإذا وجدت لفظا كان مفعولا به بواسطة حرف الجر، لا مفعولا فيه، إذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدر بقي من الزمان والمكان يقع فيه الفعل المذكور.

نحو: "جلسْت في الدّار، وفي السّوق، **وفي المسجد"**.

فصل: المفعول له: هو **اسم ما لأجله يقع الفعل** المذكور قبله، **وينصب** بتقدير اللّام، نحو: "ضربته تأديبا" أي للتّأديب و "قعدت عن الحرب جبنا" أي للجبن.

وعند الزّجّاج: هو مصدر، تقديره: أدّبته تأديبا وجبنت جبنا.

فصل: المفعول معه: وهو ما يذكر بعد الواو **بمعنى مع**؛ لمصاحبته معمول الفعل، نحو: "جاء البرد والجبّات، وجئت أنا وزيدا" أي: مع الجبّات ومع زيد.

نحو جلست إلخ: نظير للمكان المبهم فإن قوله: "خلفك" مثلا يتناول جميع ما يقابل الظهر إلى انقطاع الأرض، وكذا البواقي من الجهات الست.[إلهامية: ١٤١] **وفي المسجد:** نظير للمكان المحدود، وإنما كان ظروف الزمان كلها منصوبة بتقدير في وما كان من ظروف المكان منصوبا به إلا ما يكون مبهما منها؛ لأن المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر. وأما المحدود منهما فيحمل على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات، أي في الزمانية، والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان؛ لاتحادهما في الوصف وهو الإبهام.[إلهامية: ١٤١]

اسم ما لأجله يقع الفعل: يعني لقصد تحصيله أو بسبب وجوده، فالأول مثال للأول، والثاني للثاني تفصيل هذا المقام أن المفعول له سبب كامل للفاعل على الفعل، وينقم إلى قسمين أحدهما علة غائية للفعل كالتأديب إلى الضرب، والثاني ليس كذلك كالجبن للقعود، والقسم الأول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له، والقسم الثاني يكون بحسب وجوده علة للفعل، فيصح تقسيمه إلى تقسيمين.[فوائد شريفية]

يقع الفعل: المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث، دون الاصطلاحي فيعم المصدر واسمي الفاعل والمفعول. المذكور قبله احترز به عن نحو: "أعجبني التأديب" فإنه وإن وقع لأجله الفعل إلا أنه غير مذكور.[دراية: ١١٧]

وينصب إلخ: فيه إشارة إلى أنها لو تلفظت بها مثل جئتك للسمن كان مفعولا له، إلا أنه غير منصوب، وهذا على اختيار المصنف يدل عليه تعريفه وهو خلاف اصطلاح الجمهور، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط.[دراية: ١١٧] **بمعنى مع:** احتراز عن سائر المفاعيل فإنها غير مذكورة بعد الواو بمعنى مع. ثم اعلم أن المفعول أعم من أن يكون فاعلا وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: "جاء البرد والجبات، وجئت أنا وزيد" ومفعولا نحو: "كفاك وزيدا درهم".[دراية: ١١٨]

فإن كان الفعل لفظا، وجاز العطف، يجوز فيه الوجهان: النّصب **والرّفع، نحو: "جئْت** أنا وزيدا، وزيد" وإن لم يجز العطف، تعيّن النّصب، نحو: "جئت وزيْدا". لكونه مفعولا معه

وإن كان الفعل معنى وجاز العطف، **تعيّن العطف**، نحو: "ما لزيد و عمرو" **وإن لم يجز العطف**، تعيّن النّصب، **نحو**: "**مالك و زيدا**" و"ما شأنك وعمرا"؛ لأن المعنى ما تصْنع. ولفظ ما استفهامية مبتدأ بالنصب وحده

فصل: الحال:

لفظ يدلّ على بيان هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو كليهما، نحو: "جاءني زيد راكبا، وضربت زيدا مشدودا، ولقيت عمروا راكبيْن". وقد يكون الفاعل معنويّا، نحو: "زيد في الدّار قائما"؛ . . . .

فإن كان: الفاء للتفسير وكان ناقص أو تام، واللام للعهد أي فإن وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله.

والرفع: لكونه معطوفا على الضمير.

نحو جئت إلخ: وإنما لم يجز العطف ههنا لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل، فتعين النصب على أنه مفعول معه، وهذا على اختيار المصنف، وإلا فالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد المنفصل جائز ليس بممتنع، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن النصب على أنه مفعول معه مختار، وليس بواجب.[دراية: ١١٨]

تعين العطف: حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة، ولا حاجة إليه مع جواز وجه آخر وهو العطف؛ ولكونه الأصل، وذهب الزمخشري إلى أن العطف مختار لا متعين، نحو: "ما لزيد وعمرو" وكلمة "ما" استفهامية مبتدأ ولزيد خبره وعطف عليه أي شيء حصل لزيد مع عمرو.[دراية: ١١٩]

وإن لم يجز العطف: فيما يكون الفعل بمعنى تعين النصب على أنه مفعول معه أو لا وجه سواه، وذهب غير المصنف إلى ترجيح النصب.[دراية: ١١٩] **نحو مالك وزيد**: وإنما لم يجز العطف في المثالين؛ لأنه إنما يجوز العطف على الضمير المجرور إذا أعيد الجار، ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف؛ لأن المعنى ما تصنع تعليل معلل مقدر أي إنما تعين نصب الاسم في هذين المثالين لكون معناهما معنى ما تصنع.[دراية: ١١٩]

الحال: لما فرغ المصنف من بيان أصل المنصوبات وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها، فقال: فصل الحال قدمه على التميز لاستلزامها النصب ولكونها أقرب إلى الفعل.[دراية: ١٢٠]

لِأنّ معناه: زيدٍ استقرّ في الدّار قائما، وكذلك المفعول به، نحو: "هذا زيد قائما"؛ فإنّ
أي قد يكون معنويا
معناه: المشار إليه قائما هو زيدٌ.

والعامل في الحال فعل **أو معنى فعل.**

والحال نكرة أبدا، وذو الحال معرفة غالبا، كما رأيت في الأمثلة المذكورة.

فإن كان ذو الحال نكرة، **يجب تقديم الحال عليه،** نحو: "جاء ني راكبا رجل"؛ لئلاّ تلتبس بالصّفة في حالة النّصب في مثل قولك: "رأيت رجلا راكبا".

لأن معناه إلخ: فيكون قائما حالا من فاعل معنوي، وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معني الفعل المأخوذ من الظرف أو غيره وليس المراد باللفظي سوى كون عامله فعلا أو ما من ملحقاته فلا يرد ما يقال أن "قائما" في "زيد في الدار قائما" حال من ضمير مستكن في الدار، لما عرف أن ضمير الفعل ينتقل إلى الظرف المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح إيراده مثالا للحال عن الفاعل المعنوي. [دراية: ١٢١]

والعامل في الحال إلخ: لما فرغ عن بيان أن الفاعل والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى، شرع في بيان ما يكون بسببه الفاعل والمفعول به لفظيين أو معنيين، فقال: والعامل في الحال.[دراية: ١٢١]

أو معنى فعل إلخ: كاسم الفاعل والمفعول به والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور وأسماء الأفعال، وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم الإشارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل.[دراية: ١٢١]

والحال نكرة أبدا: ولو صورة فلا يرد أن كُلاً قد ينصب على الحال، نحو: "أخذت المال كلا" مع كونه معرفة؛ لأنه مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة، فيصح أن يقع حالا من حيث الصورة.[من الغاية: ١٩٠]

وذو الحال معرفة: لأنه محكوم عليه في المعنى فكان أصله أن يكون معرفة كالمبتدأ، ولئلا يلتبس الحال بالصفة في مثل رأيت رجلا ظريفا.[من الغاية: ١٩٠]

يجب تقديم الحال: فعلى تقدير تقدمه تعين أنه حال منه لا صفة له؛ لأن الصفة لا يتقدم على الموصوف، ثم طرد ذلك في حالة الرفع والخبر.[كما في الغاية: ١٩٢]

عليه: أي على ذو الحال وهو جزاء بقوله: "فإن كان" وإنما وجب تقديمه على ذي الحال عند كونه نكرة؛ لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب؛ لأنه لم يعلم في مثل قولنا: "رأيت راكبا رجلا" على تقدير تأخره أنه حال أو صفة.[دراية: ١٢٢]

وقد تكون الحال جملة **خبريّة**، نحو: "جاء ني زيد وغلامه راكب أو يركب غلامه".

ومثال ما كان عاملها معنى الفعل، نحو: "هذا زيد قائما" معناه أنبّه وأشير.

وقد يحذف العامل؛ لقيام قرينة، كما تقول للمسافر: "سالما غانما" أي ترجع سالما غانما.

فصل: التّمييز:

هو نكرة تذكر بعد مقدار من عدد، أو كيل، أو وزن، أو مساحة، أو غير ذلك **ممّا فيه إبهام**؛ ترفع ذلك الإبهام، نحو: "**عندي عشرون درهما**، وقفيزان بُرّا، ومنوان سمْنا،

خبرية: قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الجملة الإنشائية لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة، وكذا لا تقع خبرا عند بعض بلا تأويل؛ لأنه لا ثبوت للإنشائية بنفسها، وإثبات شيء لشيء فرع ثبوته لنفسه.[دراية: ١٢٣]

وقد يحذف العامل: لم يقل وقد يحذف الفعل؛ لأن المتبادر منه حذف الفعل أو شبهه كما شاع إرادته في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال بأقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه.[دراية: ١٢٣]

لقيام قرينة: أي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل كما تقول للمسافر أي لمن يريد السفر "سالما غانماً، فحذف ترجع بقرينة حال المخاطب.[دراية: ١٢٣] **هو نكرة:** لأن الأصل في التميز التنكير، إذ تعريفه زائد على الغرض الحاصل منه، وهذا عند البصريين، وجوز الكوفيون تعريفه باللام والإضافة، نحو: "عين رأيه، وألم بطنه، وسفه نفسه" منصوبات على التميز، وقال البصريون أن عين رأيه بمعنى عين في رأيه، وأن ألم بطنه بمعنى شاكيا بطنه وأن "سفه نفسه" بمعنى سفهه نفسه أو بمعنى سفّه نفسه بالتشديد؛ لأن الأصل سفهت نفسه، فلما حول الفعل إلى الضمير انتصب بعده بوقوع الفعل عليه، فصار بمعنى سفه بالتشديد.[دراية: ١٢٣]

مما فيه إبهام: أي من أي شيء يكون فيه الإبهام كالقياس، قوله: ترفع ذلك الإبهام أي ترفع ذلك النكرة الإبهام عن ذلك المقدار أي عن المقدر به لا عن نفسه المقدار وهو العدد والوزن فإنه لا إبهام فيه بل الإبهام في المعدود به والموزون به.[إلهامية: ١٤٩] **عندي عشرون درهما إلخ:** مثال للتميز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من العدد، وقفيزان براً مثال للتميز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل، ومنوان سمناً مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون، وجريبان قطنا مثال لما يذكر بعد المفرد والمقدار من الممسوح.[دراية: ١٢٤]

عشرون درهما: فإن درهماً نكرة ذكرت بعد مقدار وهو لفظ عشرون، برفع الإبهام في المعدود لا أن يكون ثابتا في العدد حتى يكون التميز عنه، وكذا حال الأمثلة الباقية.[إلهامية: ١٤٩]

وجريان قطْنا، وما في السّماء قدْر راحة سحاباً، **وعلى التّمرة** مثلها زبْدا".

وقد يكون عن غير مقدار، **نحو: "هذا خاتم حديداً**، وسوار ذهبا" **والخفض فيه أكثر**، نحو: "خاتم حديدٍ".

وقد يقع التّمييز بعد الجملة؛ لرفع الإبهام عن نسبتها، **نحو: "طاب زيد نفساً** أو علمًا أو أبًا".

فصل: المستـــثنى:

وهو لفظ يذكر **بعد "إلاّ" وأخواهّا**؛ ليعلم أنّه لا ينْسب إليه **ما نُسِبَ إلى ما قبلها**. بقوله يذكر

وهو على قسمين:

متّصل: **وهو ما أُخرج** أي استثني **عن متعدّد** بـــ"إلاّ" وأخواهّا، نحو: "جاء ني القوم إلاّ زيدا"

وعلى التمرة إلخ: مثال لتمييز ذكر بعد المفرد المقدار من المقياس، وقدتم فيها الاسم بالإضافة.[دراية: ١٢٤]
نحو هذا خاتم حديداً: فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين، فاقتضى تميزا فبيّن بالإضافة إلى نوعه وعلى هذا القياس قوله وسوار ذهبا.[دراية: ١٢٤] **وفيه الخفض أكثر:** لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير فهي أولى بالتميز الذي نصبه نص على كونه مميزا بخلاف غير المقادير، فإنه ليس بهذه المثابة.[دراية: ١٢٤] **نحو طاب زيد نفسا إلخ:** ذكر ثلاثة أمثلة للتميز إشارة على كثرة أضافة حيث يكون اسماً للمنتصب عنه فقط، أو لمتعلقه فقط أو لكل واحد منهما بالاحتمال، فالنفس مختصة بالمنتصب عنه، والعلم مختصة بمتعلقه، والأب يحتمل أن يكون للمنتصب عنه، ويحتمل أن يكون لمتعلقه.[دراية: ١٢٥]
المستثنى: هو في اللغة "المنع والصرف" كما يقال استثنى الشيء من هذه الأمر، أي منع. **بعد إلا وأخواهّا:** أي أخوات إلا من نحو: "خلا وليس ولا يكون وغير وسوى"، "ليعلم متعلق بقوله يذكر.[دراية: ١٢٥]
ما نسب إلى ما قبلها: أي ما قبل إلا وأخواهّا وعرفه الشيخ الرضي بالمذكور ما بعد إلا وأخواهّا مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا.[دراية: ١٢٥] **وهو ما أخرج:** سواء كان الباقي أقل أو أكثر أو مساوياً قوله عن متعدد والمتعدد أعم من أن يكون ذو أفراد نحو: "جاءني القوم إلا زيد" أو ذو أجزاء نحو: "ضربت زيدا إلا رأسه".[دراية: ١٢٥]
عن متعدد: احترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد، وقيل لذلك الاستثناء منقطع، سواء كان من جنسه كقولك: جاءني القوم إلا زيداً مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن، نحو: جاءني القوم إلا حماراً كذا قال نور الدين عبد الرحمن الجامي عليه الرحمة في شرح الكافية.(شرح مولوي فضل حق)

ومنقطع: وهو المذكور بعد "إلاّ" وأخواتها، غير مُخرج عن متعدّد؛ لعدم دخوله في المستثنى منه، نحو: "جاء ني القوم إلاّ حمارا". حال من ضمير مذكور

واعلم: أنّ إعراب المستثنى على أربعة أقسام:

(١) فإن كان متّصلا ، **وقع بعد "إلاّ"** في **كلام** موجب، أو منقطعا كما مرّ، أو مقدّما على المستثنى منه، نحو: "ما جاء ني إلاّ زيدا أحد" أو كان بعد "خلا وعدا" **عند الأكثر**، أو بعد "ما خلا وما عدا وليس ولا يكون" نحو: "جاءني القوم خلا زيدا" **إلى آخره، كان منصوبا.**

وقع بعد إلا: احتراز عما إذا كان بعد غير وسوى، فإنه يكون مخفوضا لا منصوبا كما سيجيء في كلام موجب وهو في الاصطلاح ما لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما، وغير الموجب ما يقابله وأراد بالموجب ههنا ما يكون تاما فلا يدخل فيه نحو: قرئ إلا يوم كذا "على صيغة" مجهول، ورفع اليوم فإنه وإن كان كلاما موجبا إلا أنه غير تام.[دراية: ١٢٧] **كلام:** وهو كلّ كلام لا يكون في أوّله نفي ولا نهي ولا استفهام، نحو: "جاء ني القوم إلاّ زيدا") **عند الأكثر:** أي أكثر النحاة، وإنما قال ذلك احتراز عن قول البعض، فإنهم يجوزون الجرّ بهما؛ لكونهما حرفي جر عند ذلك البعض، وقال السيرافي لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر.[دراية: ١٢٧] **إلى آخره:** أي آخر المثال نحو: "جاءني القوم ما عدا زيداً وليس زيداً ولا يكون زيداً" "كان منصوبا" جزاء لقوله: فإن كان بعد إلا مع ما عطف عليه.[دراية: ١٢٧]

كان منصوبا: أي وجوباً في هذه الأقسام كلها إمّا في الأقسام الثلاثة الأول، فلاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول مع المتعلق بواسطة الحرف، ولأن البدل ممتنع فيها إما في المستثنى بعد إلا في كلام موجب، فلأنه في حكم تكرير العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك: جاءني القوم إلا زيد، جاءني القوم لا جاءني زيد، وهو قلب المقصود لأن المقصود، الإخبار عن مجيء القوم غير زيد، وإما في المستثنى إذا كان مقدما، فلأن البدل تابع وتقديم التابع على المتبوع لا يجوز، وإما في صورة المنقطع فلامتناع كل واحد من الأبدال الأربعة، إما امتناع الثلاثة الأول فظاهر، وإما امتنع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد وإرادة، وامتناع كون بدل الغلط كذلك، وإما نصب المستثنى بعد خلا وعدا، فلكونه مفعولا به ونصبه واجب، وإما نصبه بعد ماخلا وماعدا، فلأن "ما" مصدرية لا يكون مدخولها إلا الفعل، فوجب أن يكون "خلا وعدا" فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعد دخولها مفعول به، وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية فإن معنى قولك: "جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا" وقت خلوهم أي خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزة مجيئهم عن عمرو.[دراية: ١٢٧]

(٢) وإن كان بعد "إلاّ" في كلام غير موجب، وهو كل كلام يكون فيه نفي ونهي واستفهام، **والمستثنى** منه **مذكور**، يجوز فيه الوجهان: النّصب والبدل عمّا قبلها، نحو: "ما جاءني أحد **إلاّ زيدا، وإلاّ زيد**".

(٣) وإن كان **مفرّغا**: بأن يكون بعد "إلاّ" في كلام غير موجب، والمستثنى منه غير مذكور، كان إعرابه **بحسب العوامل**، تقول: "ما جاء ني إلاّ زيد، وما رأيت إلاّ زيدا، وما مررت إلاّ بزيد".

(٤) وإن كان بعد "غير وسوى وسواء وحاشا" عند الأكثر، كان مجرورا، نحو: "جاء ني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد".

واعلم أنّ إعراب "غير" كإعراب المستثنى بـــ "إلاّ"، تقول: "**جاءني القوم غير زيد** وغير حمار، وما جاءني غير زيدٍ القوم، وما جاء ني أحد غيرُ زيد وغيرَ زيد، وما جاء ني غيرُ زيد، وما رأيت غيرَ زيد، وما مررت بغيرِ زيد".

المستثنى منه مذكور: الجملة الاسمية وقعت حالا، احترز به عما إذا كان بعد إلا في كلام غير موجب، والمستثنى منه غير مذكور فإنه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي.[دراية: ١٢٨]

إلا زيداً وإلا زيد: بالنصب والرفع إما جواز النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبه بالمفعول وإما اختيار البدل فلكونه مقصودا في الكلام، بخلاف ما إذا كان منصوباً حيث يكون حينئذٍ فضلة.[دراية: ١٢٩]

مفرغا إلخ: وإنما سمّي هذا القسم من المستثنى مفرغاً؛ لأنه يفرع العامل الذي قبل إلّا له، ولا يشغل بالمستثنى منه، فحذف المستثنى منه وجعل إعرابه لما بعد إلا، ويسمى باسمه مجازا لقيامه مقامه.[دراية: ١٢٩]

بحسب العوامل: أي بقدره إذا الحسب القدر، فإن العامل على ثلاثة أقسام: عامل الرفع، وعامل النصب، وعامل الجر فالإعراب على قدره كناية عن الإعراب بالرفع والنصب والجر.[دراية: ١٢٩] **واعلم إلخ:** لما أدرج كلمة غير في كلمات الاستثناء، وهو اسم متمكن لابد من الإعراب أخذ في بيان إعرابه فقال: واعلم أن إعراب غير إلخ.[يوسفية] **جاءني القوم غير زيد:** مثال للمستثنى من الموجب، "وغيره" مثال للمنقطع، "وما جاءني أحد غير زيد" بالنصب والرفع مثال للاستثناء والبدل، وما جاءني غير زيد مثال للمفرغ.[دراية: ١٣٠]

واعلم: أنّ لفظة "غير" **موضوعة للصّفة، وقد تستعمل للاستثناء**، كما أنّ لفظة "إلاّ" موضوعة للاستثناء، **وقد تستعمل للصّفة**، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللّٰهُ **لَفَسَدَتَا**﴾ (الأنبياء:٢٢) أي غير الله، وكذلك قولك: "لا إله إلاّ الله".

أي بمعنى المغاير — أي للإخراج

فصل: خبر كان وأخواتها:

هو المسند بعد دخولها، نحو: "كان زيد قائماً".

وحكمه **كحكم خبر المبتدأ**، إلاّ أنّه يجوز تقديمه على أسمائها مع كونه معرفة، **بخلاف خبر المبتدأ**، نحو: "كان القائمَ زيدٌ".

موضوعة للصفة: لا للاستثناء؛ لأنها بمعنى مغاير إما في الذات كقولنا: مررت برجل غير زيد، قال الله تعالى: ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ (إبراهيم:٣٧) أو في الصفات كقولنا: دخلت بوجه غير الوجه الذي دخلت به.[دراية: ١٣٠]
وقد تستعمل للاستثناء: فالفرق بينه إذا كان وصفا وبينه إذا كان استثناء أنه إذا كان وصفا، فالمستثنى خارج أي عن ما قبل غير وإذا كان استثناء فالمستثنى داخل في جملة، تقول: "جاءني القوم غير أصحابك" بالنصب على الاستثناء فالأصحاب من جملة القوم وجاءني القوم غير أصحابك بالرفع على الصفة فالأصحاب ليست من جملة القوم.[دراية: ١٣٠] **وقد تستعمل للصفة:** لقرب معنى كل واحد منهما من الآخر فيجوز استعمال كل منهما مكان الآخر لكنه إنما تستعمل إلا في الصفة لتعذر الاستثناء، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ (الأنبياء:٢٢) الآية.
لفسدتا: فإن كلمة "إلا" في الآية الكريمة مستعملة في الصفة بمعنى "غير" كما بينه بقوله: غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الإعراب ظهر في اسم بعده استعملت إلا في الصفة ههنا لتعذر الاستثناء؛ لأن الجمع إذا كان منكوراً لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب إليه المحققون؛ لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء.[دراية: ١٣٠] **خبر كان وأخواتها:** نظائر لفظة كان وهي التي عرفتها في المرفوعات قوله هو المسند بعد دخولها أي بعد دخول كان وإحدى أخواتها والمراد بالدخول ما عرفت في المرفوعات فلا ينتقض التعريف يضرب في كان زيد يضرب أخوه".[دراية: ١٣١] **كحكم خبر المبتدأ:** في أقسامه وأحكامه وشرائطه ثم أشار إلى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله: "إلا أنه يجوز تقديمه على أسمائها".[دراية: ١٣١]
بخلاف خبر المبتدأ: أي متلبسا بمخالفة خبر المبتدأ، فإنه إذا كان معرفة أو مساويا له ملفوظا، لا يجوز أن يتقدم على المبتدأ لمكان الالتباس قوله: نحو كان القائم زيد مثال لما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة.

فصل: اسم إنّ وأخواتها:

هو المسند إليه بعد دخولها، نحو: "إنّ زيدا قائم".

فصل: **المنصوب** بلا الّتي لنفي الجنس:

هو المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرة مضافة، نحو: "لا غلام رجل في الدّار" أو مشابها لها، نحو: "لا عشرين درهما في الكيْس".

فإن كان بعد "لا" نكرة مفردة، **تُبنى على الفتح**، نحو: "لا رجل في الدّار" وإن كان معرفة أو نكرة مفصولا بينه وبين "لا" **كان مرفوعا**، ويجب حينئذٍ تكرير "لا" مع اسم آخر،

هو المسند إليه: أي بعد دخول إن وإحدى أخواتها، وبما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد بأخوه في أن زيد يضرب أخوه" نحو: "إن زيد قائم، فإن زيدا مسند إليه بعد دخول إن، وسيأتي تمام أحكامه في القسم الثالث إن شاء الله تعالى.[دراية: ١٣٢] **المنصوب إلخ:** إنما لم يصرح باسم "لا"؛ لأنه لم يكن من المنصوبات على الإطلاق بمورد التقسيم، وقيد ههنا ليكون صورة التقييد دليلا على صورة الاكتفاء، أو نقول ليس كل اسم "لا" ولا أكثره منصوبا بل المنصوب منه أقل مما سواه، فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بــ"لا" بخلاف ما سواه من المنصوبات فإن بعضا وإن لم يكن كله من المنصوبات لكن أكثره منها فأعطى للأكثر حكم الكل.[دراية: ١٣٢]
تبنى على الفتح: نحو: "لا رجل في الدار"، وإنما بنيت النكرة المفردة الواقعة بعد لا لنفي الجنس، لتضمنها معنى "من" الاستغراقية، إذ معنى قولنا: لا رجل في الدار، "لا من رجل في الدار" جواب لمن يقول: "بل من رجل في الدار؟ فحذف "من" تخفيفا.[عبد الرحمن]

كان مرفوعا: ويجب تكرير "لا" إما وجوب الرفع في المعرفة، فلفقدان عمل "لا" فيها؛ لكونها لنفي الجنس أو هو لا يحصل إلا في النكرة. وإما في النكرة المفصولة فلضعف عملها؛ لأنها إنما تعمل بمشابهة "إن" فلا تعمل عند حصول الفصل، فإذا بطل عملها فيها عادت إلى أصلها وهو الرفع على الابتداء. وإما وجوب التكرار وللتشبيه على كون "لا" لنفي الجنس في النكرات لأنه نفي في الحقيقة إذ قولنا: "لا رجل في قوة" قولنا: "لا زيد ولا عمرو ولا خالد" إلى غير ذلك من أفراد الرجل وأما التكرير في المعارف فلجبر النقصان من نفي الجنس التي يتصور حصولها مع المعرفة.[دراية: ١٣٤]

تقول: "**لا زيد في الدّار** ولا عمرو، ولا فيها رجل ولا امرأة".

ويجوز في مثل "لا حول ولا قوّة إلاّ بالله" خمسة أوجه: **فتحهما**، ورفعهما، وفتح الأوّل ونصب الثّاني، وفتح الأوّل ورفع الثّاني، ورفع الأوّل وفتح الثّاني. وقد يحذف اسم "لا" لقرينة، نحو: "لا عليك" أي لا بأس عليك.

فصل: خبر ما ولا المشبّهتين بـــ ليس:

هو المسند بعد دخولهما، نحو: "**ما زيد قائماً**، ولا رجل حاضراً".

وإن وقع الخبر بعد "إلاّ" نحو: "ما زيد إلاّ قائم" أو تقدّم الخبر على الاسم، نحو: "ما قائم زيد" أو زيدت "إنْ" بعد "ما" نحو: "ما إنْ زيد قائم" **بطل العمل**، كما رأيت **في الأمثلة**، وهذا لغة أهل الحجاز. أمّا بنو تميم، **فلا يعملونهما** أصلا ، كقول الشّاعر عن لسان بني تميم:

لازيد في الدار إلخ: مثال لتكرير "لا" مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكرير "لا" مع النكرة المفصولة.[دراية: ١٣٥] **فتحهما:** على أن "لا" فيهما لنفي الجنس، ورفعهما على حملها على الابتداء، وفتح الأول على أن "لا" لنفي الجنس، ورفع الثاني بناء على زيادة "لا" لتأكيد النفي، ورفع الأول على أن "لا" بمعنى ليس، وفتح الثاني على أن "لا" فيه لنفي الجنس وفتح الأول لما ذكرنا آنفا ونصب الثاني على أن لا زائدة لتأكيد النفي.[دراية: ١٣٥] **ما زيد قائما إلخ:** فإن قائماً وحاضراً مسندان بعد دخول ما ولا، ثم أشار إلى بيان ما يبطل عملهما بقوله: وإن وقع الخبر بعد إلا نحو: "ما زيد إلا قائم إلى قوله: أو زيدت "إن" بعد "ما"، إنما قيل بعد "ما"؛ لأنّ "أن." لا تزيد بعد "لا" بحكم الاستقراء.[دراية: ١٣٦]

بطل العمل: [وعلى لغتهم ورد التنـــزيل نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (يوسف:٣١) و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة:٢)] أي عمل "ما" إن وجد معه شيء من الأشياء المذكورة، وهو جزاء لقوله: وإن وقع الخبر مع ما عطف عليه.[دراية: ١٣٦] **في الأمثلة:** إما بطلان العمل في الصورة الأولى، فلأن النفي الذي لأجله يعمل أن قد انتقض بـــ"إلّا" الموجبة للإثبات بعد النفي خلافا ليونس، فإنه أجاز عملها بعد "إلّا"، وأما في الصورة الثانية فلوقوع الفصل بين "ما" ومعموله مع ضعفه في العمل.[دراية: ١٣٦] **فلا يعملونهما:** بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، كما كان مرفوعا عليهما قبل دخول "ما ولا"؛ لأن القياس في العامل أن يكون مختصاً بالقبيل الذي كان عاملا فيه من الاسم والفعل، و"ما ولا" لا يكونان مختصين بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل.[دراية: ١٣٦]

ومُهَفهَفٍ كالغصن قلتُ له **انتسِب** فأجاب ما قتل المُحِبّ حرام

برفع "حرام".

المقصد الثّالث: في المجرورات

الأسماء المجرورة هي **المضاف إليه فقط، وهو كلّ اسم** نسب إليه شيء **بواسطة حرف الجرّ** لفظا، نحو: "مررت بزيد" ويعبّر عن هذا التّركيب في الاصطلاح بأنّه جارّ و مجرور.

ومهفهف إلخ: الواو في قوله: ومهفهف بمعنى "ربّ"، والمهفهف اسم مفعول من الهفهفة بفتح الهائيين، وسكون الفاء الأولى وهي دقة الخاصرة ورقتها، وقوله: انتسب أمر من الانتساب، والضمير المستتر في قوله: فأجاب عائد إلى مهفهف وإضافة القتل إلى المحب من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل متروك أي قتل المحبوب المحب. ووجه التناسب بين السؤال والجواب في البيت لفظا ومعنى حاصل، إما لفظاً فلأنه أجاب بهذا القول جاعلاً لفظ الحرام مرفوعاً مع أنه مسند بعد ما بمعنى ليس، وما هذا إلا بلغة من تميم فكأنه قال: إني تميميّ. وإما معنى، فلأن المهفهف أجاب بإباحة قتل المحب، كأنه قال: أنا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبوبون.[دراية: ١٣٧]

انتسب: قال بعض الفضلاء يمكن أن يحمل الانتساب ههنا على معنى الميل والرجوع، فمعنى قوله انتسب: ارجع إليَّ بالوصال فلا تقتلني ولا تؤذيني به، فإن إيذاء النفس بغير حق حرام، فأجاب المهفهف ما قتل المحب حرام" يعني أنك لو قتلت في المحبة فلا جناح على إذ رب محب يقتل في حب محبوبه ورب عاشق تؤذي من معشوقه.[دراية: ١٣٧]

المضاف إليه فقط: الأسماء المجرورة الأخر نحو: "بحسبك" وكفى بالله، وما جاءني من أحد"؛ لأن المجرور فيها لم ينسب إليه شيء بواسطة حرف الجر، وكذا المجرور في مثل ضارب زيد وحسن الوجه لم يكن مضافا إليه حقيقة على اختيار الجمهور. قلنا المجرور الأصلي هو المضاف إليه الذي عرفه المصنف رحمه الله وما عداه كالمجرور في الأمثلة المذكورة، ليس بمجرور أصلى بل ملحق بذلك المجرور الأصلي، وكلامه على القسم الأول فكأنه قال: الأسماء المجرورة الأصلية هي المضاف إليه.[دراية: ١٣٧] **وهوكل اسم:** صرح باسم للتنبيه على أن المضاف إليه لا يكون إلا أسما لكنه أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليتناول مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ (الأنعام:٧٣)، فإن هذا الفعل في تأويل الاسم أي يوم النفخ في الصور.[دراية: ١٣٨]

بواسطة حرف الجر: احترز به عما نسب إليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل إلى الفاعل قوله: لفظاً منصوب على أنه خبر كان المحذوف، وحذفه فيما وقوعه شائع قياس، ولا شك أن وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير، تقديره سواء كان ذلك الحرف لفظاً أي ملفوظاً أو تقديراً أي مقدرا.[دراية: ١٣٨]

أو تقديراً، نحو: "غلام زيد" تقديره: غلام لزيد، **ويعبّر عنه** في الاصطلاح بأنّه مضاف ومضاف إليه. **ويجب تجريد المضاف** عن التّنوين أو ما يقوم مقامه، وهو **نون التثنية والجمع**، نحو: "جاء ني غلام زيد وغلاما زيد ومسلمو مصر".

واعلم: أنّ الإضافة **على قسمين:** معنويّة ولفظيّة: أمّا المعنويّة: فهي أن يكون المضاف غير صفة **مضافة إلى معمولها**.

وهي إمّا بمعنى اللام، نحو: "غلام زيد" أو بمعنى "مِنْ" نحو: "خاتم فضّة" أو بمعنى "في" نحو: "صلاة اللّيل".

يعبر عنه: أي عن هذا التركيب وهو غلام زيد في الاصطلاح، بأنه مضاف ومضاف إليه. وكان الواجب على المصنف أن يقول: أو تقديراً مراداً، كما قال غيره ليحترز به عن الظرف، نحو: قمت يوم الجمعة "وإن نسب إليه شيء وهو قمت بواسطة حرف الجر تقديرا وهو "في"، لكنه غير مراد وإلا لكان مجروراً.[دراية: ١٣٩]

ويجب: لما فرغ عن بيان حقيقة المضاف إليه شرع الآن في بيان ما يضاد الإضافة يعاندها فقال: ويجب... [إلهامية: ١٦٤]

تجريد المضاف: إنما وجب تجريد المضاف عن التنوين؛ لأن التنوين توزن بتمام الكلمة بها دون المضاف إليه والإضافة تؤذن بتمامها بالمضاف فيتنافيان، ولهذا التعليل يجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين.[دراية: ١٤٠]

نون التثنية والجمع: فإن قلت لا حاجة إلى ذكر تجريد المضاف عن نون التثنية والجمع ههنا؛ لأنه قد ذكر فيما سبق من قوله في فصل أصناف الإعراب، وهما يسقطان عند الإضافة، فذكره ههنا يوجب التكرار. قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على إطلاقه وذكره ههنا يدل على وجوبه فلا تكرار.[جمال]

واعلم: لّما علم مما سبق من تعريف المضاف إليه، أن الإضافة مطلقا على قسمين: أحدهما ما يكون حرف الجر فيه ملفوظة والثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدرة، تصدى لتفصيله وتشريحه بقوله: اعلم أن الإضافة إلخ.[دراية: ١٤٠]

على قسمين: أي التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير حرف الجر قوله معنوية منسوبة إلى المعنى لإفادتها معنى في المضاف تعريفا وتخصيصاً، ولذا سمّيت معنوية.[دراية: ١٤٠]

مضافة إلى معمولها: أي معمول تلك الصفة، ففي كلامه إشارة إلى أن المضاف فيها إمّا أن لا يكون صفة بل يكون أسماً جامداً كغلام زيد، أو صفة لكنها مضافة إلى غير معمولها، نحو: كريم البلد، فإن الكريم صفة تكون مضافة إلى غير معمولها؛ لأن البلد ليس لمفعول إلخ ولا يجوز أن يقال "كرم البلد" بل كرم من في البلد.[دراية: ١٤٠]

وفائدة هذه الإضافة: تعريف المضاف إن أضيف إلى معرفة كما مرّ، أو تخصيصه **إن أضيف إلى نكرة**، نحو: "غلام رجل".

وأمّا اللّفظيّة: فهي **أن يكون المضاف صفة**، مضافة إلى **معمولها**، **وهي في تقدير الانفصال**، نحو: "ضارب زيد" و"حَسَنُ الوجه" **وفائدتها**: تخفيف في اللّفظ فقط.

واعلم: أنّك إذا أضفت الاسم الصّحيح أو الجاري مجرى الصّحيح إلى ياء المتكلّم، **كسرت آخره** وأسكنتَ الياء أو فتحْتها، كـ "**غلامي ودلوي** وظبيي".

إن أضيف إلى نكرة: لأن الإضافة إلى النكرة تفيد تقليل الشيوع، كغلام رجل، فإنك إذا قلت غلام كان شائعا في جنسه، فإذا قلت: غلام رجل ارتفع عنه بعض الشيوع حتى لا يبقى صالحا لأن يكون غلام امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع في النكرة.[دراية: ١٤١] **أن يكون المضاف صفة:** احترز به عما إذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة إلى معمولها احترز به عما إذا لم يكن مضافة إلى معمولها بل إلى غير معمولها نحو: كريم البلد، فإن ذلك إضافة معنوية كما عرفت.[دراية: ١٤٢] **معمولها:** أي إلى فاعلها أو مفعولها.

وهي في تقدير الانفصال: أي في المعنى بأن يكون المجرور بها اللفظ مرفوع أو منصوب في المعنى لا في حق اللفظ فإنه يسقط بها التنوين وإما يقوم مقامه ومعنى الانفصال أن المضاف يمكن أن يقدر فيه الفعل.(مولوي فضل الحق) **وفائدتها:** أي اللفظية تخفيف في اللفظ فقط أي لا تعريفه ولا تخصيصه لما مر من أنها في تقدير الانفصال. ثم التخفيف اللفظي أما في لفظ المضاف فحسب بحذف التوين حقيقة نحو: ضارب زيداً، وحكما نحو: حواج بيت الله، أو بحذف نوني التثنية والجمع نحو: ضاربا زيد وضاربوا زيد. وإما في لفظ المضاف إليه فحسب بحذف الضمير واستكانه في الصفة نحو: القائم الغلام أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستكن في القائم وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف فقط. وإما في المضاف والمضاف إليه جميعا نحو: زيده القائم الغلام أصله غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير، واستتاره في الصفة.[دراية: ١٤٢]

كسرت آخره: لمناسبة الياء وأسكنت الياء؛ لأجل التخفيف، أو فتحتها أي الياء؛ لأن الأصل في الكلمة المبنية على حرف واحد هو الحركة، لئلا يلزم الافتتاح بالساكن، والأصل فيما بنى على الحركة الفتح للتخفيف.[دراية: ١٤٢]

كغلامي ودلوي: مثال للاسم الصحيح المضاف إلى ياء المتكلم قوله: كدلوي وظبي مثالان للاسم الجاري المجرى الصحيح المضاف إلى ياء المتكلم. ثم لما فرغ عن بيان حكم الصحيح والجاري مجرى الصحيح شرع في بيان حكم المنقوص والمقصور فقال: وإن كان آخر الاسم.[دراية: ١٤٢]

وإن كان آخر الاسم ألفا، تثبت، كـ"عصاي ورحاي" **خلافا للهذيل**، كـ"عصيّ ورحيّ". **وإن كان آخر الاسم** ياء مكسورا ما قبلها، أدغمت الياء في الياء، وفتحت الياء الثّانية؛ لئلّا يلتقي السّاكنان، تقول في قاضي: "قاضيّ". واختيار الفتح للخفة

وإن كان آخره واوا مضموما ما قبلها، قلبتها ياء، وعملت كما عملت الآن، تقول: "جاء ني مسلميّ".

وفي الأسماء السّتّة مضافة إلى ياء المتكلّم، تقول: "أخي وأبي وحمي وهني" و "فيّ" عند الأكثر و "فمي" **عند قوم**، و "ذو" **لا يضاف** إلى مضمر أصلا. أي حال كونها

وقول القائل:

مبتدأ

إنّما يعرف ذا الفضل من النّاس ذووه

شاذّ. **وإذا قطعت** هذه الأسماء عن الإضافة، قلت: "أخ وأب وحم وهن وفم"، **و"ذو"** لا يقطع عن الإضافة البتّة. خبر

خلافا للهذيل: فإنه تقلب الألف ياء وأدغمت المبدلة عن الألف في ياء المتكلم وكسر ما قبل الياء للمناسبة فقال: عصى ورحي.[إلهامية] **وإن كان آخر الاسم:** المضاف إلى ياء المتكلم ياء سواء وجدت التثنية أو الجمع أو لغيرهما مكسور ما قبلها أدغمت تلك الياء في الياء أي في ياء المتكلم لاجتماع المثلين، وفتحت الياء الثانية لئلا يلتقي الساكنان.[دراية: ١٤٣] **عند قوم:** من النحاة في هذا إشارة إلى ما أجازه المبرد في الأولين، وهما أخيّ وأبي من تشديد الياء برد الواو المحذوفة قبلها ياء ساكنة وإدغامها في ياء المتكلم وإلى ما ذهب إليه بعضهم في الخامس وهو في من أنه يقال فمى بقلب الواو ميما قيل على حالة الإفراد.[دراية: ١٤٣] **لا يضاف:** بل يضاف إلى اسم الجنس.

وقول القائل: لما جاءت إضافة ذو إلى مضمر في بعض الأشعار، فينقض القاعدة المذكورة من أن ذو لا يضاف إلى مضمر فأجاب عنه المصنف بقوله وقول القائل: إنما يعرف حاصل الجواب أن هذا القول قليل لا يقاس عليه.[دراية: ١٤٤] **وإذا قطعت إلخ:** الأسماء الخمسة عن الإضافة كان إعرابها بالحركات، فقيل: "هذا أخٌ وأبٌ وحمٌ وهنٌ وفم، ورأيت أخا وأباً وحماً وهناً وفماً، ومررت بأخٍ وأبٍ وحمٍ وهنٍ وفمٍ".

وذو إلخ: لوضعها لازمة الإضافة إلى اسم الجنس المظهر، وإن جاء إلى الضمير في كلام فهو شاذ.[دراية: ١٤٤]

هذا كلّه بتقدير حرف الجرّ، أمّا ما يذكر فيه حرف الجرّ لفظا، فسيأتيك **في القسم الثّالث** إن شاء الله تعالى.

الخاتمة: في التّوابع

اعلم أنّ الّتي مرّت من الأسماء المعربة، كان إعرابها بالأصالة، **بأن دخلتها** العوامل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. فقد يكون **إعراب الاسم** بتبعيّة ما قبله، ويسمّى التّابع؛ لأنّه يتبع ما قبله في الإعراب، وهو كلّ ثان معرب **بإعراب سابقه** من جهة واحدة. **والتّوابع خمسة** أقسام: النّعت، والعطف بالحروف، والتّأكيد، والبدل، وعطف البيان.

هذا كله إلخ: قد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام؛ لأنه قد علم مما سبق وأجيب بأنه إنما ذكره ليكون ذكر كلمة إما تفصيلية في قوله: "وإما ما يذكر إلخ".[دراية: ١٤٤]

في القسم الثالث: وهو الحرف مع العديل، لأنها لا تستعمل إلا في العديلين أو أكثر، وعديل الذكر هو التقدير فلو لم يذكره لبقيت كلمة "أما" لتفصيل مع عدم العديل.[دراية: ١٤٤]

الخاتمة في التوابع: لما فرغ عن مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربات بالأصالة شرع في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال: الخاتمة في التوابع.[دراية: ١٤٤]

بأن دخلتها: أي على نفس تلك الأسماء من غير واسطة العوامل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بيان للأسماء المعربة.[دراية: ١٤٥] **إعراب الاسم:** المراد بالاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فلا يشكل بالجمل الواقعة أوصافاً وبالجمل التي هي معطوفات على ما له إعراب.[دراية: ١٤٥]

بإعراب سابقه: احترز به عن خبري باب كان وإن من جهة واحدة احترز به عن خبر المبتدأ والثاني والثالث من باب علمت وأعلمت.[دراية: ١٤٥]

والتوابع خمسة أقسام: إنما كانت منحصرة في خمسة أقسام؛ لأن التابع لا يخلو إما أن يكون مقويا للحكم أو لا، الأول التأكيد، والثاني لا يخلو إما أن يكون مبنيا أو لا، فالأول لا يخلو إما أن يكون مشتقا أو لا، فإن كان مشتقا فهو النعت وإن كان غير مشتق فهو عطف البيان، والثاني لا يخلو إما أن يكون بواسطة حرف أو لا، فإن كان الأول فهو العطف بالحرف، وإن كان الثاني فهو البدل.[دراية: ١٤٥]

فصل (القسم الأوّل)

النّعت تابع **يدلّ على معنى** في متبوعه، نحو: "جاء ني رجل عالم" أو **في متعلّق متبوعه**، نحو: "جاء ني رجل عالم أبوه" ويسمّى صفة أيضا.

حاصل — عطف على قوله في متبوعه

والقسم الأوّل إنّما يتبع متبوعه **في عشرة أشياء**: في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: "جاءني رجل عالم، ورجلان عالمان، ورجال عالمون، وزيدٌ العالم، وامرأة عالمة". والقسم الثاني إنّما يتبع متبوعه في الخمسة الأول **فقط**، **أعني الإعراب** والتّعريف والتّنكير، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ وفائدة النعت: ....

الثلاث — مثال للموصوف المعرفة — (النساء:٧٥)

النعت: قدمه على سائر التوابع لكونه أشد متابعة وأكثر استعمالا وأوفر فائدة.[دراية: ١٤٦]

يدل على معنى إلخ: فيه احتراز عن التوابع غير التأكيد، فإن التأكيد بقي داخلا فيه، فلو قال: مطلقا كما قال صاحب الكافية وغيره، خرج إذ معنى مطلقا، أي غير مقيد بحال النسبة، والتأكيد في جاءني القوم كلهم أجمعون يدل على معنى في متبوعه، وهو الشمول والاجتماع الحاصلان في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال من أن مطلقا قيد للاحتراز عن الحال فغير سديد لأنه خرج بقوله تابع.[دراية: ١٤٦] **والقسم الأول:** أي ما يدلّ على معنى في متبوعه.

وفي متعلق متبوعه: بأن قام الذي بينه وبين متبوعه علاقة، إما قريبة عن نسب كما في المثال المذكور في المتن، وملك نحو: "جاءني رجل حسن غلامه، أو مخالطة نحو: "جاءني رجل طويل ثوبه".[دراية: ١٤٦]

في عشرة أشياء: ثلاثة منها ذكرت مجملة بقوله في الإعراب أي في الرفع والنصب والجر والسبعة الباقية التعريف والتنكير وغير ذلك مما هو مذكور في المتن.[دراية: ١٤٦]

فقط: لا حاجة إلى قيد فقط؛ لأن الحصر المستفاد منها مستفاد من كلمة "إنما" ومعنى الحصر أنه لا يتبع متبوعه في الخمسة الأخر وهي الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، بل كان حكمه فيها حكم الفعل؛ لأنه إذا أسند إلى الظاهر الذي بعده يجب إفراده، ولم يجز تثنيته ولا جمعه إلا على ضعف. فكذلك الصفة؛ لأنها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله.[دراية: ١٤٧] **أعني الإعراب إلخ:** بيان للخمسة الأول ويوجد منها في كل تركيب اثنان. الواحد من الإعراب والواحد من التعريف والتنكير.[دراية: ١٤٨]

تخصيص المنعوت إن كانا نكرتين، نحو: "جاء ني رجل عالم" **وتوضيحه** إن كانا
أي النعت والمنعوت
معرفتين، نحو: "جاءني زيدٌ الفاضل". **وقد يكون** لمجرّد الثناء والمدح، نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم" وقد يكون للذمّ، نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرّجيم" **وقد يكون للتأكيد**، نحو قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة:١٣)

واعلم: أنّ النكرة تُوصف بالجملة الخبريّة، نحو: "مررت برجل أبوه عالم" أو "قام أبوه" **والمضمر لا يوصف** ولا يوصف به.
أي لا يقع موصوفا — أي لا يقع صفة

تخصيص المنعوت إلخ: التخصيص في عرف النحاة عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات، نحو: "جاءني رجل عالم" فإن قوله: "رجل كان بحسب الوضع مشتركا بين كل فرد من أفراد الرجال. فإذا وصف بعالم قلّ الاشتراك خصص بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم.[دراية: ١٤٧]

وتوضيحه: التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف، نحو: "جاءني زيدٌ الفاضل" فإن قوله: "زيد" يحتمل الفاضل وغيره، فلما خصص بالفعل رفع الاحتمال.[دراية: ١٤٧]

وقد يكون: أي النعت لمجرد الثناء والمدح، أي لمحض الثناء والمدح لا للتخصيص ولا للتوضيح. وهذا إذا كان المنعوت معلوما عند المخاطب بذلك النعت، وإذا لم يكن معلوما لم يكن لمحض الثناء والمدح بل يكون للثناء والتوضيح معاً.[دراية: ١٤٧] **وقد يكون للتأكيد:** أي النعت للتأكيد إذا دل النعت على ما يدل عليه المنعوت، نحو: قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة:١٣) للوحدة، فيدل على الواحد ولما كان استعمال هذه الثلاثة الآخر قليلا، واستعمال الأولين كثيرا، ذكرها بكلمة "قد" للتقليل.[دراية: ١٤٧]

واعلم أن النكرة إلخ: لأن الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة أيضاً وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع خبرا ولا صلة ولا حالا إلا بتأويل.[دراية: ١٤٨]

النكرة توصف إلخ: وإنما خص النكرة بالذكر، لامتناع وصف المعرفة بالجملة الخبرية، لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف والتنكير.[دراية: ١٤٨]

والمضمر لا يوصف: لأن فائدة الصفة في المعارف هي التوضيح، وضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فتوضيحها تحصيل الحاصل وأما المضمر الغائب فمحمول عليها طردا للباب لا يوصف به؛ لأن الوصف أعرف من الموصوف أو مساويا له ولا شيء أعرف من المضمر، ولا مساويا له حتى يوصف به.[دراية: ١٤٨]

فصل: العطف بالحرف

تابع **يُنسب إليه** ما نسب إلى متبوعه، **وكلاهما** مقصودان بتلك النسبة، ويسمّى "عطف النسْق" أيضا. وشرطه: أن يكون بينه وبين متبوعه **أحد حروف العطف،** وسيأتي ذكرها في القسم الثالث إن شاء الله تعالى، نحو: "قام زيد وعمرو".

احتراز عن عطف الجمل

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتّصل، **يجب تأكيده** بالضمير المنفصل، نحو: "ضربت أنا وزيد" **إلاّ إذا فُصِّل،** نحو: "ضربت اليوم وزيد". **وإذا عطف** . . . . . .

العطف بالحرف: أي المعطوف بأحدها والعطف في اللغة الإمالة لقب هذا القسم من التوابع بهذا اللقب لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله وفي عرف النحاة تابع جنس يشتمل التوابع كلها ينسب إليه ما نسب إلى متبوعه، وكلاهما مقصودان بتلك النسبة.[دراية: ١٤٨] **ينسب إليه إلخ:** واعترض على هذا الحد بأنه غير شامل لبعض أفراد المحدود مثل: عامل في قولك: "زيد عالم وعامل؛ وأجيب بأن الكلام محمول على حذف المعطوف، تقديره تابع ينسب إليه ما نسب إلى متبوعه أو إلى ينسب شيء نسب متبوعه إليه فيشتمل الصورة المذكورة.[دراية: ١٤٨]
وكلاهما: أي التابع والمتبوع مقصودان بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع، فإنها ليست كذلك؛ لأن غيره إن كان بدلا فالمقصود هو التابع فقط، وإن كان غير البدل فالمقصود هو المتبوع فقط.[دراية: ١٤٨]
أحد حروف العطف: وهي الواو والفاء وثم وحتى و أو وأم وأما ولا وبل ولكن، وسيأتي ذكرها أي ذكر حروف العطف. **وإذا عطف:** أي إذا أريد العطف من قبيل الذكر الفعل وإرادة مبدئه، وإلا لا يترتب الجزاء على شرط.(مولوى فضل حق) **يجب تأكيده:** وجهه أن الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه إذ هو بمنـــزلة الجزء من الفعل، والمعطوف اسم مستقل بنفسه، والمستقل قوي وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف، فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح، فيجب تأكيده بمنفصل، ليحصل فيه جهة الانفصال، فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه، فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من هذا الوجه.[دراية: ١٤٩]
إلا إذا فصل: فحينئذٍ يجوز ترك التأكيد بالمنفصل نحو: "ضربت اليوم وزيد"، فإنه عطف على التاء في "ضربت" بدون التأكيد بالمنفصل؛ لمكان الفصل. وإنما يجوز ترك التأكيد عند الفصل لطريان فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل، فلا يلزم مزية التابع على المتبوع في الدرجة.[دراية: ١٤٩] **وإذا عطف:** أي إذا أريد عطف الاسم.

على الضّمير المجرور، يجب إعادة حرف الجرّ نحو: "مررت بك وبزيد". واعلم: أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه، أعني إذا كان الأوّل صفةً لشيءٍ، أو خبراً لأمرٍ، أو صلةً، **أو حالاً**، **فالثّاني كذلك** أيضاً. **والضّابطة** فيه أنّه حيث يجوز أن يقام المعطوف مقام المعطوف عليه، جاز العطف، **وحيث لا، فلا**.

مثل: قام الذي صلى وصام

والعطف على معمولي عاملَين مختلفَين جائز، إذا كان المعطوف عليه مجروراً مقدّماً والمعطوف كذلك، **نحو**: "**في الدّار زيد** والحجرةِ عمرو". وفي هذه المسألة مذهبان آخران، وهما أن يجوز **مطلقا** عند الفرّاء، ولا يجوز مطلقا عند سيبويه.

على المرفوع

أو حالا: مثل: "جاءني زيدٌ مشدوداً مضروباً". **فالثاني كذلك:** وكذا إذا كان في الأول ضمير، وجب أن يكون في الثاني أيضاً ضمير؛ لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس إلى ما تقدم، فيجوز أن يقال: "قام أبوه وقعد أخوه"، ولا يجوز أن، يقال: "زيد قام أبوه وقعد عمرو".[دراية: ١٥٠] **والضابطة:** أي الأصل والقاعدة فيه أي في المعطوف عليه أنه حيث يجوز أن يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف، فيكون المعطوف قائما مقام المعطوف عليه تقديرا، وهو يقتضى أن يأخذ المعطوف حكم المعطوف؛ لأن الشيء إذا قام مقام غيره يأخذ حكمه.[دراية: ١٥١] **وحيث لا فلا:** ولهذا وجب الرفع في ذاهب في قولك: "ما زيد بقائم أو قائما، ولا ذاهب عمرو"، على أنه خبر مبتدأ وهو عمرو، والجملة معطوفة على الأولى عطف جملة على جملة أخرى، إذ لو نصب أو خفض، لكان معطوفا على "قائم أو قائما"، فيكون خبراً عن زيد ويكون تقديره حينئذٍ "ما زيد ذاهبا عمرو" وهو ممتنع لخلوه عن العائد الواجب في الخبر إلى اسم "ما".[دراية: ١٥١]

نحو في الدار زيد إلخ: فالحجرة عطف على الدار، والعامل فيه الابتداء، وكان بعض المعطوف عليه مجرورا مقدما كالمعطوف، وإنما جاز العطف في هذه الصورة؛ لأنه مسموع من العرب كما جاء في بعض الأشعار: شعر

أ كُلَّ امرئ تحسبين امرءاً ونارٍ تُوقَّدُ بالليل ناراً

فإن قوله ونار عطف على امرئ المجرور، والعامل فيه كل، وقوله ناراً عطف على امرأ المنصوب، والعامل فيه تحسبين. وإنما اقتصر الجواز على صورة السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع إلا في صورة تقديم المجرور، ولهذا قال إذا كان المجرور مقدما.[دراية: ١٥١]

عند الفراء: قياساً على العطف على معمولي عامل واحد إلا إذا وقع الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور، نحو: "إن زيد في الدار وعمرو في الحجرة، ونحو: ذهب زيد إلى عمرو وبكر خالداً، فإن العطف ههنا غير جائز اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو الجار وبين المجرور.[دراية: ١٥١] **مطلقا:** أي سواء كان المجرور مقدما أو لا.

فصل: **التّأكيد:** **تابع** يدلّ على تقرير المتبوع في **ما نُسب إليه، أو على شمول الحكم** لكلّ
أي نسبة الفعل
فرد من أفراد المتبوع.

والتأكيد على قسمين: لفظيٌّ: وهو **تكرير اللفظ** الأوّل، نحو: "جاءني زيد زيد، وجاء جاء زيد". ومعنويٌّ: وهو بألفاظ معدودة، وهي "النفس" و "العَين" للواحد والمثنّى والمجموع،
أي منسوب إلى اللفظ
باختلاف الصيغة والضمير، نحو: "جاء بي زيد نفسُه، والزيدان أنفُسهما **أو نفساهما**، والزيدون أنفُسُهم" **وكذلك** عينه، وأعينهما أو عيناهما، وأعينهم "جاءتني هند نفسُها، وجاءتني الهندان أنفسهما، أو نفساهما وجاءتني الهندات أنفسهنّ". و"كلا وكلتا" **للمثنّى خاصّة،**

التأكيد: وإنما أورد بعد العطف؛ لأن العاطف وهو ثم والفاء قد يزداد في التأكيد اللفظي، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر:٣،٤) وقوله تعالى: و﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (آل عمران:١٨٨) [دراية: ١٥٢]

تابع: جنس يتناول التوابع كلها وقوله يدل على تقرير المتبوع خرج به العطف بالحروف والبدل؛ لأنهما لا يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب إليه خرج به النعت والبيان؛ لأنهما وإن كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلان على تقريره فيما نسب إليه في تعين ذاته.[دراية: ١٥٢]

ما نسب إليه: خرج به النعت وعطف البيان. **أو على شمول الحكم إلخ:** [نحو: "جاءتني زيد نفْسه"مثل: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر:٣٠)] إنما قال هذا ليدخل فيه التأكيد بكل وجمع وتوابعهما. فإن قلت هذا الحد غير صادق على نحو: "ضرب ضرب زيد" ونحو: إنّ إنّ زيدا قائم"؛ لأنه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة والشمول مع أنه تأكيد. قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التأكيد وهو التأكيد الاسمي؛ لأن البحث في قسم الاسم فلا يضر خروج التأكيد الفعلي والحرفي عن الحد.[دراية: ١٥٣]

تكرير اللّفظ: ويجوز في الحروف أيضا، نحو: "إنّ إنّ زيدا قائم". **أو نفساهما:** بإيراد صيغة التثنية عند بعض العرب والأول أولى لما سيأتي في بحث المثنى.[دراية: ١٥٣] **وكذلك:** أي مثل النفس في الأمثلة المذكورة عينه للمذكر الواحد وأعينهما وعيناهما للتثنية المذكر وأعينهم لجمع المذكر ولمّا ذكر أمثلة تأكيد المذكر بالنفس والعين شرع في بيان أمثلة تأكيد المؤنث بهما، فقال: وجاءتني هند نفسها.[دراية: ١٥٣]

للمثنى خاصة: إنما قال خاصة احترازا عن المفرد والجمع، فإنهما لا يؤكدان بكلا وكلتا.[دراية: ١٥٤]

نحو: "قام الرّجلان كلاهما، وقامت المرأتان كلتاهما". و"**كلٌّ و أجمَعُ و أكتَعُ** و أبتَعُ وأبصَعُ" لغير المثنّى، باختلاف الضّمير في "كُلٌّ" والصّيغة في البواقي، تقول: "جاءني القوم كلّهم أجمعون، أكتعون، أبتعون، أبصعون،" و "قامت النّساء **كلّهنّ** جُمَعُ، كُتَعُ، بُتَعُ، بُصَعُ". **وإذا أردت تأكيد الضّمير المرفوع** المتّصل **بالنّفس والعين،** يجب تأكيده بالضمير المنفصل، نحو: "ضربت أنت نفسَكَ".

دون الضمير

ولا يؤكّد بـــ"كلّ" و "أجمعَ" إلاّ **ماله أجزاء وأبعاض** يصحّ افتراقها حسًّا، **كـــ"القوم"**

وكل وأجمع وأكتع: من حول كتيع أي تام، وأبتع بفتحتين وهو طول العنق وأبصع بالصاد المهملة، وقيل بالصاد المعجمة من بضع العرق أي سال لغير المثنى أي يجيء هذه الألفاظ من واحد وجمع مذكر أو مؤنث.[دراية: ١٥٤] **كلهن:** جمع كتع إلخ هذا إنما يجوز في جمع المؤنث بتأويل الجماعة، وفي الواحدة المؤنث يجوز بدونه، نحو: "اشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بصعاء"، وفي جمع المؤنث خاصة كتع بتع بصع.[دراية: ١٥٤]
وإذا أردت تأكيد: الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين لا بكلا وكلتا وكل وأجمع وأخواته يجب تأكيده، أي تأكيد المضمر المرفوع المتصل بالضمير المنفصل أو لا. ثم أكد النفس والعين، نحو: ضربت أنت نفسك وإنما يجب تأكيده بمنفصل؛ لأن النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا، نحو: "زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه" فلو جعلا تأكيدين للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل، لزم التباس التأكيد بالفعل في مثل: "زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه" ولما لزم الالتباس في هذه الصورة التزموا فيما لا يلزم ذلك وهو المضمر المرفوع المتصل البارز طردا للباب.[دراية: ١٥٤] **الضمير المرفوع:** وإنما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل، نحو: "ضربتك نفسك، ومررت بك بنفسك؛ لعدم اللبس وقيد بالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو: "أنت نفسك قائم لعدم اللبس.[من الفوائد: ٣٠٥]
بالنفس والعين: إنما قيده بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل وأجمعين بلا تأكيد، نحو: "القوم جاءني كلهم أجمعون"؛ لعدم التباس التأكيد بالفاعل؛ لأن كلا وأجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين، فإنهما يليانهما كثيرا.[فوائد: ٢٠٥] **ماله أجزاء وأبعاض:** المراد بالأجزاء الأمور المتعددة ليعم الأفراد والأجزاء.
كالقوم: وكالرجال فإن كل واحد منهما يصح افتراق أجزائه وأبعاضه، أي أفراده في الحس، وهي زيد وعمرو وبكر إلى غير ذلك، كما تقول، "أكرمت القوم كلهم".[دراية: ١٥٥]

أو حكما، كما تقول: "اشتريت العبد كلّه" ولا تقول: "**أكرمتُ العبد كلّه**".

واعلم: أن "أكتع و أبتع وأبصع **أتباع لـ"أجمع"**؛ **وليس لها** معنى ههنا بدونه، فلا يجوز **تقديمها** على "أجمع" ولا ذكرها بدونه.

فصل: **البدل: تابع** يُنسب إليه ما نسب إلى متبوعه، وهو المقصود بالنّسبة دون متبوعه.

وأقسام البدل أربعة:

١- بدل الكلِّ من الكلِّ: وهو ما مدلوله **مدلول المتبوع**، نحو: "جاء ني زيد أخوك".

أو حكما: كما تقول اشتريت العبد كله فإنّه يصح افتراق أجزائه في الحكم بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع؛ لأنه يمكن شراء نصفه أو ثلاثة أو ربعه.[دراية: ١٥٥]

أكرمت العبد كله: فإنه لا يصح افتراق أجزائه بالنسبة إلى الإكرام؛ لأنه لا يمكن إكرام نصفه أو ثلاثة أو ربعه. وإنما لا يؤكد بكل وأجمع إلا ماله أجزاء وأبعاض؛ لأن وضعهما لإفادة الشمول وقد تعذر ذلك فيما لا جزء له حسا أو حكما.[كما في دراية: ١٥٥] **أتباع لأجمع:** لم يرد به إنها تواكيد لأجمع كما ذهب إليه ابن البرهان بل يراد. أنها أتباع له استعمالا يعني أنها لا تستعمل تأكيداً بدونه؛ لأنها لا تدل على معنى الجمع ظاهراً إلا إذا ضُمّت إلى أجمع، وإلى هذا أشار بقوله: وليس لها معنى إلخ.[دراية: ١٥٥] **وليس لها:** أي لتلك الألفاظ معنى ههنا أي فيما استعملت تأكيداً بدونه، أي بدون أجمع وإنما قال: ههنا؛ لأن هذه الألفاظ الثلاثة موضوعة لمعان في الأصل من غير أجمع كما أشرنا إليه.[دراية: ١٥٥] **تقديمها:** أي تقديم تلك الألفاظ على أجمع لكونها أتباعا له، ذكرها دونه أي دون ذكر أجمع لأنه يلزم ذكر التابع بدون ذكر المتبوع وهو لا يجوز.[دراية: ١٥٥]

البدل تابع إلخ: اعترض على هذا الحد أنه لا يشمل البدل من المنسوب، نحو: "ضيفي زيد أخوك وجوابه ما مر في حد العطف بالحروف. ولو قال البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه، لكان أشمل وأخصر.[دراية: ١٥٦]

وأقسام البدل أربعة: وجه الضبط أن البدل لا يخلو إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه أولا، فالأول بدل الكل من الكل والثاني إما أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أولا، فالأول بدل البعض من الكل والثاني إما أن يكون بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والبعضية أو لا، والأول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط.[دراية: ١٥٦]

مدلول المتبوع إلخ: فإن قلت كيف يكون مدلول أخوك مدلول زيد؛ لأنه يدل على إخوة المخاطب ولا يدل عليها زيد. وأيضاً لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيداً، ولم يكون بدل. قلت المراد بقوله هو ما مدلوله مدلول المتبوع إنهما متحدان فيما صدق عليه أي يطلقان على ذات واحدة.[دراية: ١٥٦]

٢- وبدل البَعْض من الكلّ: وهو ما مدلوله جزء مدلول المتبوع، نحو: "ضربت زيدا رأسَه".

٣- وبدل الاشتمال: وهو ما مدلوله متعلّق المتبوع، نحو: "سُلب زيد ثوبُه". أعجبني زيد علمه

٤- وبدل الغَلَط: وهو ما يُذكر بعد الغلط، نحو: "جاء ني زيد جعفر" و "رأيت رجلا حمارا".

والبدل إن كان نكرة من معرفة، يجب نعتُه، كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ موصوف صفة ناصية

ولا يجب ذلك في عكسه، ولا في المتجانسَين.

فصل: عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه، **وهو أشهر** اسمي شيء، نحو: "قام أبو حفْص **عمر**، وقام عبد الله بن عمر".

ولا يلتبس بالبدل لفظا في مثل قول الشّاعر:

أنا ابنُ التّارِكِ البَكرِيِّ بشر عَلَيهِ الطّيرُ ترقُبُه وُقُوعاً

بالناصية: فإن قوله ناصية نكرة أبدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة ذلك لكراهتهم كون المقصود قاصراً في الدلالة عن غيره فيكون النعت كالجابر لذلك.[دراية: ١٥٧] **عطف البيان تابع إلخ:** جنس يتناول التوابع كلها غير صفة، احترز به عن الصفة. "يوضح متبوعه" احترز به عن بواقي التوابع إذ غير الصفة منهما ليس بموضح.[دراية: ١٥٧] **وهو أشهر إلخ:** هذا هو المفهوم من المفصل، والمذكور في الوافية، ولا يجب أن يكون علما ولا أعرف، ويوافقه ما في الوجيز حيث قال: ولا يلزم أن يكون أوضح من المتبوع.[دراية: ١٥٨]
عمر: فقوله عمر عطف بيان لأبوحفص وهو كنية حضرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ.[دراية: ١٥٨]
ولا يلتبس: أي عطف البيان بالبدل لفظا، أنما قيد به؛ لأن الفرق بينهما في المعنى مطرد، وذلك بما عرفت في الحد من أن البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية وعطف البيان غير مقصود بها، وإنما المقصود بها المتبوع وذكره لإيضاح المتبوع.[دراية: ١٥٨]
أنا ابن التارك إلخ: فإن قوله بشر عطف بيان للبكري، ولا يصح أن يكون بدلا إذا البدل مقصود في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب "الضارب زيد"، إلا عند من يجيزه وقوله: =

الباب الثّاني: في الاسم المبنيّ:

وهو اسم وقع غير مركّب **مع غيره**، مثل: ا، ب، ت، ث، ومثل: واحد، واثنان، وثلاثة، وكلفظ "زيد" وحده، فإنّه مبنيّ بالفعل على السّكون **ومعرب بالقوّة**، أو شابه مبنيّ الأصل **بأن يكون في الدّلالة** على معناه محتاجا إلى قرينة كالإشارة، نحو: "هؤلاء" ونحوها، أو يكون على أقلّ من ثلاثة أحرف، أو تضمّن معنى الحرف، نحو: "ذا و مَنْ وأحد عشر إلى تسعةَ عشرَ" **وهذا القسم** لا يصير معربا أصلا. **وحكمه:** ....

(أحال كونه وحده — بالإمكان)

= "وعليه الطير" مفعول ثان للتارك إن جعل بمعنى المصير وإلا فهو حال، وقوله: "وترقبه" حال من الطير وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه و"وقوعاً" جمع واقع حال من فاعل ترقبه أي واقعة حوله مترقبة لإزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق، فإن الطير لا يقربه.[دراية: ١٥١]

مع غيره: تركيبا إسناديا على ما عرفت من اختلاف الأقاويل في حد المعرب، نحو: ا ب ت ث، لعله أراد أسماء هذه الحروف لا مسميّاها، وإلا فلا يستقيم التمثيل بحروف الهجاء؛ لأنه بحث عن الاسم المبني على أنه وقع في بعض النسخ، نحو: ألف با تا ثا.[دراية: ١٥٩] **ومعرب بالقوة:** أي بالإمكان، هذا ما ذهب إليه الشيخ ابن الحاجب وتبعه المصنف رحمه الله اعتبارا لحصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية ولهذا أخذ التركيب في التعريف المعرب. وذهب صاحب الكشاف إلى أن الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة مبني الأصل معربة بالفعل اعتباراً بمجرد صلاحية الإعراب بعد التركيب.[دراية: ١٥٨]

بأن يكون في الدلالة: هذا شروع في بيان مشابهة الاسم بمبني الأصل أي بأن يكون الاسم في الدلالة على معناه إلخ فشابه الحرف في الاحتياج فمبني لهذه المشابهة.[كما في الدراية: ١٥٩] **وهذا القسم:** أي ما شابه مبني الأصل لا يصير معرباً أصلا أي لا بالفعل ولا بالقوة، بخلاف القسم الأول أي ما وقع غير مركب مع غيره، فإنه مبني بالفعل ومعرب بالقوة كما عرفت.[دراية: ١٥٩] **وحكمه إلخ:** أي في أوله لا لفظاً ولا تقديراً لكونه مقابلا للمعرب فيحصل حكمه مقابلا لحكم المعرب. فإن قيل يختلف آخر المبني باختلاف العوامل كما في نحو: جاءني هذان، ورأيت هذين وغير ذلك من الأمثال أكثر من أن تحصى. قلت: هذا الاختلاف في أصل الوضع يعني أن الواضع وضع حالة الرفع هذان وحالة النصب هذين.[من الدراية: ١٥٩]

أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل، وحركاته **تسمّى ضمّا** و فتحا و كسرا، و سُكونُه وقفا. **وهو** على ثمانية أنواع: المضمرات، وأسماء الإشارات، والموصُولات، وأسماء الأفعال، **والأصوات**، والمركّبات، والكنايات، **وبعض الظّروف**.

فصل: المضمرات:

المضمر: **اسم** وُضِع؛ ليدلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب **تقدّم ذكره** لفظا أو معنى

تسمى ضما: سمّي به لحصوله بضم الشفتين، وفتحا سمى به لانفتاح الضم في التلفظ به، وكسرا سمّي به لانكسار الشفة السفلى في التلفّظ به، وسكونه وقفا سمي به لتوقف النفس به، وهي على اصطلاح البصريين يعني أن التسمية المخصوصة بهذه الألقاب للمبني إنما هي اصطلاح البصريين بين المتقدمين والمتأخرين وأما الكوفيون فيطلقون ألقاب الإعراب على البناء وبالعكس.[دراية: ١٦٠]

وهو: أي الاسم المبني مطلقا لا المشابه بمبني الأصل فقط؛ لأن الأصوات داخلة تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبني بالمشابه لمبني الأصل فقد سها سهوا بيّنا.[دراية: ١٦٠] **والأصوات:** بالجر أو بالرفع على أنه معطوف على الأسماء، ويرد على هذا أن الأصوات ليست بأسماء؛ لأنها لم توضع لمعنى بل هي دالة عليه بالطبع فكيف يكون ذكرها في الأسماء المبنية. وأجيب بأنها ملحقة بالأسماء لحصول الفائدة بها كالأسماء، فعوملت معاملتها وأجريت مجراها في البناء، فلهذا عدها منها.[كما في الغاية: ٢٧٠] **وبعض الظروف:** إنما قال وبعض الظروف؛ لأن جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها وإنما لم يقل وبعض الموصولات مع أن أيّاً وأية منها معربتان ولم يقل أيضاً، وبعض الكنايات مع أن فلانا وفلانة منها معربتان؛ لأن أكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية، وللأكثر حكم الكل، بخلاف الظروف فإن أكثرها معربة فافترقا.[دراية: ١٦٠]

المضمر: قدمه على سائر المبنيات؛ لأن أفراده كلها مبنية من غير اختلاف وإنما بني المضمر؛ لأنه يحتاج إلى الحضور أو تقدم المكنى عنه فأشبه الحروف في الاحتياج.[دراية: ١٦١] **اسم:** خرج به كاف الخطاب.

تقدم ذكره: احترز به عن الأسماء الظاهر فإنها وإن كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها. لفظا أعم من أن يكون تحقيقا، نحو: "ضرب زيد غلامه" أو تقديرا، نحو: "ضرب غلامه زيد" لتقدم الفاعل تقديراً، أو معنى وهو أن يتقدم ما تضمن معنى الضمير، نحو: قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة:٨) لتضمن اعدلوا العدل، أو حكما وهو ما يدل عليه سياق الكلام التزاما، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (النساء:١١) أي لأبوي الميت إذ سوق الكلام لبيان الميراث، وهو يستلزم سبق الميت.[دراية: ١٦١]

أو حكما، وهو على قسمين:

متّصل: وهو ما لا يستعمل وحده، إمّا مرفوعٌ، نحو: "ضَرَبتُ" إلى ضَرَبنَ"، أو منصوب، نحو: "ضَرَبَنِي إلى ضَرَبَهُنّ" و "إنّني إلى إنّهنّ"،أو مجرور، نحو: "غلامي ولي إلى غلامهنّ ولهنّ".

ومنفصل: **وهو ما يُستعمَل وحده،** إمّا مرفوع، نحو: "أنا إلى هنّ" أو منصوب، نحو: "إيّاي إلى إيّاهنّ" **فذلك** ستّون ضميرا. واعلم: أنّ المرفوع المتّصل خاصّة يكون مستَترا في الماضي **للغائب والغائبة،** كـ"ضرب" أي هو، و "ضَرَبَت" أي هي، وفي المضارع المتكلّم مطلقا نحو: "أضربُ" أي أنا، و "نضربُ" أي نحن، وللمخاطب، كـ"تضربُ" أي أنت، وللغائب والغائبة، كـ"يضرب" أي هو، و تضرب" أي هي، **وفي الصّفة،** أعني اسم الفاعل والمفعول وغيرهما مطلقا. **ولا يجوز** استعمال المنفصل

وهو ما يستعمل وحده: وهو باعتبار الإعراب قسمان إما إلخ. **فذلك:** أي المضمر مطلقا ستون ضميرا اثنا عشر للمرفوع المتصل، واثنا عشر للمرفوع المنفصل، واثنا عشر للمنصوب المتصل، واثنا عشر للمنصوب المنفصل، واثنا عشر للمجرور المتصل، وأما المجرور المنفصل فلم يجيء في كلامهم، وذلك لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار؛ لأن معنى المنفصل أن لا تحتاج في التلفظ به إلى شيء، فلما كان التلفظ به مستقلا، يجوز أن يتقدم على الكامل وأن يتأخر عنه، فإذا أجاز تقديمه على العامل يلزم تقديم المجرور على الجار وهو غير جائز.[دراية: ١٦٢]

للغائب والغائبة: دون تثنيتها وجمعهما و لم يعكس؛ لأن المفرد بأولوية السبق استحق الخفة، وإنما لم يستتر في المخاطب والمتكلم؛ لأنهما قويان فالقوة الخاصة بالإبراز مناسبة لهما، لا الضعف الحاصل بالاستتار.

وفي الصفة إلخ: لوجود قرينة دالة على الضمير وهي علامات التثنية والجمع كالألف والواو، وحمل المفرد على المثنى والمجموع طردا للباب.[دراية: ١٦٣] **ولا يجوز:** وذلك؛ لأن وضع الضمائر للإيجاز والمتصل أخصر من المنفصل، لكونه أقل حروفا من المنفصل فمتى أمكن المتصل لا يجوز العدول عن الأصل إلا عند تعذره، فلا يقال: "ضربت ولا ضربت إياك" لعدم تعذر المتصل.[دراية: ١٦٣]

إلاّ عند تعذّر المتّصل، كـ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ و"ما ضربك إلاّ أنا، وأنا زيدٌ، وما أنت إلّا قائما". واعلم: أنّ لهم **ضميرا** غائبا يقع **قبل جملة** تُفسّره، ويسمّى "ضمير الشّأن" في المذكّر، و"ضمير القصّة" في المؤنّث، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و"إنّها زينبُ قائمة". ويدخل بين المبتدأ والخبر **صيغة مرفوع** منفصل **مطابق للمبتدأ**، إذا كان الخبر معرفة أو أفعل من كذا (أو ملحقا المعرفة). ويسمّى فصلا؛ لأنّه يفصل بين الخبر والصّفة، نحو: "زيد هو القائم، وكان زيد هو أفضل من عمروٍ" وقال الله تعالى (ذلك الصيغة عند البصريين): ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة:١١٧)

إلا عند تعذر المتصل: استثناء مفرغ أي ولا يجوز استعمال المنفصل في جميع الأحيان إلا عند تعذر المتصل، وهذه القاعدة مخصوصة بالضمير المرفوع والمنصوب؛ لأنهما مما يصلحان للاتصال والانفصال دون المجرور؛ لأنه لا يكون إلا متصلا.[دراية: ١٦٣]

إياك نعبد: مثال لتعذر المتصل بسبب تقديم الضمير على عامله؛ لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل بالأول إذا الاتصال يكون بآخر العامل والاتصال بآخره غير ممكن؛ لأجل التقديم. "وما ضربك إلا أنا" مثال لتعذر المتصل بسبب الفصل بين الضمير وعامله، وإنما تعذر الاتصال بالفصل إذ الفصل ينافي الاتصال.[دراية: ١٦٤]

ضميرا: مفردا غائبا؛ لأن المراد به الشأن والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الإفراد والغيبة قبل جملة، وإنما وقع قبل الجملة للتعظيم والإجلال؛ لأن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما وإجلالا وإنما وقعت الجملة بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده، وإنما قلنا من غير تقدم معا ولئلا ينتقض القاعدة بقولنا: "الشأن هو زيد قائم". تفسره إنما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة؛ لأنه عائد إلى الشأن والقصة وذلك لا يكون إلا جملة.[دراية: ١٦٤] **قبل جملة:** أي قبل الجملة الخبرية لا قبل المفرد والإنشائية.

صيغة مرفوع: إنما قال لفظ الصيغة لمكان الاختلاف في كونه ضميرا وكونه صيغة مرفوع متفق عليه، ومرفوعيته يناسب الطرفين أعني المبتدأ والخبر منفصل؛ لأنه إما حرف موضوع على صورة الانفصال أو اسم مبتدأ مطابق للمبتدأ لكونه عبارة عنه، إذا كان الخبر معرفة؛ لأن الفصل إنما يحتاج إليه في ذلك الزمان إذ لو لم يكن معرفة لا يلتبس بالصفة فلا يحتاج إلى الفصل.[دراية بتصرف] **مطابقا للمبتدأ:** في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، وإنما كان مطابقا للمبتدأ؛ لأنه عبارة عنه إذا كان الخبر معرفة، وإنما اشترط كون الخبر معرفة؛ لأن الفصل إنما يحتاج إليه إذا كان الخبر معرفة إذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج إلى الفصل أو أفعل من كذا بالمعرفة لامتناع دخول اللام كالمعرفة، فإنه يوجد فيه من يقوم مقام اللام.[دراية: ١٦٥]

النّوع الثّاني: أسماء الإشارة:

فصل: ما وُضِع؛ ليُدلّ على مشار إليه، **وهي خمسة ألفاظ** لستّة معان: وذلك "ذا" للمذكّر، و"**ذان** وذَين" لمثنّاه، و"تا وتي وذِي وتِهِ وذِهِ وتِهي وذِهي" للمؤنّث، و"**تان** وتَين" لمثنّاه، و "أُولاء" بالمدّ والقصر لجمعهما. (بقلب الألف ياء) (على صورة الياء)

بأوائلها هاءُ التّنبيه، نحو: "هذا وهذان وهؤلاء" ويتّصل بأواخرها **حرف الخطاب**. وهو أيضا خمسةُ ألفاظ لستّةِ معان، نحو: "كَ، كُما، كمْ، كِ، كنّ" (وهو الكاف) **فذلك** خمسة وعشرون، الحاصل من ضَرْبِ خمسة في خمسةٍ، وهي "ذاك إلى ذاكُنّ" و "ذانك إلى ذانكنّ" وكذلك البواقي.

واعلم: أنّ "ذا" للقريب، و "ذلك" للبعيد، و "ذاك" للمتوسّط.

وهي خمسة ألفاظ: لستة معان وذلك؛ لأن المشار إليه لا يخلو إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، وعلى التقديرين لا يخلو، إما أن يكون مفردا، أو مثنى أو مجموعا، والمجموع مشارك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة ألفاظ لستة معان بالضرورة.[دراية: ١٦٦] **وذان إلخ**: في حالة الرفع، وذين في حالة النصب، والجر لمثناه أي مثنى المذكر، وعن بعضهم أنه معرب لانقلاب ألفه ياءً خبراً ونصباً كسائر الأسماء المثّنيات والآخرون على أنه مبني لوجود علة البناء فيه والجمع وعن أبي إسحاق الزجاج أن المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى واو العطف إذ أصل زيدان زيد وزيد.[دراية: ١٦٦] **وتان**: في حالة الرفع، وتين في حالتي النصب والجر لمثناها أي لمثنى المؤنث وأولاء بالمد والقصر لجمعهما أي لجمع المذكر والمؤنث عاقلا كان أو غيره.[دراية: ١٦٦] **بأوائلها**: أي بأوائل أسماء الإشارة هاء التنبيه ليدل على تنبيه المخاطب.[دراية: ١٦٧] **حرف الخطاب**: ليدل على أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والدليل على كون هذه الكاف حرفا امتناع وقوع الظاهر موقعه، ولو كان اسما لما امتنع ذلك.[دراية: ١٦٧]
فذلك: أي المجموع من أسماء الإشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون، الحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة أسماء الإشارة، وهي أي تلك الخمسة والعشرون ذاك إلى ذا كن يعني ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكنّ وذانك إلى ذانكنّ يعني ذانك ذانكما ذانكم ذانك ذانكما ذانكنّ، وكذا البواقي من الأمثلة تقول تاك تاكما تاكم تاك تاكما تاكنّ أولئك أولائكما أولئكم أولئك أولائكما أولئكن.[غاية التحقيق: ٢٨٨]
واعلم: أن ذا للقريب "وذلك" للبعيد أي للمشار إليه القريب والبعيد وذاك للمتوسط أي الذي بين القريب والبعيد =

فصل: الاسم الموصول:

الموصول: اسم لا يصلح أن **يكون جزءً** تامّا من جملة إلاّ بصلة بعده، **والصّلة جملة** خبريّة. ولابدّ **من عائد** فيها يعود إلى الموصول، مثاله: "الّذي" في قولنا: "جاء الّذي أبوه قائم، أو قام أبوه".

يرجع

و"الّذي" للمذكّر، و "اللّذان واللّذَين" لمثنّاه، و"الّتي" للمؤنّث، و"اللّتان واللّتَين" لمثنّاها، و"**الّذِين والْأُلى**" لجمع المذكر، و"اللاتي" واللوَاتي واللّاءِ واللّائِي" لجمع المؤنّث، . . . .

في حالة الرفع في حالة النصب والجر

= ولا يستعمل الكاف إلا للمتوسط والبعيد، ويستعمل اللام للتنصيص على البعيد وإنما أخر ذكر المتوسط عن الطرفين، والقياس أن يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسخ لتوقف معرفة على الطرفين.[غاية التحقيق: ٢٨٩]

الموصول: إنما بنيت الموصولات لمشابهتها بالحروف من حيث افتقارها إلى الغير وهو الصلة اسم هو كالجنس وقوله: إلا بصلة بعده أي بعد الموصول كالفصل يخرج به الأسماء التي تصح أن تكون جزءً تامّاً من جملة بدون صلة كزيد ورجل جزءً تاماً بالتام إشارة إلى أنه جزء، لكنه ليس بجزء تام. والمراد بالجزء التام أعم من أن يكون مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا.[دراية: ١٦٧] **لا يكون جزءً:** تاما إلا بصلة لا يقال هذا التعريف يساوي معرفته وجهاته أو تعريف الشيء بنفسه، إذ كل أحد يعرف أن الموصول ذو صلة؛ لأنا نقول هذا الذي ذكرت معناه في اللغة، والمقصود ههنا هو تعريفه بحسب الاصطلاح.

والصلة جملة: لأن الذي والتي ومثناهما ومجموعهما موضوعة لجعل الجملة صفة للمعرفة خبرية؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه. ولابد من عائد لتربط بالموصول وإلا لكانت أجنبية غير مفيدة.[دراية: ١٦٨] **من عائد:** وذلك العائد يكون ضميراً غالبا ويجيء أيضاً موضع المضمر نادرا، نحو: جاءني الذي ضرب زيد. وقال المالكي في التسهيل فرق بين العائد إلى المبتدأ والموصول، ولهذا قال: "من عائد" ولم يقل: "من ضمير"؛ لأن العائد أعم من ضمير وإنما احتاجت الصلة إلى عائد ليربط بالموصول وإلا لكانت أجنبية غير مفيدة.[دراية: ١٦٨] **والذين والألى:** على زنة العلى والهدى كلاهما للجمع المذكر السالم "واللّاتي واللّوَاتي واللّائي واللّاءِ" بالهمزة والياء أو بالهمزة أو بالياء، مكسورة أو ساكنة لجمع المؤنث. وما ومن بمعنى الذي يستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.[دراية: ١٦٨]

و"ما ومَنْ وأيّ و أيّة وذو" بمعنى الّذي **في لغة بني طيّ**: كقول الشاعر:

فإنّ الماءَ مَاءُ أبِي وجَدّي وبِئرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

الفاء تعليلية

أي **الّذي حفرْتُه** والّذي طَوَيْتُه. **والألف واللاّم** بمعنى الّذي، **وصلته** اسم الفاعل واسم المفعول، نحو: "جاءني الضّارب زيدًا" أي الّذي يضرب زيدًا، و"جاءني المضروب غلامه". **ويجوز حذف العائد** من اللّفظ إن كان مفعولا، نحو: "قام الّذي ضربْتُ" أي الّذي ضربْتُه. واعلم: أنّ "أيّا وأيّة" معربة إلاّ **إذا حذف صدر صلتها**، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عتيًّا﴾ (مريم:٦٩) أي هو أشدّ.

أي كلمة أي صلة وهو عائد إلى .... للزوم إضافتها

في لغة بني طيّ: اعلم أن كلمة "ذو" تستعمل لمعنيين: أحدهما بمعنى صاحب كما عرفت في الأسماء الستة وهي معربة وثانيهما بمعنى الذي في لغة مبني طي خاصة وهو المراد ههنا وهذه مبنية لا تتغير نحو: "جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر والمؤنث المثنى والمجموع والواحد والغائب والحاضر كقول عبد المطلب: فإن الماء ماءُ أبي وجدي إلى آخره.[دراية: ١٦٨]

الذي حفرتُه إلخ: يعني الماء الذي فيه النزاع ماء أبي وجدّي أي ورثتها أباً.[دراية: ١٦٩]

والألف واللام: أي مجموعهما بمعنى الذي وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات وموصوف بقوله صلة أي صلة الألف واللام، وإفراد الضمير نظراً إلى أنها موصول واحد.[دراية: ١٦٩] **وصلته:** اسم الفاعل والمفعول وهما بمعنى الفعل، ولهذا كانا بمرفوعهما مركبا تاماً ولو لم يكونا بمعنى الفعل لما جاز وقوعهما صلة.[إلهامية]

نحو جاءني الضارب زيداً: أي الذي يضرب زيداً وجاءني المضروب غلامه أي يضرب غلامه وعن المازني أن الألف واللام في الصفة من الحروف والضمير الذي فيها يرجع إلى الموصول المحذوف، فإذا قلت الضارب تقديره الرجل الضارب.[دراية: ١٦٩] **ويجوز حذف العائد:** من الصلة إلى الموصول من اللفظ دون المعنى إذا لم يمنع مانع؛ لأنه فضلة إلا إذا كان فاعلا، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ (العنكبوت:٦٢) أي لمن يشاء.[شرح جامي: ٢٢٧] **إذا حذف صدر صلتها:** إنما بني حينئذ لتأكد مشابهته بالحروف من جهة افتقاره إلى الصلة وبني على الضم تشبيها له بقبل وبعد؛ لأنه حذف منه بعض ما يوضحه كما حذف المضاف إليه من قبل وبعد. **ثم لننـــزعن إلخ:** أي هو أشد أي لننـــزعن من كل طائفة عن طوائف الغي هو أشد على الرحمن في الطغيان والغلو في الكفر بتأديبه في إدخاله النار.[دراية: ١٧٠]

فصل: أسماء الأفعال:

اسم الفعل: كلّ اسم بمعنى الأمر والماضي، كـ "**رُوَيْد زيدا**" أي أمْهِلْه و "هَيْهَاتَ زيد" أي بعدُ، أو كان على وزن "فَعالِ" بمعنى الأمر، وهو من الثّلاثيّ قياس، كـ"نَزَالِ" بمعنى إنزل، و"تَراكِ" بمعنى أترُك.

ويلحق به فَعَالِ مصدرا معرفة، كـ"فجار" بمعنى الفجور، أو صفةً للمؤنّث، نحو: "يا فَساقِ" بمعنى فاسقةٍ، و "يا لَكاعِ" بمعنى لاكعةٍ، [مختصة بالنداء] [أي بفعال بمعنى الأمر] **أو علَماً** للأعيان مؤنّثاً، كـ"قطام **وغَلَاب** وحَضَار" **وهذه الثّلاثة** ليست من أسماء الأفعال، وإنّما ذكرتْ ههنا؛ للمناسبة.

أسماء الأفعال: قدّمها على الأصوات؛ لأن وجه البناء فيها أقوى من وجه البناء في الأصوات: أسماء مبتدأ مضاف إلى الأفعال، وقوله: "هو" ضمير فصل لا محل له من الإعراب وهو عائد إلى أسماء الأفعال وإنما أفرده مع أن الأسماء جمع نظراً إلى آخر الأسماء، ولأنه عائد إليها بتأويل كل واحد؛ لأنه عائد إلى الاسم المذكور معنى لدلالة الأسماء عليه؛ لأنها جمع اسم.[دراية: ١٧٠] **نحو رويد زيدا:** أي أمهله. فإن قيل بعض أسماء الأفعال مثل: صه ومه بمعنى فعل المضارع فإن معنى صه لا يتكلم ومعنى مه لا تفعل فكيف يستقيم قوله بمعنى الأمر أو الماضي. قلت هذا حاصل المعنى لا المعنى الحقيقي فإن "صه" معناه الحقيقي أسكت و"مه" معناه اكفف وعلى هذا القياس.[كما في الدراية: ١٧٠] **أو علماً:** عطف على قوله: "صفة" أي يلحق به فعال حال كونه علما للأعيان مؤنثاً، الجار والمجرور صفة لقوله: "علما"، وقوله مؤنثاً صفة ثانية له، أي علما كائنا للأعيان مؤنثاً معنوياً، واللام في قوله: "للأعيان" للجنس، فبطل معنى الجمعية أي علما للعين المؤنث، فما قيل أن "قطام" ليس علما للأعيان بل علما للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع.[دراية: ١٧٢]

وغلاب: قال في الصحاح" غلاب" مثل قطام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبه بسُهيل وتأنيثه بتأويل الكوكبة يقال: كوكب وكوكبة كطمار اسم للمكان المرتفع وتأنيثه باعتبار المكانة لترفعها قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾ (يس:٦٧) أي مكانهم.[دراية: ١٧٢] **وهذه الثلاثة:** أي الفعال المصدر المعرفة والفعال الصفة والفعال العلم للأعيان المؤنثة ليست من أسماء الأفعال، وإنما ذكرت ههنا أي في فصل أسماء الأفعال للمناسبة أي لمناسبة هذه الثلاثة بفعال بمعنى الأمر عدلا وزنةً ولهذا ألحقت به في البناء.[دراية: ١٧٢]

فصل: الأصوات: كلّ لفظ حُكي به **صوت**، كـ"غاق" لصوت الغراب، أو **صوّت به**
فإنه حكاية من الغراب
البهائم، كـ"نَخّ" **لإناخة البعير**.

فصل: المركّبات: **كلّ اسم** رُكّب من **كلمتين**، ليست بينهما **نسبةٌ**، فإن تضمّن الثّاني
إسناد إضافة
حرفا، يجبُ بناؤهما **على الفتح**، كـ"أحد عشر إلى تسْعة عشر" إلاّ "اثني عشر" فإنّها معربة كالمثنّى.

وإن لم يتضمّن ذلك، **ففيها لغات**، أفصحها: بناء الأوّل على الفتح، وإعراب الثّاني
ثلاث
إعراب غير المنصرف، كـ"بَعْلَبَكَّ" نحو: جاء ني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت بعلبك.

صوت: أي اسم صوت به مثل بهيمة أو طائر أو غيرهما، فالمراد به ما يشبه إنسان بصوت غيره من بهيمة ونحوها، ولم يرد به حكاية الصوت في نحو: "غاق" صوت الغراب؛ لأنه صوت ولأنه لا يحصل التفاوت بين القسمين، فيقال: قال زيد نخ، ويقال: قال زيد غاق، فيصير القسمان قسما واحدا.[دراية: ١٧٢]

صوت به البهائم: لزجرها ودعائها أو خشيتها أو وحشتها أو غير ذلك كنخ بالتخفيف والتشديد.[دراية: ١٧٦]

لإناخة البعير: أي وقت إناخة البعير ثم المتبادر من البهائم إنما هو ذات القوائم الأربع فلا يشمل التعريف ما هو للطيور، بل لبعض أفراد الإنسان أيضاً كالصبيان والمجانين. فالأولى أن يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها. **كل اسم:** حمل كل اسم على المركبات ليس لمستقيم؛ لاستحالة أن يكون كل اسم مركبات، فالمراد باللام فيها لام الجنس يبطل معنى الجمع ويكون المعنى المركب كل اسم.[دراية: ١٧٣]

كلمتين: لم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل بخت نصر؛ لأن ثاني جزئيه فعل لا اسم ليست بينهما النسبة أي نسبة إسناد ولا إضافة، فيخرج عنه مثل: تأبّط شرًّا وعبد الله، إذ كلامنا في المبني الذي سبب بنائه التركيب فلا يرد أن مثل: "تأبط شرا" من المبنيات فكيف يحترز عنه؛ لأنه ليس مما نحن فيه.[دراية: ١٧٣] **نسبةٌ:** [أصلا لا في الحال ولا قبل التركيب] أي ليس بينهما النّسبة الإضافيّة والإسناديّة. **على الفتح:** أما بناء الجزء الأول، فلأنه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس بمحل الإعراب. وأما بناء الجزء الثاني، فلأنه متضمن للحرف. وأما بناؤه على الفتح فلكونه أخف الحركات.[دراية: ١٧٣] **ففيها لغات:** ثلاثة أحدها إعراب الجزئين معاً وإضافة الأول إلى الثاني وضع صرف المضاف إليه والثانية إعراب الجزئين وإضافة الأول إلى الثاني وصرف المضاف إليه والثالثة وهي أفصحها بناء الأول على الفتح للمتوسط المانع عن الإعراب وعدم الواسطة بين الإعراب والبناء.[دراية: ١٧٤]

فصل: **الكنايات:** هي أسماء تدلّ على عدد مبهم، وهي "كمْ" و"كذا" أو حديث مبهم، وهو "كيت" و "ذيت". واعلم: أنّ "كمْ" على قسمين:

استفهامية، وما بعدها مفرد منصوب على التّمييز، نحو: "كم رجلا عندك".

وخبريّة، وما بعدها مجرور مفرد، نحو: "كم مالٍ أنفقتُه" أو مجموع، نحو: "كم رجالٍ لقيتهمْ" ومعناه التّكثير.

وتدخل "مِنْ" فيهما، تقول: "كم من رجل لقيته" و "كم من مال أنْفقته".

البيانية   في الاستفهامية   في الجزية

وقد يحذف التّمييز لقيام قرينة، نحو: "كم مالُك" أي كم دينارا مالك و "كم ضربتُ" أي كم ضربةً ضربتُ.

واعلم: أنّ "كم" في الوجهين يقع **منصوبا**، **إذا كان بعده** فعل غير مشتغل عنه **بضميره**، نحو: "كم رجلا ضربتُ" و "كم غلامٍ ملكتُ" مفعولا به.

أو شبهه

الكنايات: لم يرد بالكناية ههنا معانيها المصدرية بل أراد ما يكنى بهما بل ما هو مبني منها، إذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو: "فلان وفلانة كناية عن الإعلام فإنها معربات.[دراية: ١٧٤] **وتدخل من فيهما:** أي في "مميز كم" الاستفهامية والخبرية جوازاً: فيجران بها، والفرق حينئذ يعرف من المقام.[دراية: ١٧٦]

وقد يحذف تميزه: أي تميز "كم" استفهامية كانت أو خبرية لقيام قرنية أي وقت حصول قرنية دالة على تعين المحذوف، نحو: "كم مالك" أي كم دينار مالك، نظير حذف مميز "كم" الاستفهامية، و"كم ضربت" أي كم ضربة ضربت، نظير حذف تميز "كم" الخبرية.[دراية: ١٧٦] **منصوبا:** نصبه لا يكون إلا بحسب المميز، فإن كان المميز ظرفا فـ"كم" منصوب على الظرفية، وإن كان مفعولا به أو مصدر أو مفعولا فيه أو مصدرا فكم كذلك.[كما في الغاية: ٣٠٦] **إذا كان بعده:** أي بعد "كم" فعل أو شبهه غير مشتغل عنه أي غير معرض عن "كم"، بضميره أو متعلقه أي بسبب تعلق ضمير أو متعلقه: وإنما قيد به احترازا عن نحو: "كم رجلا، أو رجل ضربته" إذا جعل "كم" مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه، نحو: "كم رجلا ضربت".[دراية: ١٧٦]

بضميره: أو متعلقه أي بسبب تعلق ضميره أو متعلقه وإنما قيد به احترازا عن نحو: "كم رجلا أو رجل ضربته" إذا جعل "كم" مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه.(يوسفية)

ونحو: "كم ضربةً ضربتَ" و "كم ضربةٍ ضربتُ" مصدرا.

و "**كم يوما** سرتَ" و "كم يومٍ صمتُ" مفعولا فيه.

ومجرورا **إذا كان قبله** حرف جرٍّ أو مضافٌ، نحو: "بكم رجلا مررتُ" و "على كم رجل حكمتُ" و "غلام كم رجلا ضربت" و "مال كم رجل سلبت".

ومرفوعا إذا لم يكن شيئا من الأمرين، مبتدأ إن لم يكن **ظرفا**، نحو: "كم رجلا أخوك" و"كم رجل ضربتُه" وخبرا إن كان ظرفا، نحو: "كم يوما سفرُك" و"كم شهرٍ صومي".

فصل الظروف المبنّية:

على أقسام: منها: ما قُطع عن الإضافة، بأن حذف المضاف إليه، **كـ"قبْلُ"** و"بعْدُ" و"فوقُ" و "تحتُ".

وكم يوما: مثالان للنصب على الظرفية. **إذا كان قبله إلخ:** فإن قلت: لـ"كم" صدر الكلام إذا كان قبله حرف جر أو مضاف زال صدارته. قلت: إذا دخل عليه حرف جر أو مضاف انتقل الصدارة إليه؛ لمكان الاتحاد والجزئية، بين الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه.[دراية: ١٧٦]

ومرفوعا: عطف على قوله مجرورا. **ومرفوعاً:** أي إذا لم يوجب أمر من الأمرين المذكورين، بأن لم يكن بعده فصل ناصب غير مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه ولم يكن قبله حرف جر، أو مضاف فتقع مرفوعا عند فقدان هذه الأمور الثلاثة، وإطلاق الأمرين عليها ما يقتضيه لا باعتبار ما يقتضي النصيب والجر.[غاية التحقيق: ٣٠٧]

ظرفا: لصدق حدّ المبتدأ عليه، نحو: كم رجلاً أخوك وكم رجل ضربته. وخبرا إن كان "كم: في الوجهين ظرفا لصدق حذف الخبر عليه نحو: "كم يوم سفرك، وكم شهر صومي. ويعلم كونه ظرفا بالمميز، إن كان هو ظرف فظرف، وإلا فلا، وقيل: في الكلام حذف مضاف أي مبتدأ إن لم يكن مميز "كم" ظرفا.[دراية: ١٧٧]

كـ"قبل" إلخ: تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت، وأمام وقدام وخلف وأسفل، ودون وأول بمعنى قبل. ثم اعلم أن الظروف المقطوعة عن الإضافة هذه الظروف التي ذكرت ولا يقاس عليها غيرها، نحو: حين وشمال وغير ذلك.[دراية: ١٧٧]

قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم:٤) أي من قبل كلّ شيء ومن بعد كلّ شيء.
هذا إذا كان المحذوف منويّا للمتكلّم، وإلا لكانت معربة، وعلى هذا قرئ "للهِ الأَمر مِن قبلٍ ومِن بعدٍ" **وتسمّى الغايات**.

ومنها: "حيث" بُنيت تشبيها لها بالغايات؛ لمُلازمتِها الإضافةَ **إلى الجملة** في **الأكثر**.

قال الله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:١٨٢) وقد تضاف إلى المفرد، **كقول الشّاعر**:

أما ترى حيث سهيل طالعا

لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ إلخ: إنما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى الإضافة وتشبيها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه، واختير بناؤها على الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف إليه.[دراية: ١٧٧]
ومن هذا: أي بناء هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة إذا كان المحذوف أي المضاف إليه منويا أي مقصودا للمتكلم وإلا أي وإن لم يكن المحذوف مقصودا للمتكلم، بل يكون نسياً منسيا، لكانت أي تلك الظروف معربة.[دراية: ١٧٧] **وتسمى الغايات:** لأنها تصير بعد حذف المضاف إليه بلا عوض غايات في النطق. وأما ما عوض فيه عن المضاف إليه ككل وبعض وإذا فالغاية ههنا المضاف إليه بعد؛ لأنه لوجود العوض كان مذكورا إذ الغاية العوض.[دراية: ١٧٧]
ومنها حيث: أي من تلك الظروف المبنية حيث بالحركات الثلاث، وجاء بالواو كذلك وهي للمكان وقد يستعمل للزمان عند الأخفش. قال صاحب الكافية بني حيث؛ لأنه موضوع لمكان مصدر كائن في الجملة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل. وكذا قال في "إذ وإذا" ويجوز أن يقال في "إذ" إنه بني؛ لأن وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم.[دراية: ١٧٧] **إلى الجملة:** الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين: واجبة الإضافة إليها وهو حيث في الأغلب وإذ وإذا لكن في "إذ" اختلاف بأن الجملة التي تليها عاملة فيه أولا، فإن لم تكن فهو مضاف إليها، وإن كانت عاملة فلا. وجائزة الإضافة وهي غير هذه الثلاثة. فالواجبة الإضافة واجبة البناء؛ لأنها في المعنى مضافة إلى المصدر التي تضمنه الجملة لا إليها؛ لأن الإضافة إليها على خلاف الأصل.[من الرضي: ١٥٦]
الأكثر: معنى لا لفظا أما الأول فلأن معنى "اجلس حيث زيد جالس" أي اجلس مكان جلوس زيد وأما الثاني وهو عدم الإضافة لفظا فظاهر؛ لأن حق الظروف إضافتها إلى المفردات وإضافتها إلى الجملة كلا إضافة، ولذا اختير بناؤها على الضم.[دراية: ١٧٨] **كقول الشاعر:** أما ترى حيث سُهيل طالعا، نجم يضيء كالشهاب ساطعا، فــ"حيث" في البيت مضافة إلى مفرد وهو "سهيل" "ويروى" ورفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي حيث سهيل موجود فحذف لدلالة الحال عليه وهي طالعا.[دراية: ١٧٨]

أي مكان سهيل، فـ"حيث" هذا بمعنى مكان. وشرطه: أن يضاف إلى الجملة، نحو:
أي ما وقع في البيت — اسمية كانت أو فعلية
اجلس حيث يجلس زيدٌ.

ومنها: "إذا" وهي للمستقبل، وإذا دخلت على الماضي، **صار مستقبلا**، نحو قوله تعالى:
زمانية كانت أو مكانية
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّٰهِ﴾ (النصر:١) وفيها معنى الشّرط.

ويجوز أن تقع بعدها الجملة الاسميّةُ، نحو: "آتيك إذا الشّمسُ طالعة".

والمختار الفعليّة، نحو: "آتيك إذا طلعت الشّمسُ".

وقد تكون **للمفاجأة، فيختار بعدها** المبتدأ، نحو: "خرجتُ فإذا السبُعُ واقِفٌ".
للتقليل
ومنها: "إذ" وهي **للماضي**، وتقعُ بعدها الجملتان: الاسميّةُ والفعليّةُ، نحو: "جئتك إذ طلعتِ الشّمس" و"إذ الشّمس طالِعةٌ".

ومنها: "أَينَ" و"وأَنّى" **للمكان بمعنى الاستفهام**، نحو: "أين تمشي؟" و"أنّى تقعدُ؟"

ومنها إذا إلخ: الأصل في استعمال "إذا" أن يكون الزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينهما لوقوع الحدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم. **صار مستقبلاً:** وقد تستعمل في الماضي من غير أن يصير مستقبلا نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ (الكهف:٩٦) و﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾ (الكهف:٨٦) وله أمثال كثيرة.[دراية: ١٧٨] **للمفاجأة:** أي لوجود الشيء فجاءة أي بغتة مصدر مهموز اللام من باب الفاعلة معناه الأخذ بغتة، والفجاءة بالمد معناه الإدراك بغتة من باب فتح وسمع.[دراية: ١٧٨]

فيختار بعدها: فرقا بين "إذا" هذه وبين "إذا" الشرطية. وفي الكلام إشارة إلى أن وقوع المبتدأ بعد "إذا" للمفاجأة غير لازم بل يكون مختارا.[من الدراية: ١٧٩] **للماضي:** إن دخلت على المستقبل، نحو: أتيت إذ يقوم زيد أي قام زيد: حاصله أنه وإن دخل على المستقبل يقلبه إلى معنى الماضي، وهي في الظروف التي تجب إضافتها إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية. **للمكان:** صفة أو خبر مبتدأ محذوف أي الكائنتان للمكان.

بمعنى الاستفهام: أي حال كونهما متلبسين بمعنى الاستفهام، وإنما بنيت لتضمنهما لمعنى حرف الاستفهام، ويجيء أنّى بمعنى كيف إذا كان بعده الفعل نحو: قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (البقرة:٢٢٣) أي كيف شئتم، وقوله تعالى: ﴿أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (المائدة:٧٥) [دراية: ١٨٠]

وبمعنى الشرط، نحو: "أين تجلِس أجلِس" و"أنّى تَقُم أقُمْ".

ومنها: "متى" للزمان **شرطا أو استفهاما**، نحو: "متى تَصُم أصُمْ" و"متى تُسافِرُ؟".

ومنها: "**كيف**" **للاستفهام** حالا ، نحو: "كيف أنت؟" أي **في أيّ حالٍ** أنت؟

ومنها: "أيّان" للزّمان **استفهاما**، نحو: "أيان يوم الدّين؟".

ومنها: "مذْ و مُنْذُ" بمعنى أوّل المدّة، **إن صلح جوابا** لِـــ "متى" نحو: "ما رأيتُه مذ أو منذ يوم الجمعة" في جواب من قال: "متى ما رأيت زيدا؟" أي أوّل مدّة انقطاع رؤيتي إيّاه يوم الجمعة.

وبمعنى جميع المدّة، إن صلح جوابا لِـــ"كم" نحو: "ما رأيتُه مذ أو منذ يومان" في جواب من قال: "كم مدّةً ما رأيتَ زيدا؟" أي جميع مدّة ما رأيتُه يومان.

شرطا واستفهاما: انتصابهما على أنهما تميزان أي من حيث الاستفهام والشرط، أو على أنهما حالان أي حال كون الزمان هو استفهام أو شرط نحو: متى تسافر أسافر مثال لمتى للزمان استفهاما ومتى تصم أصم مثال لمتى للزمان شرطا. ووجه بنائها ما ذكرنا في أين وأنّى.[دراية: ١٨٠] **كيف للاستفهام:** ويستعمل كيف للشرط عند الكوفيين. وهي ظرف مكان بدليل عملها في الحال في قوله:."كيف زيد ضاحكا" كما في أين زيد قائماً. وعن سيبويه إنها اسم صريح لا ظرف لوقوع مثل صحيح أو سقيم في جوابه، ولو كان ظرفا لما صح وقوع مثل ذلك في جوابه بل أجيب بنحو الظرف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام.[دراية: ١٨٠]

في أي حال: وأيَّ صفة أنت من الصحة والسقم وغيرهما. فالمراد بالحال صفة الشيء لازمان الحال.[دراية: ١٨٠]

استفهاما: أي من حيث الاستفهام أو حال كون الزمان ذا استفهام أو فرصة استفهام. والفرق بين أيّان وبين متى، أن الأولى مختصة بالزمان المستقبل وبالأمور العظام، بخلاف الثاني فإنها أعم.[دراية: ١٨٠]

إن صلح جواباً: أي الزمان الذي بعدهما جوابا لمتى. اعلم أنهما قد يكونان حرفي جر يجرهما ما بعدهما، وحينئذٍ يكون معناهما متضمنا لمعنى من فمعنى مذ يوم الجمعة من حدّ يوم الجمعة ومن تاريخه.(يوسفية)

لدى: بالألف المقصورة، ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى عند أي لدى ولدن الكائنتان بمعنى عند أوهما الكائنتان بمعنى عند، نحو: المال لديك أي عندك.[دراية: ١٨١]

والفرق بينهما أنّ "عند" **لا يشترط** فيه الحضور، ويشترط ذلك في "لدى" و"لدُنْ".

وجاء فيه لغات أخر: "لَدْنِ ولُدن ولَدَنْ ولَدْ و لُدْ ولُدُ".

ومنها: "قطّ" **للماضي المنفي**، نحو: "ما رأيْته **قطّ**".

ومنها: "عُوَضُ" **للمستقبل المنفي**، نحو: "لا أضربُه **عوض**".

واعلم: أنّه إذا أُضيف الظّروف إلى الجملة، أو إلى "إذْ" **جاز بناؤها** على الفتح، نحو: قوله تعالى: ﴿هٰذَا **يَوْمُ** يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ . . . .

(المائدة:١١٩)

لا يشترط إلخ: حتى يقال المال عند زيد فيما يحضر كما إذا كانت في خزانته وفيما لا يحضر كما إذا كانت المال في ملكه ويشترط ذلك أي الحضور في لدى ولدن، حتى لا يقال: "المال لدى زيد أو لدن زيد" إلا فيما يحضر عنده فيكون عند أعم من لدى وأخواته مطلقا.[دراية: ١٨١] **وجاء فيه:** أي في لدن لغات أخر، لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولُد بضم اللام وسكون الدال، ولدُ بفتح اللام وضم الدال، وبناؤها لوضع بعض لغاتها وضع الحروف والبقية محمولة عليه.[دراية: ١٨١]

للماضي المنفي: فإن معناه ما رأيته في جميع الأزمنة الماضية والمراد بالنفي أعم من أن يكون لفظاً أو معنى.[دراية: ١٨١] **قط:** وقد يستعمل في الإثبات لوضعها وضع الحروف، وبني المشددة لمشابهتها بأختها أو لتضمنها في إدخال التعريف لكونها دالة على الزمان المعين.[دراية: ١٨١]

للمستقبل المنفي: أي على سبيل الاستغراق نحو لا أضربه عوضُ في جميع الأزمنة المستقبلة. وإنما بني "عوض" لتضمنها معنى حرف الإضافة ويشبه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه.[دراية: ١٨١] **عوض:** وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: "عوض العائضين" أي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر دهراً.[رضي: ٣٠٧/٣]

واعلم: هذا قسم آخر من الظروف المبنية. **جاز بناءها:** على الفتح لاكتساب بناءها من المضاف إليه المبني ولو بواسطة كما في "إذ"؛ لأن الجملة من حيث هي هي مبنية، حتى قال بعضهم إنها من مبنيات الأصل واختير بناءها على الفتح للخفة.[دراية: ١٨١] **يوم إلخ:** ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ إذ المعنى يوم إذ كان كذا، وحين إذ كان كذا. وإنما جاز بناؤها؛ لأن الجملة مبنية من حيث هي هي حتى ذهب البعض إلى أنها من مبنيات الأصل وذلك؛ لأن المراد من المبني الأصل ما لا يحتاج إلى الإعراب والجملة كذلك. لكن لما كان اكتسابها =

وكـــ"يوْمئذ" و"حينئذ" **وكذلك**
"مِثْلُ وغَيْرُ مع "ما وأنْ وأنّ" تقول: "ضربتُه مثل ما ضَرب زيد، وغير أنَّ ضَرب زيْدٌ"
ومنها: أمسِ بالكسر عند أهل الحجاز.

الخاتمة:

في سائر أحكام الاسم ولواحقه غير الإعراب والبناء، وفيه فصول:

فصل (الأوّل): **اعلم: أنّ الاسم** على قسمين: معرفة و نكرة.

المعرفة: اسم وضع لشيء معيّن، وهي ستّة أقسام:

١- **المضمرات** ٢- والأعلام ٣- **والمبهمات**، أعني أسماء الإشارات والموصولات

= الإعراب لقيامها مقام المفرد أخرج عن كونها مبنية الأصل ولم يخرج عن شبهها بمعنى الأصل؛ لأنها تشبه مبني الأصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضافة إليها، فاقتضى مناسبتها بالإضافة إليها ولو بالواسطة، كما في إذ المضاف إلى الجملة جواز البناء واختيار الفتح للخفة.(عبد الغفور)

وكذلك إلخ: يعنى كما أن الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز الإعراب كذلك كلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المخففة والمثقلة أي مضافة إلى أحدهما في جواز بنائها على الفتح مثل تلك الظروف وإن لم يكونا ظرفين تقول ضربته مثل ما ضرب زيد ومثل أن ضرب زيد وغير أن ضرب وغير ما ضرب وإنما بنيا؛ لإضافتهما إلى الجملة صورة شبههما بالظروف وللإبهام والاحتياج إلى المضاف إليه لرفع الإبهام. ولهذا ذكر بناؤهما في الظروف المبنية مع أنهما ليسا من الظروف ويجوز إعرابها أيضاً لكونهما اسمين مستحقين للإعراب.[دراية: ١٨٢] **اعلم أن الاسم إلخ:** قد كان شدة الاحتياج إلى المباحث المذكورة فيما سبق إلى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرهما قبل المنصرف وغيره، لكنه لما كان معرفة بعض أقسام المعرفة موقوفة على مباحث المبني أخرها إلى هذا الموضع. ثم لما كان المعرفة هو المطلوب الأصلي المهم الأفيد كثير الاستعمال قدمه على النكرة فقال: المعرفة اسم وضع لشيء معين، قيد به احترازا عن النكرة فإنها لم توضع لشيء معين.[دراية: ١٨٢] **المضمرات:** قدمها لكونها أعرف المعارف. **والمبهمات:** إنما سمي مبهما؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى مشار إليه مبهم عند المخاطب حين التلفظ به، فإن عند المتكلم أشياء يحتمل أن يكون مشار إليها، وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب إذا تلفظ به.[دراية: ١٨٢]

٤- والمعرّف باللام ٥- والمضاف إلى أحدها **إضافة معنويّة** ٦- والمعرّف بالنّداء.

والعَلَم: ما وضع لشيء معيّن **لا يتناوَلُ غيره** بوضع واحد، **وأعرف المعارف**: المضمرُ المتكلّم، نحو: "أنا ونحن" ثمّ المُخاطَبُ، نحو: "أنت" ثمّ الغائب، نحو: "هو" ثمّ العَلَم، ثمّ المبهمات، ثمّ المعرّف باللام، ثمّ المعرّف بالنداء، والمُضَاف في قوّة المضاف إليه.

والنّكرة: ما وُضِع لِشيء غير معيَّن، كـــ"رجل" و "فرس".

فصل (الثّاني) أسماءُ العدد: ما وضع؛ **ليدلّ** على كمّيّة آحاد الأشياء.

إضافة معنوية: قيد به احترازا عن المضاف إلى أحد أقسام المعارف الأربعة المذكورة إضافة لفظية، فإنه لا تفيد تعريفا.[دراية: ١٨٣] **والعلم**: لما ذكر تعريفات المعارف غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والألف واللام مستغنى عن التعريف، خص العلم بذكر التعريف فقال: والعلم.[دراية: ١٨٣]

لا يتناول غيره: يخرج عنه ما سوى العلم من المعارف؛ لأنه لا يتناول غيره بوضع واحد. إنما قال هذا ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد إذا سمي به رجل ثم يسمى به رجل آخر، فإنه وإن كان متناولا غيره لكنه ليس بوضع واحد بل بأوضاع كثيرة.[دراية: ١٨٣]

وأعرف المعارف: أي أكملها تعريفا المضمر المتكلم هو أنا ونحن لاستحالة الاشتباه فيه عند المخاطب، ثم المخاطب نحو: "أنت" لإمكان الاشتباه فيه، ثم الغائب نحو: "هم"، ثم العلم ثم المبهمات أي أسماء الإشارات والموصولات، ثم المعرف باللام والمضاف إلى أحد هذه الأربعة في قوة المضاف إليه، فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه؛ لأنه يكتسب التعريف منه هذا هو المشهور عن مذهب سيبويه.[دراية: ١٨٣]

النكرة إلخ: فقوله "ما وضع لشيء" جنس يتناول المعرفة والنكرة وقوله: "غير معين" فصل يخرج به المعرفة. ومن علامات النكرة قبولها حرف التعريف، ودخول رب عليها، وكم الخبرية ووقوعها حالا وتميزاً أو اسم لا بمعنى ليس ولما ذكر النكرة أردفها بذكر أسماء العدد التي يلزم أكثر التفسير بالنكرة ولو أخر عن المذكر والمؤنث لكان أولى، لتعلقها ببحث التذكير والتأنيث أيضاً وإنما ذكرها علي حدة لاختصاصها بأحكام لم توجد في غيرها فقال: أسماء العدد إلخ.[دراية: ١٨٤]

ليدل إلخ: أي أسماء العدد ما وضعت ليدل على مقدار أفراد الأشياء أي على مقدار المعدودات فيدخل في الحد الواحد والاثنان؛ لأنه يصح وقوعهما جوابا لمن يقول: كم عندك.[دراية: ١٨٤]

وأصول العدد اثنتا عشرة كلمة: "**واحدة** إلى عشرة، ومائة وألف".

واستعمالُه من واحد إلى اثنين **على القياس**، أعني للمذكّر بدون التاء، وللمؤنّث بالتاء، تقول في رجل: "واحد" وفي رجلين: "اثنان" وفي امرأة: "واحدة" وفي امرأتين: "اثنتان وثنتان" ومن "ثلاثة إلى عشرة" على خلاف القياس، أعني للمذكّر بالتّاء، تقول: "ثلاثة رجال إلى عشرة رجال" وللمؤنّث بدونها، تقول: "**ثلاث نِسوَة** إلى عشر نسوة" **وبعد العشرة** تقول: "أحد عشر رجلا واثنا عشر رجلا . . . .

مثل جاءتني ثلاث نسوة

واحدة: مبتدأ محذوف الخبر أي أحدها واحد أو بدل بعض من اثنا عشر كلمة قوله: "ومائة وألف" عطف على قوله: "واحد" لا على قوله: "عشرة" وما عدا تلك الكلمات فهو متولد منها إما بتثنية كـــ"مائتين وألفين"، أو بجمع قياسي كآلاف ومئين ، أو مئات أو غير قياسي كعشرين إلى تسعين، أو بعطف كأحد وعشرين، أو تركيب كأحد عشر أو بإضافة كثلاث مائة وثلاثة آلاف.[دراية: ١٨٤] **على القياس:** أي مبني على ما يقتضيه القياس في الإفراد والتركيب والعطف، أعني للمذكر بدون التاء، بيان للقياس أي يستعمل الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء؛ لأن القياس يقتضي أن يكون للمذكر بدون التاء وللمؤنث بالتاء.[دراية: ١٨٤]

ثلاث نسوة: إلخ: وذلك؛ لأن الثلاثة مؤولة بالجماعة فيكون مؤنثا، فيلزمه إلحاق التاء وبعد إلحاقها بالمذكر لم يجز أن تكون ملحقة بالمؤنث فرقاً بينهما، وإنما لم يعكس الأمر ؛لكون المذكر سابقا في التخليق. ولا يشكل هذا بقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام:١٦٠)؛ لأن الأمثال عبارة عن الحسنات أو لاكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه. وههنا إشكال قويّ وهو أن المذكر لما كان سابقاً في الخلقة والمؤنث كان لاحقا به والتذكير أيضاً سابق على التأنيث، كما حققوا في بحث العدل أن الأول كان الضارب ثم صار الضاربة يلزم منه أن يعطى السابق للسابق يعنى بغير التاء للمذكر، إلا أن يقال وجوه النحاة نكاة بعد الوقوع لا دلائل مثبتة.(من الفوائد الضيائية)

وبعد العشرة إلخ: على القياس والأصل في إحدى عشر إلى اثني عشر بتذكير الجزئين في المذكر وتأنيثهما في المؤنث، وتغير الواحد إلى أحد والواحدة إلى إحدى ؛طلبا للتخفيف. ومن ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بإسقاط التاء عن الجزء الثاني، وإثباتها في الأول في المذكر وبالعكس في المؤنث؛ لرجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل فيهما دون الجزء الأول تقليلا بخلاف الأصل.[دراية: ١٨٥]

وثلاثة عشر رجلا إلى تسعة عشر رجلا" و"إحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة" وثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأة".

وبعد ذلك تقول: "عشرون رجلا " و"عشرون امرأة" بلا فرق بين المذكّر والمؤنّث إلى "تسعين رجلا وامرأة" و"أحد وعشرون رجلا، وإحدَى وعشرون امرأة، واثنان وعشرون رجلا، واثنتان وعشرون امرأة و ثلاثة وعشرون رجلا، وثلاث وعشرون امرأة" **إلى "تسعةً وتسعين** رجلا ، وتسع وتسعين امرأة".

ثمّ تقول: "مائة رجل ومائة امرأة" و"ألف رجل وألف امرأة" و"مائتا رجل ومائتا امرأة" و"ألفا رجل وألفا امرأة" بلا فرق (أي بلا فرق) بين المذكّر والمؤنّث. **فإذا زاد** على المائة والألف، يُستعمل **على قياس** ما عرفتَ.

وثلاثة عشر رجلا إلخ: إبقاء للجزء الأول فيها بحاله قبل التركيب؛ لأن الجزء الأول في المذكر قبل التركيب، أي قبل التجاوز إلى العشرة يكون بالتاء فكذلك عند التجاوز إلى العشرة، والجزء الأول في المؤنث قبل التركيب بدون التاء فكذلك بعد التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة. وأما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث؛ لأنه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث.(فوائد ضيائيه)

إلى تسعة وتسعين إلخ: يعني أنك إذا عطفت عشرين وأخواها على النيف وهو ما دون العشر أي من واحد إلى تسعة، تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وأخواها، وإنما لم يركب الآحاد مع العشرات في العقود كما يركب الآحاد مع العشرات؛ لأن الواو والياء في عشرون وأخواها علامة للإعراب والتركيب موجب البناء، فالجمع بينهما محظور.[دراية: ١٨٥] **فإذا زاد:** أي العدد على المائة والألف، وما يتولد عنهما من تثنية وجمع تستعمل أي ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من التذكير في المؤنث والتأنيث في المذكر، والإفراد والإضافة والتركيب والعطف كما عرفت.[دراية: ١٨٥]

على قياس: في أسماء الأعداد من غير تغير وتبديل فتقول: مائة وواحد أو واحدة ومائة واثنان، أو اثنتان ومائة وثلاثة رجال، أو ثلاث نسوة ومائة وأحد عشر رجلا، أو وإحدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا =

ويقدّم الألف على المائة، والمائةُ على الآحاد، والآحاد على العَشَرات، تقول: "عندي ألف ومائة وأحد وعشرون رجلا " و"ألفان ومائتان واثنان و عشرون رجلا " و"أربعة آلاف وتسع مائة وخمس وأربعون امرأة" **وعليك بالقياس**.

واعلم: أنّ الواحد والاثنين لا مميّز لهما؛ لأنّ لفظ المميّز **يُغني** عن ذكر العدد فيهما، تقول: "عندي رجل ورجلان" **وأمّا سائر الأعداد** فلا بدّ لها من مميّز، فتقول: مميّز الثّلاثة إلى العشرة **مخفوض مجموع**، تقول: "ثلاثة رجال وثلاث نسوة" إلاّ إذا كان المميّز لفظ المائة، فحينئذ يكون مخفوضا مفردا، تقول: "ثلاث مائة وتسع مائة"والقياس:

= واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا ثلاث وعشرون امرأة إلى مائة وتسعة وتسعين رجلا، أو تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والألف.[شرح ملا جامي: ٢٥٦]

وعليك بالقياس: كما تقول في الإفراد ألف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان، وفي الإضافة ألف مائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة، وفي التركيب ألف ومائة وأحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة وألف ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة، وكما تقول ألفان ومائتان وثلاث آلاف وثلاثة إلى تسع آلاف وتسعمائة. ويجوز أن تعكس العطف في الكل، فتقول واحد وألف ومائة واثنان وألف ومائة واثنتان إلى آخر ما ذكرنا.[دراية: ١٨٥]

واعلم إلخ: لما فرغ عن كيفية استعمال أسماء العدد شرع في حال مميزاها وهي المعدودات. ولما كان الواحد والاثنان أول أسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليعرف أولا أنه لا مميز لهما، فقال: واعلم أن الواحد والاثنان إلخ.[دراية: ١٨٦] **يغني إلخ:** وذلك؛ لأن لفظ التميز يفيد النص الذي قصد بذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية أعني الواحد في مميز الواحد والاثنين في مميّز الاثنين فلا يجوز أن يميزا.[دراية: ١٨٦]

وأما سائر الأعداد: [أي باقي الأعداد غير الواحد والاثنين] لما كان كلامه السابق يوهم أنه لا مميز لغير الواحد والاثنين من الأعداد أيضاً، وقد كان له مميز دفعه بقوله: وأما سائر الأعداد.

مخفوض مجموع: إنما جعل مخفوضا و لم يجعل منصوبا كتمييز ما بعد العشرة؛ لأن مميز الأعداد موصوف مقصود معنى؛ لأن ثلاثة رجال ولو جعل هذا التميز منصوبا، لكان على صورة الفضلات، فجعل مخفوضا لئلا يكون على صورها. وإنما جعل مجموعا و لم يجعل مفردا كمميز ما بعد العشرة؛ لأن مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة، فبالأولى أن يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدود، فإن العدد وعبارة عن المعدود معنى.[دراية: ١٨٦]

"**ثلاث مآت**" أو "مِئِين".

ومميّز "**أحد عشر** إلى تسعة وتسعين" منصوب مفرد، تقول: أحد عشر رجلا، وإحدى عشرة امرأة، وتسعة وتسعون رجلا، وتسع وتسعون امرأة". لأن المفرد هو الأصل

ومميّز "**مائة، وألف**" وتثنيتهما، وجمع الألف **مخفوض مفرد**، تقول: "مائةُ رجل، ومائة امرأة" و "ألف رجل، وألف امرأة" و "مائتا رجل، ومائتا امرأة" و"ألفا رجل، وألفا امرأة" و"ثلاثة آلاف رجل، وثلث آلاف امرأة" وقس على هذا.

ثلاث مآت: للمؤنث ومئين للمذكر على أنه رفض هذا القياس؛ لكراهتهم أن يرجعوا بعد ما التزموا أفراد التمييز في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فهرب إلى المجموع الذي طال عهده في ثلاثة إلى عشر، فاستحسنوا العمل على القرب، وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم أفراد التميز. وإنما رجعوا إلى خفض التميز لئلا يلزم إهدار حكم الثلاثة إلى العشرة من كل وجه.[دراية: ١٨٦]

ومميز أحد عشر إلخ: كون هذا التميز منصوبا فلتعذر الإضافة: أما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلاثة أشياء مع الامتزاج المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر. وأما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلتعذر حذف النون وإبقائها عند الإضافة؛ لأنه لو أضيف مع حذف النون لزم حذف نون أصلية وصفة الكلمة عليها، ولو أضيف مع بقائها لزم بقاء نون شبيهة بنون الجمع مع الإضافة، وكل منهما مستقبح. وأما كون هذا التميز مفردا فلأن المفرد هو الأصل وأخف من الجمع، والمقصود من التميز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للمعدول عنه من غير حاجة.[دراية: ١٨٧]

ومميز مائة وألف: وتثنيتهما وجمع الألف قوله: "تثنيتهما" أي تثنية المائة والألف وهما مائتان وألفان. قوله: "وجمع الألف" وهو آلاف وألوف، وإنما لم يقل وجمعهما كما قال: وتثنيتهما؛ لأن جمع المائة مرفوض استعمالا حتى لا يقال ثلاث مآت أو مئين.

مخفوض مفرد: لأنه لما كانت مائة وألف من أصول الأعداد كالآحاد ناسب أن يكون مميزهما على طبق مميز آحاد، لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة. منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة، وفي مميزهما المفرد الدال على القلة؛ رعاية للتعادل.[يوسفية]

فصل (الثّالث):

الاسم **إمّا مذكّر** وإمّا مؤنّث، **فالمؤنّث ما فيه** علامة التّأنيث **لفظاً أو تقديراً**، والمذكّر ما بخلافه. **وعلامة التّأنيث** ثلاثة: التاء، كـــ"طلحة" والألف المقصورة، كـــ"حبلى" والألف المدودة، كـــ"حمراء"، **والمقدّرة** إنّما هو التاء فقط، كـــ"أرض، ودار" بدليل "أُرَيضَة، ودُويرة". ثمّ المؤنّث على قسمين: حقيقيّ، وهو ما بإزائه ذكر من الحيوان، كـــ"امرأة، وناقة" ولفظيّ، وهو ما بخلافه، كـــ"ظلمة، وعين". وقد عرفتَ أحكام الفعل إذا أسند إلى المؤنّث، **فلا نعيدها**.

(أي أحدها، ثانيها، ثالثها، في الأناس، في البهائم)

فصل (الرّابع)

المثنّى: اسم أُلحِقَ بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة؛ . . . .

وإما مذكر إلخ: قدم المذكر على المؤنث في التقسيم؛ لتقدمه على المؤنث خلقة ورتبة، ولأنه عدمي؛ لأنه عبارة عما لا يوجد فيه علامات التأنيث وعدم الممكنات سابق على وجودها فلذا قدم المذكر على المؤنث.[دراية: ١٨٧] **فالمؤنث ما فيه إلخ**: أي اسم وجدت في آخره علامة التأنيث. قدم المؤنث على المذكر في التعريف روما للاختصار ببيانه أو أخذ في البيان عن القريب؛ ولأن المؤنث وجودي؛ لأنه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عدمي كما مر والوجود راجع على العدم. [دراية: ١٨٧] **لفظاً أو تقديراً**: تفصيل لعلامة التأنيث، أي سواء كانت العلامة ملفوظة أو مقدرة.[دراية: ١٨٧] **وعلامة التأنيث**: لما كانت علامة التأنيث مأخوذة في مفهوم المؤنث، وكان معرفتها مطلوبة احتاج إلى عددها فقال: علامة التأنيث التي ذكرت في حد المؤنث ثلاثة أشياء.[دراية: ١٨٨]

والمقدرة: هي التاء فقط، لما جعل قوله لفظا أو تقديرا تفصيل علامة التأنيث مطلقا وقد تقرر أن علامة التأنيث المقدرة إنما هي التاء فقط أي لا غير من العلامة وهما الألفان الممدودة والمقصورة فقال: ما قال لذلك الدفع.(يوسفية)

فلا نعيدها: لأن إعادة الشيء يوجب التكرار، وأما إعادة تعريف المؤنث الحقيقي ههنا بعد ذكره في بحث الفاعل كذلك، فهو غير موجب لذلك؛ لأن ذكره هناك تقريبا، وذكره ههنا أي في المؤنث قصدا.[دراية: ١٨٩]

المثنى: لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتأنيث شرع في تقسيم آخر باعتبار الإفراد والتثنية والجمع، فإن الاسم على ثلاثة أقسام: مفرد ومثنى ومجموع، وذكر الفرعين - وهما المثنى والمجموع- ليفهم أن ما عداهما مفرد؛ طلبا للاختصار، فقال: المثنى إلخ قدمه على المجموع؛ لكون عدده سابقا على عدد المجموع.[دراية: ١٨٩]

ليدلّ على أنّ معه آخَر **مثله** نحو: "رجلان" و"رجلين" هذا في الصحيح.

أمّا المقصور، فإن كانت ألفه منقلبة عن "واو" **وكان ثلاثيّا**، ردّ إلى أصله، كـ"عصوان" في "عصا" وإن كانت عن "ياء" أو "واو" **وهو** أكثر من الثلاثيّ، أو ليست منقلبة عن شيء، تقلب ياء، **كـ"رحيان"** في "رحى" و "مُلهيان" في "ملهى" و "حُباريان" في "حبارى" و"حُبليان" في "حُبلى".
(عوضا من ياء أو واو)

وأمّا الممدود، فإن كانت همزته **أصليّة**، تثبت، كـ"قرّاءآن" في "قرّاء" وإن كانت للتّأنيث، **تقلب واوا**، كـ"حمراوان" في "حمراء" وإن كانت بدلا من أصلٍ واوًا أو ياءً، جاز فيه الوجهان، **كـ"كساوان"**و "كساءان".
(من حرف أصلي) (و "رداوان" و"رداءان")

ويجب حذف نونه عند الإضافة، تقول: "جاءني غلاما زيد ومسلما مصرٍ" وكذلك **تُحذف تاء التأنيث** في تثنية "الخصية والألية" . . . .

مثله: أي ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا ولذا لم يقل من جنسه؛ لأنه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى.[دراية: ١٨٩] **مثله:** أي ما يماثله في الوحدة والجنس جميعًا. **وكان ثلاثيا:** أي وقد كان الاسم المقصور ثلاثيا مجردا أو ذا ثلاثة أحرف لا الثلاثي الاصطلاحي، فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه، نحو: "معلى ومصطفى".[دراية: ١٩٠] **وهو:** الواو للحال، أي والحال أن ذلك الاسم المقصور أكثر من الثلاثي.(يوسفية)
كرحيان: في رحى نظير لما كان ألفه منقلبة عن ياء. ملهيان في مُلْهىً نظير لما كان ألفه منقلبة عن واو، وهو أكثر من الثلاثي. وحُبَارَيَان في حباري بالضم نوع من الطير، وهو نظير لما لم يكن ألفه منقلبة عن شيء.[دراية: ١٩٠]
أصلية: غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية، وجمعها سيجيء إن شاء الله تعالى.(إلهامية) **تقلب واوا:** إنما لم يثبت الهمزة بل تقلب واوا لكراهة وقوع صورة علامة التأنيث في الوسط. وأما وقوع التاء في مسلمتان في الوسط فلئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر.[دراية: ١٩٠] **كـ"كساوان":** في القلب، وكساءان في الثبوت. أما الثبوت فلكونها في مكان أصلية باعتبار الإلحاق بها والانقلاب عنها، وأما القلب فلشبهها بهمزة التأنيث في عدم كونها أصلية.[دراية: ١٩١]
ويجب إلخ: قد مرّ وجوب حذف نون المثنى، وكذا الجمع في المجرورات فالإعادة خالية عن الإفادة.[دراية: ١٩١]
تحذف تاء التأنيث: على غير القياس والشذوذ مع جواز إثباتها فيهما على القياس اتفاقا.[دراية: ١٩١]

خاصّة، تقول: "خصيان" و "أليان"، لأنّهما متلازمان، فكأنّهما شيء واحد.

واعلم: أنّه إذا أريد إضافة مثنًّى إلى المثنّى، يُعبّر عن الأوّل بلفظ الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة:٣٨) وذلك؛ لكراهة اجتماع تثنيتين فيما تأكّد الاتصال بينهما **لفظاً ومعنًى**.

فصل (الخامس)

المجموع: اسم دلّ على آحاد (جمع احد) مقصودة بحروف مفردة **بتغيّر مّا**، إمّا لفظيّ، كـــ"رجال" في رجل" أو تقديريّ، كـــ"فُلْك" على وزن "أُسْد" فإنّ مفرده أيضا فُلك، لكنّه على وزن "قُفْل". فـــ"قوم ورهْط" ونحوه (مثل: بقر وإبل وغنم وخيل) وإنْ دلّ على آحاد، لكنّه ليس بجمع؛ **إذ لا مفرد له**. ثمّ الجمع على قسمين: مصحّح: وهو ما لم يتغيّر بناء واحده، ومكسّر: وهو ما يتغيّر بناء واحده. والمصحّح على قسمين: مذكّر، وهو **ما** ألحق **بآخره** "واو" مضموم **ما قبلها**، و"نون" مفتوحة، كـــ "مسلمون" أو"ياء" مكسور ما قبلها و"نون" كذلك؛ . . . .

خاصة: أي دون غيرهما من الأسماء المثنيات التي فيها تاء التأنيث كشجرتين وتمرتين وجارحتين، والقياس أن لا تحذف فيهما لئلا يلزم التباس تثنية المذكر بالمؤنث إلا أنه جاز حذف التاء في تثنيتهما؛ لأنهما متلازمان فكأنهما لشدة اتصالهما شيء واحد فنـــزلتا لذلك منـــزلة المفرد، وتاء التأنيث لا يقع في وسط المفرد.[دراية: ١٩١]

إلى المثنى: أي إلى ضمير مثنى.[دراية: ١٩١]

لفظا ومعنى: أما لفظا فبالإضافة، وأما معنى فلان معنى المضاف جزء معنى المضاف إليه.[دراية: ١٩٢]

بتغير ما: أي تغيّر كان بحسب الصورة إما بزيادة أو نقصان، أو اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة أو حكمًا.[شرح جامي: ٢٦٨] **إذ لا مفرد له**: حتى يقصد الآحاد بحروفه. ثم اعلم أن قوله: "بحروف مفردة" في تعريف الجمع، المراد بتلك الحروف أعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال، ومن حروف مفردة المقدر كما في نسوة، فإنه يقدر له مفرد ولم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام، فإن الفعلة من الأوزان المشهورة للجمع الذي مفرده على وزن "فعال".[دراية: ١٩٢] **ما**: لفظ ما عبارة عن الجمع.

بآخره: أي بآخر مفرده، فالضمير راجع إلى ما. **ما قبلها**: في حالة الرفع لموافقة الواو.

ليدلّ على أنّ معه **أكثر منه**، نحو: "مسلمين"، وهذا في الصّحيح.
مع مفرده

أمّا المنقوص، فتحذف ياؤه، مثل: "**قاضون** وداعون". والمقصور، يحذف ألفه ويبقى ما قبلها مفتوحا؛ ليدلّ على ألف محذوفة، مثل: "**مصطفَون**"، ويختص بأولى العلم.
أي ذوي العقول

وأمّا قولهم: "**سِنُون** وأرضون وثُبُون وقُلُون" فشاذّ.

ويجب أن لا يكون "**أَفعَلَ**" مؤنّثه "فَعلاء" **كـ"أحمر** و حَمراء"، ولا "فَعلان" مؤنّثه "فُعلى" كـ"سكران وسُكرى"، ولا "فَعِيلا" بمعنى مفعول كـ"جريح" بمعنى مجروح، ولا "فُعُولا" بمعنى فاعل كـ "صَبُور" بمعنى صابر.

ويجب حذف نونه بالإضافة، نحو: "مسلمو مصرَ".

أكثر منه: ينبغي أن يقول من جنسه؛ ليكون إشارة إلى إخراج الاسم المشترك، فإنه لا يجمع كما لا يثنى إلا أن يقال لم يقل من جنسه؛ لأنه أراد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا مع قطع النظر عن كونه صحيحا أو ممتنعا فلا يحتاج إلى هذا القيد لإخراج الممتنع.[دراية: ١٩٢] **قاضون**: جمع قاض أصله قاضيُوْنَ فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها لاستثقال الحركة على حرف العلة، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.[دراية: ١٩٣]

مصطفون: جمع مصطفى أصله مُصْطَفَيُوْنَ فقلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ويبقى ما قبل الألف مفتوحا للدلالة على الألف المحذوفة.[دراية: ١٩٣] **وأما قولهم**: جواب عن سؤال مقدر، تقريره: أن هذه القاعدة منقوضة بنحو: "سنة وأرضة وثبة وقلة"؛ لأنها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكور لهذا الجمع أجاب بقوله: "وأما قولهم سنون".(يوسفية) **سنون إلخ**: جمع سنة، أرضون -بفتح الراء وسكون الواو- جمع أرض، ثبون جمع ثبة بالتخفيف بمعنى جماعة الناس، قلون جمع قلة وهي "عودان" يلعب بهما الصبيان.[دراية: ١٩٣] **ويجب إلخ**: هذا بيان لشرائط الاسم الذي كان صفة وأريد جمعه هذا الجمع.[دراية: ١٩٤]

أفعل: أي على صيغة أفعل الذي مؤنثه على صيغة فعلاء. **كأحمر**: فإنه لا يقال أحمرون ليحصل الفرق بين أفعل هذا وبين أفعل التفضيل حيث يجيء الأفعل التفضيل هذا الجمع كأفضلون. ولا فعلان مؤنثة فعلى كسكران سكرى، فإنه لا يقال سكرانون فرقا بين فعلان هذا وبين فعلانة فعلانية، حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون. ولا فعيلا بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح، فإنه لا يقال: "رجال جريحون" إذا كان بمعنى المفعول؛ لأن المذكر فيه معنويّ مع المؤنث فإنه جمع مذكره بالواو والنون فجمع مؤنثه بالألف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا فعولا بمعنى فاعل، كصبور بمعنى صابر، فإنه لا يقال رجال صبورون لما قلنا في جريح.[دراية: ١٩٤]

ومؤنّث، وهو ما أُلحق **بآخره** "ألف" و "تاء"، نحو: مُسلمات.

وشرطه إن كان صفة وله مذكّر، أن يكون مذكّره قد جُمع بالواو والنّون، نحو: "مسلمون".

وإن لم يكن له مذكّر، فشرطه: أن لا يكون مؤنّثا مجرّدا عن التّاء، كـ"الحائض والحامل"

وإن كان اسما (لا صفة) غير صفة جمع بالألف والتّاء بلا شرط، كـ "هندات".

والمكسّر صيغته في الثلاثيّ (المجرّد) كثيرة، تُعرف بالسّماع، كـ "رجال وأفراس وفلوس"، وفي غير الثّلاثيّ على وزن **"فَعَالِل"**و**"فَعَاليْل"** **قياسا**، كما عرفت في التّصريف.

ثمّ الجمع أيضا على **قسمين**: جمع قلّة، (كدنانير) وهو ما يطلق على العشرة فما دونها، وأبنيته: "أَفعُل وأفعَال وأفعِلَة وفِعلَة" وجمعا الصّحيح **بدون اللّام**، كـ"زيدون، ومسلمات".

وجمع كثرة، (كأفراس جمع فرس) وهو ما يطلق على ما فوق العشرة، وأبنيته ما عدا هذه الأبنية.

بآخره: أي بآخر مفرده على حذف المضاف. **وشرطه:** أي شرط الاسم الذي جمع بالألف والتاء.[دراية: ١٩٤]

وإن لم يكن له: أي لذلك المؤنث في الصفة مذكر، جمع بالواو والنون فشرطه أن لا يكون مؤنثا مجردا عن التاء؛ إذ لو جمع المجرد عن التاء بالألف والتاء لزم الالتباس بالألف والتاء كالحائض والحامل، يقال في جمع حائضة التي أريد بها الصفة الحادث: حائضات، فلو قيل في جمع حائض التي أريد بها الصفة الثانية، كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على حوائض، ولم يفعل الأمر بالعكس؛ لأن ما فيه التاء صريحا أليق بالجمع بالألف والتاء مما فيه التاء تقديرا، و كذا الحال في الحامل.[دراية: ١٩٥] **والمكسر:** لما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر، فقال: المكسر صيغة.[دراية: ١٩٥] **فعالل:** كـ"جَعَافِر" و"جَدَاوِل" جمع "جعْفَر" و"جَدْوَل".

فعاليل: كـ"دَنَانير" جمع "دينار". **قياسا:** أي من القياس كما عرفت في التصريف، ولا حاجة ههنا إلى تقدير العلم؛ لأن التصريف صار علما لعلم التصريف.[دراية: ١٩٥] **ثم الجمع:** لما كان للجمع تقسيمان: أحدهما باعتبار اللفظ وهو ما مر، والثاني باعتبار المعنى وأشار إليه بقوله: "ثم الجمع" أي مطلقا لا المكسر خاصة.

قسمين: ويستعمل كلّ منهما في موضع الآخر على سبيل الاستعارة، نحو قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة:٢٢٨) مع وجود "أقْراء".[دراية: ١٩٦] **بدون اللام:** أي بدون لام التعريف، وأما إذا استعملت مع لام التعريف فحكمها ليس كذلك؛ لأن الأصل في المعرف باللام مطلقا -جمعا كان أو مفردا- هو الاستغراق.[دراية: ١٩٦]

فصل (السّادس)

المصدر: هو اسم **يدلّ على الحدث** فقط، **ويشتقّ منه** الأفعال، كـــ"الضرب" و"النصر" مثلا.وأبنيته من الثلاثيّ المجرّد غير مضبوطة، تُعرف **بالسَّماع**، **ومن غيره قياسيّة**، كـــ"الإفعال والانفعال والاستفعال والفعلَلَةِ والتّفعلُلِ" مثلا.

فالمصدر إن لم يكن مفعولا مطلقا، **يعمل عمل فعله**، أعني يُرفع الفاعل إن كان لازما، نحو: "أعجبني قيام زيد" وينصب مفعولا به أيضا إن كان متعدّيا، نحو: "أعجبني ضرب زيد عمروا". ولا يجوز **تقديم معمول المصدر** عليه، فلا يقال: "أعجبني زيد ضربٌ عمروا، ولا عمرواً ضربٌ زيدٌ". ويجوز إضافته إلى الفاعل، نحو: "كرهتُ ضرب زيد عمروًا"، أو إلى المفعول به، نحو: "كرهتُ ضرب عمرٍو زيدٌ".

المصدر: قدمه على سائر متعلقات الفعل؛ لكونه أصلا في الاشتقاق على رأي البصريين، أو لكونه مظنة الأصالة لمكان الاختلاف فيه، بخلاف سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها.[دراية: ١٩٦] **يدل على الحدث:** إنما أدرج الاسم؛ لأن المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى، والحدث هو المعنى دون اللفظ أي الحدث معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر عنه كالطول والقصر.[دراية: ١٩٦]

ويشتق منه: وكذا اشتق من المصدر متعلقات الأفعال؛ لأنه إذا كان أصلا للأفعال يكون أصلا لمتعلقاها أيضاً.[دراية: ١٩٧] **بالسماع:** من العرب ولا يقاس عليه وهي ترتقي عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين، بناء كما عرفت في كتب التصريف. **ومن غيره:** أي من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه.(مولوى فضل حق) **قياسيّة:** أي قياسية أو مقيسة أو ذات قياس.[دراية: ١٩٧]

يعمل عمل فعله: وذلك؛ لأن المصدر إنما يعمل في كونه بتقدير أن مع الفعل، والفعل المقدر إما ماض وإما حال وإما مستقبل، فإذن يعمل بمعنى كل واحد منها، وإنما قيد عمله بقوله: "إن لم يكن مفعولا مطلقا"؛ لأنه إذا كان مفعولا مطلقا فحكمه سيجيء في المتن.[دراية: ١٩٧] **تقديم معمول المصدر:** لأنه في تقدير أن مع الفعل وشيء مما في حيز أن لا يتقدم عليها؛ لأن حرف "أن" موصولة والفعل بعدها صلتها، وشيء مما في حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليها هذا كلام النحاة، وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه عليه؛ لتوسعهم فيها.[دراية: ١٩٨]

وأمّا إن كان مفعولا مطلقا، فالعمل للفعل الّذي **قبله**، نحو: "ضربتُ ضربا عمروا" فــ"عمروا" منصوب بــ"ضربتُ" (في التركيب) (لا بــ"ضرْبا").

فصل (السّابع)

اسم الفاعل: اسم مشتقّ من فعل؛ ليدلّ **على من قام به الفعل** بمعنى الحدوث.

وصيغته من الثّلاثيّ المجرّد على وزن "فَاعِل" كــ"ضارب وناصر". ومن غيره (من غير الثلاثي المجرد) على صيغة المضارع من ذلك الفعل بميم مضموم مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، **كــ"مُدخِل" و"مُستخرِج"** (وهي أتين).

وهو يعمل عمل فعله المعروف إن كان **بمعنى الحال أو الاستقبال، ومعتمدا على المبتدأ،**

قبله: أي قبل المصدر وليس العمل للمصدر؛ لأن المعمول لا يتعلق بالعامل الضعيف إذا وجد العامل القوي، وهذا إذا كان مفعولا مطلقا حقيقة. وأما إذا كان مفعولا مطلقا حكما مجازا نحو: "ضربت ضرب الأمير اللص" فيعمل، نص عليه الرضي في كتابه.[دراية: ١٩٨] **على من قام به الفعل:** احترز به عن اسم المفعول، فإنه اسم مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث، احترز به عن الصفة المشبهة بالفعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث، نحو: "حسن وكريم" وإذا أريد الحدوث قيل: حاسن وكَارِمٌ الآن أو غداً.[دراية: ١٩٨]

وصيغته: أي صيغته اسم الفاعل إنما تعرض لبيان الصيغة مع أنه من وظائف التصريف دون النحو استطراداً وضمنا. وقال بعض الفضلاء: بيان الصفة بعد التعريف تعيين لموضوع الأحكام النحوية.[دراية: ١٩٩]

كمدخل ومستخرج: ذكر المثالين؛ لأن أحدهما على صيغة المضارع ولا يتخالف إلا بالميم مكان حرف المضارعة. والثاني ما يخالفها بحركة الميم أيضاً، وينبغي أن يذكر مثالا ثالثا وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر كــ"متفاضل"[دراية: ١٩٩] **بمعنى الحال أو الاستقبال:** إنما اشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأن عمله لمشابهة المضارع، فيجب أن لا يخالفه في الزمان؛ لأنه لو خالفه فيه لفاتت قوة المناسبة وهو المشابهة لفظاً ومعنى.[دراية: ٢٠٠] **ومعتمدا على المبتدأ:** إنما اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على أحد هذه الأشياء؛ لأنه يقوي بذلك في العمل إما في الصور الثلاثة الأول فلأنه يستعمل في أصل وضعه؛ لأنه صفة في المعنى فلابد له من شيء محكوم به عليه وهو مذكور. وإما في الصورتين الأخريين فلوقوعه موقع ما هو بالفعل أولى. وإنما اشترط قوة جهة الفعل فيه ؛تنبيها على كونه فرعاً في العمل ومنحطا عن الأصل.[دراية: ٢٠٠]

نحو: "زيد قائم أبوه"، أو ذي الحال، نحو: "جاء ني زيد ضاربا أبوه عمروا"، أو موصول، نحو: "مررت بالضارب أبوه عمروًا"، أو موصوف، نحو: "عندي رجل **ضارب** أبوه عمرواً"، أو همزة الاستفهام، نحو: "أقائمٌ زيدٌ"، أو حرف النفي، نحو: "ما قائمٌ زيدٌ" فإن كان بمعنى الماضي، **وجبت الإضافة** معنىً، نحو: زيد ضارب عمرٍو أمس".

هذا إذا كان منكّرا، أمّا إذا كان معرّفا باللام يستوي في **جميع الأزمنة**، نحو: "زيدِنِ الضّارب أبوه عمروِنِ الآن أو غدا أو أمس".

فصل (الثامن)

اسم المفعول: اسم مشتقّ من فعل متعدّ؛ ليدلّ على من وقع عليه الفعل.

وصيغته من الثلاثيّ المجرّد على وزن "مفعول" لفظا، كـ"مضروب" أو تقديرا، **كـ"مقُول" و"مرميّ"**. ومن غيره كاسم الفاعل منه **بفتح** ما قبل الآخر، كـ"مُدخَل" و**"مُستَخرَج"**.

ويعمل عمل فعله المجهول **بالشرائط المذكورة** في اسم الفاعل، نحو: "زيد مضروب غلامه الآن أو غدا أو أمس".

ضارب: فـ"ضارب" عامل لكونه معتمدا على الموصوف وهو رجل. **وجبت الإضافة:** أي إضافته إلى المفعول معنى، أي إضافة معنوية لفوات شرط الإضافة اللفظية وهو إضافة الصفة إلى معمولها؛ لأن اسم الفاعل حينئذٍ غير عامل لانتفاء شرط عمله.[دراية: ٢٠٠] **جميع الأزمنة:** أي الحال والاستقبال والماضي؛ لأن اسم الفاعل حينئذ يجري مجرى الفعل مطلقا، من حيث أنها موصولة، وأصلها أن توصل بفعل إلا أنه عدل إلى الاسم كراهة إدخالها على الفعل.[دراية: ٢٠١] **كـ"مقولٌ ومرميٌّ":** فإن أصلهما مقوُول ومرمويٌ على وزن مفعول.
بفتح: الباء بمعنى مع أي مع فتح ما قبل الآخر. **ومستخرج:** أو تقديرا كـ"مختار" فإن أصله مختير بفتح الياء.[دراية: ٢٠٢]
بالشرائط المذكورة: لعمله من اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال إلا إذا كان معرفا باللام، واشتراط كونه معتمدا على أحد الأشياء الستة المذكورة في اسم الفاعل. وإنما يعمل اسم المفعول بتلك الشرائط؛ لأن عمله لمشابهة الفعل المجهول مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل، فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشرائط فلا يعمل إلا بتلك الشرائط.[دراية: ٢٠٢]

فصل (التاسع)

الصّفة المشبّهة: اسم مشتقّ **من فعل لازم**؛ ليدلّ على من قام به الفعل بمعنى الثّبوت،**وصيغتها** على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول، وإنّما تُعرف بالسّماع كـ"حَسَن وصعْب وشُجَاع وشريف وذلول". وهي **تعمل** عمل فعلها مطلقا بشرط الاعتماد المذكور.

ومسائلها: ثمانية عشر؛ لأنّ الصّفة إمّا **باللام**، أو **مجرّدة** عنها، ومعمول كلّ واحد منهما إمّا **مضاف**، أو **باللّام**، أو مجرّد **عنهما**، فهذه ستّة، والمعمول في كلّ واحد منها إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور، **فذلك ثمانية عشر**.

وتفصيلها نحو: "جاء ني زيد الحسن وجهُه" **ثلاثة** أوجه، وكذلك "الحسن الوجهُ"

المشبّهة: أي الصفة التي تشبه اسم الفاعل في أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث.(مولوى فضل حق)
من فعل لازم: احترز بقوله: "لازم" عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وأفعل التفضيل المشتق من المتعدي، ليدل على من قام به الفعل بمعنى الثبوت. خرج بالقيد الأول أسماء الزمان والمكان والآلة، وبالقيد الثاني اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم واسم التفضيل المشتق من اللازم كـ"ذاهب وأفضل".[دراية: ٢٠٢] وصيغتها إلخ: لأن صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل والمفعول؛ ولأن صيغتها سماعية لا قياسية فقوله: "إنما تعرف بالسماع" خبر بعد خبر لقوله: وصيغتها.[دراية: ٢٠٢] تعمل إلخ: أي من غير اشتراط الزمان؛ لأن اشتراط الزمان فيها يوجب إخراجها عن كونها صفة مشبهة؛ لأنها وضعت للثبوت، والزمان مستلزم للحدوث، ولما توهم من عدم الاشتراط لعملها عدم الاعتماد أيضاً، مع أن الاعتماد شرط لعملها، دفعه بقوله: بشرط الاعتماد المذكور.[دراية: ٢٠٣]
مسائلها: أي أقسامها، والضمير راجع إلى الصفة المشبهة. باللام: أي إما أن يكون متلبسة باللام.
مجردة: مثل: وجها وحلقا ورأسا. مضاف: مثل: وجهه وحلقه ورأسه. باللام: مثل: الوجه والحلق والرأس.
عنهما: أي من الإضافة واللام. فذلك ثمانية عشر: قسما جملة مستأنفة كأن سائلا يسأل كم كانت الأقسام؟ فقال: فذلك ثمانية عشر. وتفصيلها: أي تفصيل مسائل الصفة المشبهة ثمانية عشر، نحو: جاءني زيد الحسن وجهه، الصفة باللام والمعمول بالإضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. ثلاثة: أي وهذه ثلاثة بالإضافة مرفوعا ومنصوبا ومجروراً، وحسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية، أو بالنصب على التشبيه بالمفعول، أو بالجر على الإضافة. وحسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول باللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، وحسن وجه بالوجوه الثلاثة من الإعراب.[دراية: ٢٠٣]

والحسن وجهٌ، وحسن وجهِه، وحسن الوجهَ وحسن وجهٌ".

وهي على خمسة أقسام: منها **ممتنع** "الحَسَنُ وجْهِه، و الحَسَنُ وجْه".

ومختلف فيه: "حَسَنُ وجهِه". **والبواقي** أحْسَنُ إن كان فيه ضمير واحد، وحَسَنٌ إن كان فيه ضميران، **وقبيح** إن لم يكن فيه ضمير.

والضّابطة أنّك متى رفعت بها معمولها، فلا ضمير في الصّفة، ومتى نصبت أو جررت، ففيها ضمير الموصوف، نحو: زيدٌ حسن وجهِه.

فصل (العاشر)

اسم التّفضيل: اسم مشتقّ من فعل؛ ليدلّ على الموصوف بزيادة على غيره.

وصيغته: "أفعَلُ" **فلا يبني** إلاّ من الثّلاثيّ المجرّد الذي **ليس بلون ولا عيب**، . . . .
غالبا

ممتنع: إنما كان هذا القسم ممتنعا؛ لأن الإضافة ههنا غير مفيدة للتخفيف، مع أن الثاني يتضمن إضافة المعرفة إلى النكرة، وهو خلاف وضع الإضافة فإنها وإن كانت لفظية، لكنها جارية مجرى المعنوية فكما لا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة فيها، كذا لا يجوز في اللفظية.[دراية: ٢٠٤]

مختلف: فقال بعضهم: بعدم جوازه؛ لأن الإضافة تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وقال بعضهم: بجوازه ومنعوا استلزام إضافة الشيء إلى نفسه؛ لكون الحسن أعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الأكثر.

والبواقي: ثلاثة أقسام قسم منها أحسن، إن كان في الصفة المشبهة ضمير واحد لحصول المقصود، وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قلّ ودلّ. وقسم منها حسن إن كان في الصفة المشبهة ضميران لحصول المقصود. وإما عدم أحسنيته لوجود الزيادة عليه. وقسم منها قبيح إن لم يلحق في الصفة المشبهة ضمير لعدم حصول المقصود، وهو الربط بالموصوف لفظاً، ولما لم يكن وجود الضمير ظاهرا في الصفة لظهوره في المعمول، مسّت الحاجة إلى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير وعدمه فأشار إليها بقوله: والضابطة إلخ.[دراية: ٢٠٤]

وقبيح: لعدم المحتاج إليه وهو الضمير. **فلا يبني إلخ**: فلا يبنى من الرباعي نحو: "دحرج"، ولا عن مزيد الثلاثي نحو: "أخرج"، وذلك لاستحالة بناء أفعل منهما؛ لأنه لو نقص لاختلف لفظا ومعنى، أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلأنه لو "أخرج" من استخرج" لم يفهم أنه كثير الخروج أو كثير الاستخراج، ولو لم ينقص لازداد على بناء أفعل.[دراية: ٢٠٥]

ليس بلون ولا عيب: لأن منهما يبنى أفعل للصفة فلو بني منهما أفعل للتفصيل لالتبس أحدهما بالآخر.[دراية: ٢٠٦]

نحو: "زيد أفضل النّاس". بالإضافة

فإن كان زائدا على الثلاثيّ، أو كان لونا أو عيبا، يجب أن يبني "أفعَل" من ثلاثيّ مجرّد؛ ليدلّ على مبالغة وشدّة وكثرة، ثمّ يذكر بعده مصدر ذلك الفعل منصوبا على التمييز، كما تقول: "هو أشدّ استخراجا" و"أقوَى حُمرةً" و "أقبح عَرَجاً". أي بعد أفعل بين النسبة أو الفاعل

وقياسه أن يكون **للفاعل** كما مرّ، وقد جاء للمفعول قليلاً، نحو: "أعذر وأشغَل وأشهر".

واستعماله على ثلاثة أوجه: إمّا مضاف، كـــ "زيدٌ أفضل القوم" أو معرّف باللام، نحو: "زيد الأفضلُ" أو بــــ "مِنْ" نحو: "زيد أفضل من عمرٍو". أي لام العهد

ويجوز في الأوّل: **الإفراد، ومطابقة** اسم التفضيل للموصوف، نحو: "زيد أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، وأفضلا القوم، و"الزيدون أفضل القوم، وأفضلوا القوم".

وفي الثاني **يجب المطابقة**، نحو: "زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون".

للفاعل: لا للمفعول، وذلك؛ لأن التفضيل إنما يكون لمن له تأثير في الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل، ولأنه لو يبني لكل منهما يلزم الالتباس ولو رجح المفعول لبقي أكثر الأفعال بلا تفصيل؛ لأنه في أكثر الأمور للفعل اللازم.

واستعماله إلخ: اعلم أنه قد جاء استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة إذا كان بمعناه في كلام الله عزوجل قال تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة:٨) ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾ (البقرة:٨٣) إلى غير ذلك من الآيات ولاحاجة إلى التأويل؛ لأن قواعد النحو تابعة لكلام الفصحاء ولا عكس فينبغي أن يؤوّل القاعدة.(محمد حسين)

ويجوز إلخ: وجه الجواز أنه موافق لــ"أفعل من" في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما، ومطابقة اسم التفضيل للموصوف؛ لكونه مخالفا لــ"أفعل" من حيث وجود الإضافة وعدمها في أفعل.[دراية: ٢٠٨]

الإفراد: على تقدير قصد الزيادة على من أضيف إليه وكذا التذكير مع وجود التأنيث للموصوف.(يوسفية)

ومطابقة: في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. **يجب المطابقة:** [للموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث] لوجوب مطابقة الصفة مع موصوفها، مع عدم وجود المانع، وهو الامتزاج بــ"من" التفضيلية لفظاً أو معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها، بخلاف المضاف لامتزاجه بمن التفضيلية معنى حيث ذكر المفضل عليه بعده، وبخلاف المستعمل بــ"من" لامتزاجه بها لفظاً.[دراية: ٢٠٨]

وفي الثّالث **يجب كونه** مفردا مذكّرا أبدا، نحو: "زيد وهند والزيدان والهندان، والزيدون
وفي الاستعمال الثالث
والهندات أفضل من عمرو".

وعلى الأوجه الثّلاثة يضمر فيه الفاعل، وهو يعمل في ذلك المضمر، **ولا يعمل** في المظهر
الذي هو فاعل
أصلا ، **إلاّ في مثل قولهم**: "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحْل منه في عين زيد" فإنّ "الكحْل" فاعل لِـــ"أحسَنَ"، **وههنا بحث.**

يجب كونه إلخ: في أحوال الموصوف كلها وإنما وجب كونه مفردا مذكرا؛ لأن "من" التفضيلية بمنـــزلة الجزء من اسم التفضيل، لكونها هي الفارق بين أفعل التفضيل وأفعل الصفة فكأنها من تمام الكلمة، فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها به في وسط الكلمة، ولحوق علامة التأنيث والتذكير والتثنية والجمع مختص بآخر الكلمة دون وسطها.[دراية: ٢٠٨] **ولا يعمل إلخ:** كما لا يعمل في المفعول المضمر، فالحاصل أن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول مظهراً كان أو مضمرا، إذا لم يكن بواسطة حرف الجر، ويعمل في الفاعل المضمر بلا شرط؛ لأن العمل في المضمر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ، فلا يحتاج إلى قوة العامل. وفي الفاعل المظهر بشرط أشار إليه في المتن؛ لأن العمل في المظهر قويّ فاحتيج إلى الشرط.[دراية: ٢٠٨]

إلا في مثل قولهم إلخ: استثناء من قوله: ولا يعمل في المظهر أي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر إلا إذا كان في اللفظ جاريا على الشيء بأن يكون صفة له أو خبرا عنه أو حالا وهو في المعنى لمسبب ذلك الشيء أي لمتعلقه، مفضل باعتبار ذلك الشيء، ومفضل عليه أي على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منفياً. فأحسن في المثال المذكور جرى في اللفظ على الشيء وهو رجل حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسببه أي لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه، أي الكحل أحسن من الكحل لكن باعتبارين: أما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل، وهو رجلا حيث نفي كونه مفضلا باعتبار عين رجل، وأما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلاً عليه في عينه. فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه. ونظيره قوله ﷺ: "ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه عشر ذي الحجة".[دراية: ٢٠٩] **وههنا بحث:** وهو أنه يجوز في هذه المسألة أن يقال بعبارة أخرى أخصر من الأولى، مع كون معناهما واحدا، وهي "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد" فاختصاره بحذف المضاف من مجرور "من" وهو العين إذا التقدير من كحل عين زيد؛ لأن المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين. وأيضاً يجوز أن يقال: فيها عبارة ثلاثة وهي ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل بتقديم ذكر العين على اسم التفضيل من غير ذكر من معها.[دراية: ٢١٠]

القسم الثّاني: في الفعل

وقد سبق تعريفه، وأقسامه **ثلاثة**: ماضٍ ومضارع وأمر.

الأوّل، الماضي: وهو فعل دلّ على زمان قبل زمانك، وهو مبنيّ على الفتح إن لم يكن معه ضمير مرفوع متحرّك، ولا "واو" كـــ"ضرب"، ومع الضّمير المرفوع المتحرّك على السّكون، كـــ"ضَربتَ ُ ِ"، وعلى الضمّ مع الواو، كـــ"ضربوا".

الثّاني، المضارع: وهو فعل يشبهُ الاسمَ **بإحدى حروف** "أتَين" في أوّله **لفظا** في اتّفاق الحركات والسّكنات، نحو: "يضرب" و"يستخرِج" فهو **كـــ"ضارب"** و**"مسْتخْرِج"** وفي دخول **لام التّأكيد** في أوّلهما، تقول: "إنّ زيدا لَيَقُوُم" كما تقول: "إنّ زيدا لقائم" وفي تساويهما في عدد الحروف، ومعنًى في أنّه مشترك بين الحال و الاستقبال كاسم الفاعل؛ ولذلك سمّوه مضارعا. و"السّين وسوف" تُخصِّصه بالاستقبال، نحو: "سيضرب، وسوْف يَضرب"، **واللّام المفتوحةُ** بالحال، نحو: "لَيضرب".

الباء للسببية — لفظا — أي مختصة بالحال

القسم الثاني في الفعل: لما فرغ عن القسم الأول في الاسم وذكر أحكام قسميه من المعرب والمبني في بابين وخاتمة، شرع في القسم الثاني في الفعل فقال: القسم الثاني في الفعل.[دراية: ٢١٠] **ثلاثة:** إنما انحصر الفعل في الأقسام الثلاثة؛ لأن الفعل لا يخلو إما أن يكون إخباريا أو إنشائيا فإن كان الأول فلا يخلو، إما أن يتعاقب على أوله أحد الزوائد الأربع، أو لا، فإن لم يتعاقب على أوله فهو الماضي، وإن تعاقب فهو المضارع، وإن كان إنشائيا فهو الأمر.[دراية: ٢١٠] **بإحدى حروف أتين:** في أوله أي بسبب زيادة أحد الحروف الأربعة التي مجموعها "أتين" في أول المضارع لقصد المضارع.[دراية: ٢١١] **لفظا:** لما كان المضارع يشبه الاسم بأحد حروف أتين في أوله من جهتين اللفظي والمعنوي، أشار إلى بيانهما بقوله: "لفظا" أي من حيث اللفظ.[دراية: ٢١٢] **كضارب ومستخرج:** إنما أورد مثالين؛ لأن في الأول ثلاث حركات وسكونا واحدا، وفي الثاني أربع حركات وسكونين.[دراية: ٢١٢] **لأم التأكيد:** ويسمى لام الابتداء أيضاً. **واللام المفتوحة:** تخصصه بالحال، نحو: ليضرب، ولقائل أن يقول: لو كان اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لمكان المنافاة بينهما، والتالي =

وحروف المضارعة مضمومةٌ في الرباعي، نحو "يُدَحرِجُ" و "يُخرِجُ"؛ لأنّ أصله يُأَخرِج، ومفتوحة في ما عداه، كـ"يضرب، و يستخرج".

وإنّما أعربوه مع أنّ **أصل الفعل البناء**؛ لِمُضارَعتِه، أي لمشابَهتِه الاسم في ما عرفتَ.

وأصل الاسم الإعراب، **وذلك** إذا لم يتّصل به نون تأكيد ولا نون جمع المؤنّث. (أي المضارع)

وإعرابه ثلاثة أنواع: رفع و نصب وجزم، نحو: "هو يضربُ، ولن يضْرِبَ، و لم يضْرِب". (كإعراب الاسم)

فصل أصناف إعراب الفعل:

وهي أربعة:

الأوّل: أن يكون الرّفع بالضّمة، والنّصب بالفتحة، والجزم بالسّكون، ويختصّ **بالمفرد الصّحيح**

= باطل لقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى:٥) و﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم:٦٦) فالمقدم مثله؟ ويمكن أن يجاب عنه بأن اللام تفيد التأكيد والحال، وفي الآيتين قد جرد بمعنى التوكيد.[دراية: ٢١٢]

وحروف المضارعة: أي الحروف التي يصير الماضي بزيادتها في أوله مضارعا مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه. وإنما فتحوا حرف المضارعة في غير الرباعي مطلقا، لخفة الفتحة وضموها فيه؛ لأن الرباعي فرع الثلاثي، والضم أيضاً فرع الفتحة؛ لأن الضم ثقيل والفتح خفيف، والثقيل فرع الخفيف، فناسب الضم له.[دراية: ٢١٣]

أصل الفعل البناء: أي الأصل في الفعل البناء؛ لأنه لم يوجد فيه، أي في الفعل ما يقتضي الإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا ما يوجب العدول عن الأصل وهو المشابهة التامة؛ لمضارعته أي لمشابهة المضارع الاسم مشابهة تامة فيما عرفت آنفا من وجوه المشابهة باسم الفاعل.[دراية: ٢١٣]

وذلك: أي إعراب المضارع إذا لم يتصل به أي بالمضارع نون تأكيد ثقيلة كانت أو خفيفة، ولا يتصل به نون جمع مؤنث؛ لأنه إذا لم يتصل به أحدهما صار مبنيا. إما بناءه في الصورة الأولى، فلأنه بدخول نون التأكيد يصير مشابها بالماضي؛ إذ هو الأصل في لحوق الضمائر المتحركة وليس بأصل في لحوق الضمائر الساكنة. ولهذا لم يعتبر مشابهة يضربان ويضربون بـ"ضربا وضربوا".[دراية: ٢١٣]

فصل: لما فرغ عن بيان تعريف المضارع وأحكامه شرع في بيان أصناف إعرابه.

أصناف: جمع صنف بمعنى النوع والقسم. **بالمفرد الصحيح إلخ:** إنما قال: "بالمفرد" احتراز عن التثنية والجمع، وفي تقييده بالصحيح احتراز عن الناقص، نحو: يدعو ويرمي ويخشى، وبغير المخاطبة عن نحو: تضربين.[دراية: ٢١٤]

غير المخاطبة، تقول: "هو يضربُ" "لن يضربَ" و"لم يضربْ".

والثّاني: أن يكون الرّفع بثبوت النّون، والنّصب والجزم بحذفها، ويختصّ بالتثنية وجمع **المذكّر**، والمفردة المخاطبة صحيحا كان أو غيره، تقول: هما يفعلان، وهم يفعلون، وأنتِ تفعلين، ولن يّفعلا، ولن يّفعلوا، ولن تفعلي، و لم تفعلا، **ولم تفعلا، و لم تفعلي**. (أي بحذف النون)

والثّالث: أن يكون **الرّفع** بتقدير الضمّة، **والنّصب بالفتحة لفظا**، والجزم بحذف اللام، ويختصّ بالناقص اليائيّ **والواويّ غير التثنية** والجمع والمخاطبة، تقول: "هو يَرمِي ويَغزُو، ولن يرمِيَ و يغزوَ، و لم يرمِ و يغزُ".

والرّابع: أن يكون الرّفع بتقدير الضّمّة، والنّصب بتقدير الفتحة، والجزم بحذف اللام، ويُختصّ بالناقص الألفيّ غير تثنية وجمع ومخاطبة، نحو: "هو يَسعى ولن يَسعى و لم يسعَ".

فصل المرفوع: عامله معنويّ، وهو تجرّده عن الناصب والجازم، نحو: "**هو يَضربُ**

المذكر: غائبا كان أو مخاطبا. **ولم تفعلوا ولم تفعلي:** في الجزم، وإنما جعلت إعراب هذه الأمثلة بالحروف؛ لأنها شابهت صورة المثنى والمجموع في الأسماء، وسقطت النون حال الجزم؛ لأنها بمنـــزلة الحركة في المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا في حال الجزم؛ لأن النون التي في التثنية والجمع، إنما يكون عوضا عن الرفع كما بين في التصريف. ولما سقط الأصل الذي هو الرفع بالجازم يسقط الفرع بالطريق الأولى، وإنما حذفت النون حال النصب لكون النصب في الأفعال بمنـــزلة الجر في الأسماء فكما يتبع النصب في الأسماء كذلك يتبع الجزم في الأفعال.[دراية: ٢١٤] **الرفع:** لثقل الضمة على الواو والياء.

والنصب بالفتحة لفظا: حقيقة أو حكما فإن الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ، ولذا يكون الوقف بالإشمام والروم والنقل وليستا تقديريتين على ما وهم لما عرفت من معنى التقدير.[شرح ملا جامي]

والواوي: فيه احتراز عن الناقص الألفي، وحكمه سيجيء.

غير تثنية إلخ: في تقييد الناقص بغير هذه الثلاثة، احتراز عما إذا كان الناقص واحدا منها.[دراية: ٢١٤]

هو يضرب: فإن "يضرب" مثلا واقع موقع الاسم؛ لأن المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح أن يكون ابتداء كلامه بالاسم أو بالفعل، فإذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقع الاسم.

ويَغزُو ويَرمِي ويَسعى".

فصل المنصوب: عامله خمسةُ أحرُف: "أنْ، ولنْ، وكَيْ، وإذَنْ، وأنْ المقدّرة" نحو: "أريد أنْ تُحسنَ إليّ" و "أنا لنْ أضربك" و"أسلمتُ كَي أدخُل الجَنّة" و "إذَنْ يغْفرَ الله لَكَ".

وتُقَدَّر "أنْ" في سبعة مواضع: (١) بعد "حتّى" نحو: "أسلَمْتُ حتّى أدخُل الجنّة" (٢) ولام "كَي" نحو: "قام زيد ليَذْهَبَ" (٣) **ولام الجَحد،** نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال:٣٣) (٤) **والفاء الواقعة** في جواب الأمر والنّهي والاستفهام والنفي والتمنّي والعرض، نحو: "أسلِمْ فَتَسلِم، ولا تَعصِ **فَتُعذّب**، وهل تعَلَّم فتنجُو وما تزورنا فنُكرِمُكَ، ولَيْتَ لِي مالا فأُنفِقُه، وألا تنزِلُ بنا فتُصيب خَيرا" (٥) وبعد الواو الواقعة في جواب هذه الأشياء كذلك، نحو: "أسلِمْ وتَسلم" إلى آخر الأمثلة، (٦) وبعد "أو" بمعنى "**إلى أن**" أو "إلاّ أن" نحو: "لأحبسنّكَ أو تُعطِيني حقّي" (٧) وبعد واو العطف إذا كان المعطوف عليه **اسما** صريحا، نحو: "أعْجَبَني قِيامُك وتَخرُجَ".

وتقدر أن: لما فرغ عن تعداد العوامل وتمثيلها إلا أنه لم يمثل؛ لأن مقدرة اكتفاء بما يمثل لها في مواضع تقدر بعدها شرع في بيان تلك المواضع فقال: ويقدر أن في سبعة مواضع إلخ.[دراية: ٢١٦] **ولام الجحد:** أي بعد لام الجحد وهي التي تكون لتأكيد النفي، ويختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كانت ماضية لفظا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال:٣٣) أو معنى نحو: لم يكن ليذهب.[دراية: ٢١٦]

الفاء الواقعة إلخ: إنما قدر أن بعد الفاء والواو إذا وقعت بعد الإنشاء؛ لأنهما عاطفتان وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء فأوّل الإنشاء.[دراية: ٢١٦] **فتعذب:** أي لا يكن منك عصيان فتعذب من الله تعالى.

إلى أن إلخ: أي إلى أن تعطني أو إلا أن تعطني حقي.

اسما: لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو: "أعجبني قيامك" وتخرج بتقدير أن؛ ليكون في تأويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم. ومنهم من قيد الاسم بالتصريح ليخرج، نحو: "أعجبني أن يضرب زيد ويشتم"، فإنه حينئذٍ لا يقدر "أن"؛ لجواز عطف على مدخول "أن" ونصبه بكلمة "أن" السابقة. وفيه نظر؛ لأنه يشكل نحو: أعجبني =

ويجوز **إظهار** "**أن**" مع لام "كي" نحو: "أسلمتُ لأن أدخُل الجنّة"، ومع واو العطف، نحو: "أعجبني قيامُك وأن تَخرُج"، ويجب إظهار "أن" في لام "كي" **إذا اتّصلت** بـــ"لا" النّافية، نحو: لئلاّ يعلَم".

واعلم: أنّ "أنْ" الواقعة بعد العلم ليست هي الناصبة للفعل المضارع، وإنّما **هي المخفّفة من المثقّلة**، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾ (المزمل: ٢٠) أي أنه سيقوم

و "أن" الواقعة بعد الظنّ جاز فيه الوجهان: **أن تُنصبُ بِها**، وأن تجعلَها كالواقعة بعد العلم، نحو: "ظَنَنتُ أن سَيَقُومُ".

فصل المجزوم: عامله "لم ولّما ولام الأمر ولا" في النّهي وكَلِم المجازات، وهي: "إن ومهما وإذ ما وحيثُما وأين ومتى وما ومنْ وأيّ و أنّى وإن" المقدّرة، نحو: "لم يضرب ولّما يضرب وليضرب ولا تضرب وإن تضرب أضرب" إلى آخرها.

= إنك إنسان" فإنه يجب فيه تقدير "أن"، فالأولى أن لا يقيد الاسم بالتصريح، ويمنع كون المعطوف عليه في أعجبني أن يضرب زيدا ويشتم اسما، بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف.[دراية: ٢١٦]

إظهار أن: إنما جاز إظهار "أن" في هذه الصور؛ لأن لام كي وحروف العطف تدخل على الأسماء الصريحة فيصح أن تدخل على الفعل مع "أن"؛ لأنه بتقدير الاسم.

إذا اتصلت: بــلا الناهية أي إذا كان قبل لام كي تحرزا عن اللام.(إلهامية) هي المخفّفة: لمناسبة للعلم وما هو بمعناه؛ لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم، لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أن بعدهما غير معلوم التحقيق، وكون العلم دالاً على أن ما بعده معلوم التحقيق.[دراية: ٢١٧]

من المثقّلة: لمناسبة للعلم بخلاف الناصبة فإنها للرجاء والطمع فلا يناسب العلم.[شرح ملا جامي]

أن تنصب بها: على أن تجعلها مصدرية وأن تجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو: ظننت أن سيقوم بالنصب على أنه مصدرية ناصبة لإمكان الجمع بين دلالتها وبالرفع على أنه مخففة من المثقلة؛ لجواز كونها بمعنى علمت.[دراية: ٢١٨]

واعلم: أنّ "لمْ" تقلّب المضارع ماضيا **منفيّا**، و"**لمّا**" **كذلك**، إلاّ أنّ فيها توقّعا بعده، ودواما قبله، نحو: قام الأمير لّما يركب.

وأيضا يجوز حذف الفعل **بعد "لمّا"** خاصّة، تقول: "ندم زيد ولمّا" أي ولمّا ينْفعُه النّدَم. ولا تقول: "ندم زيد ولم" (الواقع).

وكلمة المجازاة:

وأمّا كلم المجازات حرفاً كانت أو اسماً، فهي تدخل على الجملتين؛ **لتدلّ** على أنّ الأولى سبب للثّانية، **وتسمّى الأولى شرطاً**، والثّانية جزاءً.

ثمّ إن كان الشّرط والجزاء مضارعَين، يجب الجَزم **فيهما** لفظا، نحو: "إن تُكرِمْني أُكرِمْكَ".

واعلم إلخ: لما فرغ عن تعداد الجوازم وتمثيلها شرع في بيان معنيها. **منفيا:** صفة ماض أو حال من المفعول أي حال كون المضارع منفياً نحو: "لم يضرب زيد" معناه ما ضرب وإن كان لفظه مضارعاً.[دراية: ٢١٩]

ولما كذلك إلخ: أشار المصنف هذه العبارة إلى ما يختص بـــ"لما" بعد اشتراكهما فيما ذكر بقوله إلا أن فيها أي في "لّما" دون "لم" توقعا بعده أي ينفي بها فعل مترقب متوقع غالبا تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: لما يركب. وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: "ندم زيد" ولما ينفعه الندم. ودواما قبله أي استمرارا وامتدادا قبله يعني استمرار الفعل الذي ينفي بها من الابتداء إلى زمان التكلم بها تقول: ندم فلان ولم ينفعه الندم أي عقيب ندمه، ولا يلزم استمرار عدم انتفاء الندم إلى زمان التكلم.[دراية: ٢١٩] **بعد لما:** إن دل عليه دليل خاصة أي دون لم يعني لا يجوز حذفه بعد لم؛ لأن أصل لما لم زيد عليها "ما" فناب مناب الفعل.[دراية: ٢١٩]

لتدل إلخ: يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (النحل:٥٣) جواب المبتدأ لتضمنه معنى الشرط وهو "ما" الموصولة أي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى، ولا يستقيم سببية الأول للثاني؛ لأنه لنعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست سببا لصدور النعمة من الله سبحانه وتعالى بل الأمر بالعكس، فإن صدورها من الله سبب لحصولها بهم. والجواب عنه أن المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والإخبار عنه أي وما بكم من نعمة فيحكم ويخبر بها من الله تعالى.[دراية: ١١٩] **وتسمى الأولى شرطا:** لأنه مشروط لتحقق الثاني وتسمي الثانية جزاء؛ لأنه يبتني على الأولى ابتناء الجزاء على الفعل.[دراية: ٢٢٠] **فيهما:** [أي في الشرط والجزاء جميعا] لوجود الجازم وكون المضارع معربا قابلا للجزم بكلم المجازاة، وعن سيبويه أن الجزاء مجزوم بها وبالشرط جميعاً.[دراية: ٢٢٠]

وإن كانا ماضيَين، **لم تعمل فيهما لفظا**، نحو: "إن ضربتَ ضربتُ".

وإن كان الجزاء وحده ماضيا، يجب الجزم **في الشّرط**، نحو: "إن تضربْني ضربتُك". وإن كان الشّرط وحده **ماضيا**، جاز **في الجزاء الوجهان**، نحو: "إن جئتني أكرمُك".

واعلم: أنّه إذا كان الجزاء ماضيا بغير "قد" **لم يجز الفاء فيه**، نحو: "إن أكرمْتني أكرمْتك" قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَه' كَانَ آمِناً﴾ (آل عمران:٩٧)

وإن كان مضارعا مثبتا أو منفيّا بـــ"لا" جاز **فيه الوجهان**، نحو: "إن تضربْني أضربْك، أو فأضربْك" و "إن تَشتِمني لا أضربْك، أو فلا أضربْك". وإن لم يكن الجزاء أحد القسمين المذكورين، **فيجب الفاء فيه**، وذلك في أربع صور:

الأولى: أن يكون الجزاء ماضيا مع "قد" كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّه' مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف:٧٧)

لفظا: لأن الماضي مبني، فلا يظهر فيه أثر العامل. **في الشرط:** لا في الجزاء لما قلنا، وعن بعضهم يجب الرفع في الشرط إذا كان الجزاء ماضيا فقط، وهذا ضعيف الوجوه في الشرطية لم يأت في الكتاب الكريم. وقيل: لا يجيء إلا في ضرورة الشعر؛ لأنه في صورة سببية المستقبل للماضي مع أن تأثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيد.[دراية: ٢٢٠] **ماضيا:** وكان الجزاء مضارعا. **في الجزاء الوجهان:** الجزم والرفع، أما الجزم وهو الأفصح؛ فلكونه قابلا وأما الرفع؛ فلأنه لما بطل الجزم في الشرط لكونه ماضيا يبطل في الجزاء أيضاً تبعا له.[دراية: ٢٢٠] **واعلم:** لما فرغ عن بيان صور جزم الجزاء وعدم انجزامه، شرع في بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال: واعلم أنه إلخ.[دراية: ٢٢٠] **لم يجز الفاء فيه:** لتأثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة إلى الربط بالفاء.[دراية: ٢٢٠]

فيه الوجهان: الإتيان بالفاء وتركها؛ لأن حرف الشرط غير مؤثر في تغير معناه كما كانت مؤثرة في الماضي فتوتى بالفاء، ومؤثرة في تغير المعنى خاصة حيث يكون بمعنى الاستقبال، فيترك الفاء لوجود تأثير حرف الشرط من وجه وإن لم يكن التأثير قويا.[دراية: ٢٢١] **فيجب الفاء فيه:** أي في الجزاء في جميع هذه الصور، وجه الوجوب أن حرف الشرط غير مؤثر فيه معنى؛ لأنه لم تجعله بمعنى الاستقبال ولا لفظا؛ لأنه لم يجعله مجزوما فوجبت الفاء؛ لتدل على أنه جواب الشرط. والضابطة ههنا أن حرف الشرط إن كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء فيه وإن كانت تحتمل التأثير وعدمه جاز فيه الوجهان وإن كانت غير مؤثرة قطعا يجب دخول الفاء عليه.

والثّانية: أن يكون الجزاء مضارعا منفيّا بغير "لا" كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. (آل عمران:٨٥)

والثّالثة: أن يكون جملة اسميّة، كقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام:١٦٠)

والرّابعة: أن يكون جملة إنشائيّة، إمّا أمراً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ (آل عمران:٣١)

وإمّا نهيا، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (الممتحنة:١٠)

وقد يقع "إذا" مع الجملة الاسميّة التي وقعت جزاء موضع الفاء، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم:٣٦)

وإنّما تُقدَّر "إن" بعد الأفعال الخمسة **التي هي الأمر**، نحو: "تَعَلَّمْ تنج"، والنهي، نحو: "لا تَكذِبْ يكن خيراً لّك" أي أن لا تكذب والاستفهام، نحو: "هل تزورنا نُكرِمْكَ"، والتمنيّ، نحو: "لَيتَك عندي أخدِمْك"، والعرضُ، نحو: "**ألا تنزِل بِنا** تُصِب خيرا".

إمّا نهيا: أو استفهاما، كقولك: "إن تَركتَنا فمن يرحَمُنا" أو دعاء، كقولك: "إن أكرمتنا فيرحَمُكَ الله".

وقد يقع "إذا": التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء أي في محل الفاء؛ لأن "إذا" للمفاجأة تدل على التعقيب كالفاء؛ لأن "إذا" للمفاجأة مبنية على حدوث أمر عادي، فأشبه الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالبا. وإنما قال: "مع الجملة الاسمية" فلا تقع موقع الفاء في غيرها، وفي كلمة "قد" المفيدة للتقليل إشارة إلى أن وقوع الفاء أكثر وفي قوله موضع الفاء إشعار بأن "إذا" و"الفاء" لا يجتمعان. ولهذا لم يقل وقد يكتفي بـ"إذا" مع الجملة الاسمية مع أنه أخصر.[دراية: ٢٢٢]

وإنما تقدر أن: لما ذكر معاني الجوازم الملفوظة أراد أن يذكر المواضع التي يقدر إن الشرطية التي ينجزم بها المضارع بعدها فقال: وإنما تقدر أن إلخ.[دراية: ٢٢٢] **التي هي الأمر:** تحقيقا أو قوة ليدخل فيه نحو: حسبك يتم الناس فإن حسبك ينزل منزلة اكتف فكأنه قال اكتف يتم الناس.[دراية: ٢٢٢]

ألا تنزل بنا إلخ: أي إن تنزل بنا تصب خيرا؛ لأن كلمة العرض وهي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الإثبات فقدر الشرط مثبتا مع أنه منفي لا يدل على الإثبات.[دراية: ٢٢٢]

وبعد النفي **في بعض المواضع**، نحو: لا تَفعلُ شرًّا يكن خيرًا لك.

وذلك إذا قصد أنّ الأوّل سبب للثاني، كما رأيت في الأمثلة، **فإنّ معنى** قولنا: "تَعلَّمْ تَنجُ" هو: إن تَتَعلَّمْ تنج، وكذلك البواقي، **فلذلك** امتنع قولك: "لا تَكفُرَ تدخُل النار" لامتناع السببيّة؛ إذ لا يصحّ أن يقال: إن لا تَكفر تدخل النّار.

الثّالث: الأمر

وهو صيغة يطلب بها **الفعل** من الفاعل المخاطب، **بأن تحذف** من المضارع حرف المضارعة، ثمّ تنظر فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا، زدتَّ همزة الوصل **مضمومة** إن انضمّ ثالثُه، نحو: "اُنصُرْ" **ومكسورة** إن انفتح أو انكسر، كـ"اِعلَمْ، واِضرِبْ، واِسْتَخرِجْ" وإن كان متحرّكا، . . . .

في بعض المواضع: هذا ما وقع في بعض النسخ وهو سهو؛ لأن تقدير أن لا يصح بعد النفي مطلقا كما سنذكره.[دراية: ٢٢٢] **وذلك:** أي تقدير "أن" بعد الأفعال الخمسة المذكورة إذا قصد أن الأول إلخ.[دراية: ٢٢٢] **فإن معنى إلخ:** هذا بيان وإثبات السببية الأول للثاني.[دراية: ٢٢٢] **فلذلك:** أي لأجل إن قصد سببية الأول للثاني شرط لتقدير "إن" بعد الأفعال الخمسة امتنع قولك لا تكفر تدخل النار في النهي؛ لأن عدم الكفر ليس سببا لدخول النار وإنما سببه الكفر.[دراية: ٢٢٢] **الثالث الأمر:** لما فرغ عن القسم الثاني للفعل وهو المضارع، شرع في بيان القسم الثالث وهو الأمر فقال: القسم الثالث من تلك الأقسام الأمر.[دراية: ٢٢٣]

الفعل إلخ: احترز به عن النهي، "من الفاعل" احتراز عما يطلب به قبول الفعل عن مفعول ما لم يسم فاعله، "المخاطب" احتراز عما عن الأمر الغائب والمتكلم؛ لدخولهما في الفعل المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها وإن دخلها جازم.[دراية: ٢٢٣] **بأن تحذف إلخ:** إنما تحذف؛ لأنها أمارة المضارعة فلابد من إزالتها حتى لا يكون أثر الصيغة باقياً.(يوسفية) **مضمومة إلخ:** لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح، ولا الاستقبال على تقدير الكسر وليحصل الاتباع. **ومكسورة:** إنما كسرت همزة الوصل لئلا يلزم الالتباس فيما إذا كان ثالثه مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة، والماضي الرباعي على تقدير الفتحة وفيما كان ثالثه مكسوراً بالأمر من الرباعي على تقدير الفتحة، والماضي الرباعي المجهول على تقدير الضمة.[دراية: ٢٢٤]

فلا حاجة إلى الهمزة، نحو: "عِد وحاسِب" **والأمر** من باب الإفعال من القسم الثاني.

وهو مبني على علامة الجزم، كـــ"اضرِب، واغزُ، وارمِ، واسعَ، واضرِبَا، واضربُوا، واضرِبي".

فصل : فعل ما لم يُسمَّ فاعله:

هو فعل حُذِف فاعله، وأقيم المفعول مقامه، ويختصّ بالمتعدّي.

وعلامته في الماضي: أن يكون أوّله مضموما فقط، وما قبل آخره **مكسوراً** في الأبواب التي ليست في أوائلها همزة وصل، ولا تاءٌ زائدة، نحو: "ضُرِبَ ودُحرِجَ وأُكرِمَ" **وأن يكون** أوّله وثانيه مضموما، وما قبل آخره مكسوراً فيما أوّله تاءٌ زائدة، نحو: "تُفُضِّلَ وتُضُورِبَ" وأن يكون أوّله وثالثه **مضموما**، وما قبل آخره كذلك (أي مكسورا) فيما أوّله همزة وصل، نحو: "اُستُخرِجَ واُقتُدِرَ" والهمزة **تتبع المضموم** إن لم تُدرَج. (وفي الماضي المجهول)

والأمر إلخ: جواب عن سؤال مقدر تقريره: إن ما ذكرتم من القاعدة منقوض بمثل أكرم أمر من الإكرام مأخوذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو الكاف ساكن وعين المضارع غير مضموم، فوجب أن يقال في الأمر المأخوذ منه إكرم بكسر الهمزة. وتقرير الجواب: نعم إلا أن ما بعد حرف المضارعة في تكرم ليس ساكنا؛ لأن ما بعده همزة مفتوحة محذوفة؛ لأن أصل تكرم تأكرم على وزن تأفعل. [كذا في الدراية: ٢٢٤]

مكسورا إلخ: إنما غيرت الصيغة ليميز المعروف عن المجهول وإنما خص التغيير في المجهول لكونه فرعا للمعروف. وأما اختيار هذا النوع من التغيير فلأن معنى المجهول غير معهود وهو إسناد الفعل إلى الفاعل، فاختير له لفظ غير معهود ليكونا متوافقين في عدم المعهودية، وإنما كان غير معهود؛ لأن هذا البناء لم يجئ في كلامهم؛ لاستثقالهم الخروج من الضمة إلى الكسرة كعكسه.[دراية: ٢٢٥] **وأن يكون إلخ:** إنما لم يقتصروا على ضم الأول في هذين البابين بل ضموا الثانية أيضاً؛ إذ لو اقتصروا على ضم الأول وقالوا تفضّل وتضارب بفتح ما بعد الفاء لالتبس مضارع فضل بالتشديد بمضارع فاضل.[دراية: ٢٢٦] **مضموما:** إنما لم يقتصروا على ضم همزة الوصل في هذه الأبواب أيضاً بل ضموا التاء كذلك؛ لأنهم لو اقتصروا على ضمها وقالوا استخرج مثلا، بضم الهمزة وفتح الباء التبس بالأمر من ذلك الباب في حالة الوصل عند الوقف؛ لأنها تسقط فيها.(إلهامية) **تتبع المضموم:** لا المكسور وإن كان الأصل في همزة الوصل الكسر؛ لأنه يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة على تقدير كسرها وهو مستكره عندهم.

وفي المضارع: أن يكون حرف المضارعة مضموما، وما قبل آخره مفتوحا، نحو: "يُضرَبُ ويُسْتخْرَج" إلاّ في باب المفاعلة والإفعال والتّفعيل والفعللة وملحقاتها الثمانية؛ فإنّ العلامة فيها **فتح ما قبل الآخر**، نحو:" يُحاسَب، ويُدحْرَج". (لخفة الفتحة)

وفي الأجوف: ماضيه مكسورة الفاء، نحو: "قِيلَ وبِيعَ"، **وبالإشمام**، نحو: "قُيلَ وبُيعَ" **وبالواو**، نحو: "قُولَ وبُوعَ"، **وكذلك** باب "اُختِيرَ واُنقِيدَ" دون "اُستُخيِرَ واُقِيمَ" لفقد "فُعِلَ" فيهما.

وفي مضارعه تقلب العين ألفا، نحو: "يُقالُ ويُباعُ" كما عرفت **في التصريف** مستقصًى.

فصل

الفعلُ إمّا متعدٍّ: وهو ما يتوقّف معناه على متعلّقٍ غير الفاعل، **كـــ"ضرب** " وإمّا لازم: **وهو ما بخلافه**، كـــ"قعد وقَامَ". (المثالان للتوضيح فقط)

فتح ما قبل الآخر: أي فقط؛ لأن ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف والمجهول.[دراية: ٢٢٦]
وبالإشمام: لما جاء في الماضي للأجوف ثلاث لغات: أحدها ما مر وهو أفصح، والآخر أن ما أشار إليه المصنف بقوله: وبالإشمام، وهو أن تنحو كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها الواو قليلا؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. **وبالواو**: بإسكان الواو بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها.[دراية: ٢٢٧]
وكذلك: أي مثل باب قيل وبيع، وباب اختير وانقيد؛ لمكان المشاركة بين البابين في التعليل، دون استخير وأقيم حيث لم يجئ فيهما إلا الكسرة دون الإشمام والواو لفقد فعل أي لعدم تحرك ما قبل العين في استخير وأقيم في الأصل إذا أصلهما استخير وأقيم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما إذا سكن قبلهما أن ينتقل حركتهما إليه وتجعل العين ياء إذا كانت واوا فيقال: استخير وأقيم لغة واحدة.[دراية: ٢٢٧]
في التصريف: أي في علم التصريف مستقصى أي حال كونه مستوفيا، فيه إشارة إلى أن بيان كيفية المجهول من وظائف علم التصريف دون النحو إلا أنه بيّنها استطراداً ولو ضمنا.[دراية: ٢٢٨]
الفعل إما متعد إلخ: لما فرغ عن تقسيم الفعل المذكور شرع في بيان القيدين لقسمي الفعل وهما المتعدي واللازم، إذ هما قيدان للفعل لا قسمان له، فإن المتعدي أعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي.[دراية: ٢٢٨]
كـــ"ضرب": فإن الضرب يتوقف فهمه على متعلق بحيث لا يتم بدون المضروب. **وهو ما بخلافه**: أي بخلاف المتعدي يعني ما يتوقف فهمه على متعلق كـــ"قعد"، فإن القعود لا يتوقف فهمه على متعلق.[دراية: ٢٢٨]

والمتعدّي **قد يكون** متعدّيا إلى مفعول واحد، كـــ"ضرب زيد عمروًا"، وإلى مفعولين، كـــ"أعطى زيد عمروًا درهما". ويجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه كـــ"أعطَيتُ زيدا" أو "أعطيتُ درْهما" بخلاف باب "علِمتُ". وإلى ثلاثة مفاعيل، نحو: "أعلَم اللهُ زيداً عمرواً فاضلاً" ومنه "أرى وأنْبأ ونَبَّأ وأخْبَرَ وخبَّر وحدَّث".

(فاعل — مفعول أول — مفعول ثان — مفعول ثالث)

وهذه السبعة مفعولها الأوّل مع الأخيرين كمفعولَي "أعطيتُ" في جواز الاقتصار **على أحدهما**، تقول: "أعلَم اللهُ زيداً".

والثّاني مع الثالث كمفعولَي "علِمتُ" في عدم جواز الاقتصار على أحدهما، فلا تقول: "أعلَمتُ زيداً خير النّاس" بل تقول: "أعلَمتُ زيدا عمرواً خير النّاس".

قد يكون: وهذا هو الأغلب في أفراد المتعدي.

على أحدهما: أي أحد مفعولي أعطيت بحيث لا يكون منويا أصلا، ولذا لم يقل في جواز حذفه.

والثاني: أي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الأفعال كمفعولي علمت في عدم جواز الاقتصار على أحدهما أي أحد مفعولي علمت، فلا يجوز فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث، ولا على الثالث بدون الثاني، بل إذا ذكر الثاني يجب ذكر الثالث، وبالعكس كما في مفعولي باب علمت، حيث لا يجوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما وإذا لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين الأخرين من هذه الأفعال فلا تقول أعلمت زيدا خير الناس.

أفعال القلوب: لما فرغ عن بيان تعدية الفعل ولزومه شرع في بيان أفعال القلوب، وإنما أفردها بالذكر لاختصاصها بأحكام ليست في غيرها وهذا هو الوجه لأفراد الأفعال الناقصة وما بعدها، فقال: أفعال القلوب. وهي سبعة وتسمي هذه الأفعال أفعال الشك واليقين أيضاً، وإنما سميت هذه الأفعال بأفعال القلوب، لعدم افتقارها في صدروها إلى الجوارح والأعضاء الظاهرة بل يكفي فيه القوى الباطنة؛ لأن بعضها للشك، وبعضها لليقين، وكلاهما من أفعال القلوب، ولذا تسمي بأفعال الشك واليقين. فأما التي منها للشك فهي ثلاثة ظننت وحسبت وخلت، وأما التي منها لليقين، فهي ثلاثة أيضاً علمت ورأيت ووجدت. والسابع منها يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقرائي لا عقلي وإلا فـــ"عرفت واعتقدت" من أفعال القلوب أيضاً، وليسا بمتعديين إلى مفعولين استعمالا ولا يجري فيه أحكامها.[دراية: ٢٢٩]

فصل: أفعال القلوب:

"علِمتُ وظَنَنتُ وحسِبتُ وخِلتُ ورَأيتُ" وزعَمتُ ووجَدتّ" وهي أفعالٌ تدخُل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما على المفعوليّة، نحو: "علِمتُ زيدا فاضلا " و"ظَنَنتُ عمروا عالما".

أي على الجملة الاسمية

واعلَم أن لهذه الأفعال خواصّ:

منها: أن لا يُقتصَر على أحد مفعولَيها، بخلاف باب "أعطيتُ" فلا تقول: "علمتُ زيدا".

ومنها: **جواز الإلغاء** إذا توسَّطَتْ، نحو: "زيد ظننتُ عالم" أو تأخّرَت، نحو: "زيد قائم ظننتُ".

ومنها: **أنّها تعلّق** عملها إذا وقعَت قبل الاستفهام، نحو: "علمتُ أزيد عندك أم عمرو" لئلا يفوت صدارة الاستفهام وقبل النفي، نحو: "علمتُ ما زيد في الدّار" وقبل لام الابتداء، نحو:"علمتَ لزيد منطلق"، ومنها: أنّها يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها **ضميرين متّصلين لشيء واحد،**

أفعال القلوب: وهي أفعال تفيد اليقين أو الرّجحان، وهي سبعة.

واعلم: لما فرغ عن تعداد أفعال القلوب شرع في بيان خصائصها فقال: "واعلم أن لهذه الأفعال خصائص منها أن لا يقتصر على أحد مفعوليها"، بأن يذكر أحدهما منفردا عن الآخر وإن جاز أن لا يذكرا معاً كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ (الكهف:٥٢) أي زعمتموها إياهم. وإنما لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها؛ لأن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لابد له من الخبر وبالعكس لابد لأحد مفعوليها من الآخر، بخلاف باب أعطيت حيث يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه.[دراية: ٢٣٠]

جواز الإلغاء: أي جواز إهمال عملها لفظا ومعنى، وإنما جاز الإلغاء في الصورتين؛ لأن مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل، فتمنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن أحدهما أو كليهما.[دراية: ٢٣٠]

أنها تعلق عملها: وإنما تعلق عمل هذه الأفعال عند هذه الأشياء الثلاثة لاقتضاء كل واحد منها صدر الكلام، فلو عملت لم تكن هذه الأشياء في صدر الكلام فتهمل عن العمل لفظا، لئلا يزول صدارتها.[دراية: ٢٣١]

تعلق: فهي في هذه المواضع لا تعمل لفظا وتعمل معنى، ولذلك سمّي تعليقا.

ضميرين لشيء واحد: بخلاف سائر الأفعال، فإنه لا يجوز فيها اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد، حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة، فإنه ممتنع فلا يقال: "ضربتني وضربتك" بل "ضربت نفسي وضربت نفسك" بإيراد النفس المضاف إلى ياء المتكلم وكاف الخطاب.[دراية: ٢٣١]

نحو: "علمتَني منطَلِقا" و "ظننتُك فاضلا ".

واعلم: أنّه قد يكون "ظننتُ" بمعنى **اتّهَمتُ**، و"علمت" بمعنى عرَفتُ، و"رأيتُ" بمعنى أبصرتُ، و"وجَدتُّ" أي الشأن بمعنى أصَبتُ الضالّة، فتنصب مفعولا واحدا فقط، فلا تكون حينئذ من أفعال القلوب.

فصل: الأفعال النّاقصة: أفعالٌ وُضِعَت لتقرير الفاعل **على صفةٍ** غير صفة **مصدرها**، وهي "كان وصار وأصبَحَ وأمسَىَ إلى آخرها.

تدخل على الجملة الاسميّة؛ **لإفادة نسبتها حكم معناها**، **فترفع الأوّل**، وتنصب الثاني، فتقول: "كان زيد قائما".

و"كان" على ثلاثة أقسام: **ناقصة:** وهي تدلّ على ثبوت خبرها لفاعلها في الماضي، إمّا دائما، نحو: ﴿وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ (النساء:١٧) أو منقطعا، نحو: "كان زيد شابّا" **وتامّة:** وهي بمعنى "ثبَتَ وحَصَلَ" نحو: "كان القِتَال" أي حصل القتال، **وزائدة:** وهي لا يتغيّر

اتّهمت: فهو من الظن بمعنى التهمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير:٢٤) أي متهم.(يوسفية)
على صفة: غير صفة مصدر إنما وصف الصفة بهذا؛ لأنه ما من فعل إلا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فـ"ضرَبَ" يدل على تقرير فاعله على الضرب، و"فَتَحَ" يدل على تقرير فاعله على الفتح إلا أن الصفة التي يدل سائر الأفعال على تقرير الفاعل عليها هي مصدرها، وأما الصفة التي يدل الأفعال الناقصة على تقرير فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الأخبار، وإنما سميت هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الأفعال؛ لأنها لا تدل إلا على الزمان.[دراية: ٢٣٢] **مصدرها:** أي مصدر الأفعال الناقصة. **لإفادة نسبتها:** حكم معناها أي لتفيد هذه الأفعال حكم معناها في خبرها فإن معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا إليه فهو في حكم الانتقال فقد أفاد صار حكم معناه في خبره.**فترفع الأول:** لكونه فاعلا وتنصب الثاني لكونه مشبها بالمفعول به في توقف الفعل عليه.[دراية: ٢٣٣]**ناقصة:** لنقصانها وعدم تمامها بالفاعل فقط. **وتامة:** لأنها تتم بالفاعل ولا يحتاج إلى الخبر.

بإسقاطها معنى الجملة، كقول الشاعر:

جِيَادُ بَنِي أبي بَكرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَة العِرَاب

أي على المسوّمة.

و"**صار" للانتقال، نحو**: "**صار** زيد غنيّا".

و"أصبح وأمسى وأضحَى" تدلّ على اقتران مضمون الجملة بتلك الأوقات، نحو: "أصبح زيد ذاكرا" أي كان ذاكرا في وقت الصبح، و تكون **بمعنى "صار**" نحو: "أصبح زيد غنيّا" و تكون تامّة بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء.

و"ظلّ وبات" يدلاّن على اقتران مضمون الجملة بوَقتَيهما نحو: "ظلّ زيد كاتبا" ويكونان بمعنى "صار".
وهما: النّهار واللّيل

و"مَازَال ومافَتِئَ و مَابَرِحَ ومااَنفَكَّ" تدلّ على استمرار ثبوت **خبرها لفَاعلها** مُذ قبله، نحو: "مازال زيد **أميرا**" **ويَلزِمُها حرف النفي**.
أي خبر هذه الأفعال

و"مادام" يدلّ على توقيت أمرٍ بمدّة ثبوت خبرِها لفاعلها، نحو: "أقُومُ مادام الأمير جالِساً".
وهو اسمها

جياد بني: لما كان لفظة "كان" ههنا زائدة دخل عليه "على" الجارة؛ لأن وجودها كعدمها.[يوسفية]
وصار للانتقال: أي من حال إلى حال يدل عليه مثاله وقد يجيء صار بمعنى الانتقال من قرية إلى قرية أو من ذات إلى ذات، ويتعدى حينئذٍ بـــ"إلى" نحو: صار زيد من قرية إلى قرية أو من خالد إلى بكر.[دراية: ٢٣٣]
نحو صار: ومن حقيقة إلى آخر نحو: صار الطين حجرا. **بمعنى صار:** أي يكونان هذا الفعلان بمعنى صار نحو: ظل زيد فقيرا، وبات زيد فقيرا أي صار، ويجيئان تامين على قلة نحو ظلت بمكان نظيف وبت بيتا طيبا.[دراية: ٢٣٣]
خبرها لفاعلها: وذلك؛ لأن النفي مأخوذ في معاني هذه الأفعال، فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت.[دراية: ٢٣٤] **أميرا:** فإنه لا يفهم منه إنه كان أميرا في حال كونه طفلا، بل يفهم منه أنه كان كذلك كان قابلا وصالحا للإمارة.[دراية: ٢٣٤] **ويلزمها حرف النفي:** وقد يحذف حرف النفي في القسم لفظا ويراد معنى قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف:٨٥) أي لا تفتأ.[دراية: ٢٣٤]

و"لَيسَ" يدلّ على نفي معنى الجملة **حالا**، وقيل: **مطلقا**، نحو: "ليس زيد قائما" وقد عرفتَ **بقيّة أحكامها** في القسم الأوّل، فلا نُعيدُها.

فصل: أفعال المقاربة:

هي أفعال وُضِعَت للدّلالة على دُنُوِّ الخبر لفاعلها، وهي ثلاثة أقسام:

الأوّل: للرّجاء، وهو "عسى" وهو فعل جامد لا يُستَعمَل منه غيرُ الماضي، وهو في العمل مثل: "كاد"، إلاّ أنّ خبره فعل مضارع مع "أنْ" نحو: "عسى زيد أن يقوم". ويجوز تقديم الخبر على اسمه، **نحو**: "**عسى** أن يقوم زيدٌ"، **وقد يحذف "أن"** نحو: "عسى زيدٌ يقوم".

والثّاني: للحصول، وهو "كاد" وخبره مضارع دون "أن" نحو: "كاد زيد يَقُوم" وقد تَدخُل "أن" نحو: "كاد زيد أن يقوم".

والثّالث: للأخذ والشّروع في الفعل، وهو "**طَفِقَ** وجَعَلَ وَكَرُبَ وأَخَذَ".

حالا: لأن العرب يستعملها لذلك، تقول: ليس زيد قائما أي الآن.(يوسفية) **مطلقا**: أي حال كان أو غيره كقوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ (هود:٨) يوم القيامة فهي لنفي المستقبل. أجيب عن الآية بأن هذا الإخبار لما كان صادرا عن الاختلاف في إخباره جعل كالواقع فكأنه واقع في الحال.[دراية: ٢٣٤]

بقية أحكامها: من جواز تقديم أخبارها على أسمائها في الكل، وعلى نفس الأفعال أيضاً في العشرة الأول، وعدم جواز ذلك فيما في أوله ما، والخلاف في ليس.[دراية: ٢٣٤]

أفعال المقاربة: ذكرها عقيب الأفعال الناقصة لاشتراكها في اقتضاء الخبر؛ لأنها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة معينة إلا أن خبرها أخص، وهو كونه فعلا مضارعا وخبر الأفعال الناقصة أعم.[دراية: ٢٣٥]

نحو عسى إلخ: أي قارب زيد القيام فإن "يقوم" مرفوع المحل بأنه فاعل عسى و"زيد" فاعل "يقوم"، ويستغني بابه عن خبره، وعسى على هذا الاستعمال تامة، وعلى الاستعمال الأول ناقصة.[دراية: ٢٣٥] **وقد يحذف أن**: من خبر عسى تشبيهاً له بـــ كاد في الاستعمال، فالأولى أن يذكره بجنبه ويقول: عسى زيد أن يقوم.[دراية: ٢٣٥]

طفق: أي أخذ وأوشك بمعنى أسرع عطف على قوله أخذ، فيكون من جملة القسم الثالث. واستعمال أي استعمال أو شك لا معناه نحو: عسى وكاد أي مثل استعمال عسى وكاد، فيستعمل تارة مثل عسى في كونها =

واستعمالها مثل "كاد" نحو: "طفق زيد يَكتُب" و"أوْشك" واستعمالها مثل "عسى وكاد".

فصل: **فعل التعجّب**: ما وضع لإنشاء التّعجّب، **وله صيغتان**:

"ما أَفْعَلَه" نحو: "ما أحسَنَ زيدا" أي أيّ شيء أحسن زيدا، وفي "أحسن" ضمير "هو" (أي أحدهما) فاعله. و "أَفعِل بِه" نحو: "**أحسِن بزيد**" ولا يُبنَيان إلاّ ممّا يُبنى منه **أفعل التّفضيل**، **ويتوصّل** في الممتنع بمثل "ما أشَدَّ استخراجا" في الأوّل و"اشدُد باستخراجه" في الثّاني، كما عرفتَ في اسم التّفضيل. ولا يجوز التّصرّف فيهما **بتقديم ولا تأخير** ولا فصل،

= مقتضية للخبر، وكونها مستغنية عنه أنه إذا كان اسمها مع أن نحو: أو شك زيد أن يقوم، وأوشك أن يقوم زيد، وتارة مثل كاد في اقتضاء الاسم والخبر وكون الخبر فعلا مضارعا دون أن نحو: أو شك زيد يقوم.[دراية: ٢٣٦]

فعلا التعجب: [وفي بعض النسخ فعل التعجب] هو انفعال النفس عند إدراك ما خفي سببه.[دراية: ٢٣٦]

وله صيغتان: مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة. وقوله: "ما أفعله وأفعل" به خبر لقوله فعلا التعجب نحو: ما أحسن زيد فقوله: "ما" استفهامية مبتدأ وأحسن فعل وفيه ضمير هو راجع إلى المبتدأ فاعله، وزيدا مفعول به، والجملة خبر المبتدأ وهو "ما"، فالجملة اسمية استفهامية.[دراية: ٢٣٦] **أحسن بزيد**: المجرور ههنا فاعل عند سيبويه، فعلى هذا الوجه لا يكون الضمير في أحسن؛ لأن الفاعل لا يكون إلا واحدا، ولم يجب استتار ضمير الفاعل؛ لأن الأمر ههنا بمعنى الماضي، والهمزة للصيرورة لا للتعدية، والباء زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء:٧٩) فيكون معنى أحسن بزيد صار زيد ذات حسن، ومفعول عند الأخفش.[دراية: ٢٣٦]

أفعل التفضيل: لوجود المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد، فلا يبنيان إلا من ثلاثي مجرد قابل للزيادة والنقصان ليس بلون ولا عيب. وبالتقييد "بقبول الزيادة والنقصان" احترز عن نحو: مات زيد؛ إذ لا يقال فيه: ما مات زيداً؛ لأن الموة لا يقبل الزيادة والنقصان، فلا يكون موت أحد زائدا من موت آخر.(يوسفية)

ويتوصل إلخ: وهو الرباعي المجرد والمزيد فيه والثلاثي المزيد فيه والثلاثي المجرد مما فيه لون وعيب بمثل ما أشد استخراجا، بأن يوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا وأشدد باستخراجه بأن يقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مجرورا بالباء.[دراية: ٢٣٧] **بتقديم وتأخير**: أي بتقديم المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما، فلا يجوز أن يقال: "ما زيد أحسن" ولا أن يقال: "بزيد أحسن". ولا فصل بين العامل فلا يجوز أن يقال: "ما أحسن اليوم زيدا، ولا أحسن اليوم بزيد" وإنما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي التعجب؛ لكونهما غير متصرفين، فبعد النقل إلى النعت أجريا مجرى الأمثال، فلا يتغيران كما لا يتغير الأمثال ولاقتضائهما صدر الكلام لما فيهما من معنى الإنشاء.[دراية: ٢٣٧]

والمازنيّ أجاز الفصل بالظرف، نحو: "ما أحسنَ اليوم زيدا".

فصل أفعال المدح والذمّ: ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ.

أمّا المدح، فله فعلان: "نِعمَ" وفاعله اسم معرّف باللّام، نحو: "نِعمَ الرّجل زيد"، أو مضاف إلى المعرّف باللّام، نحو: "نِعم غلام الرّجل زيد".

وقد يكون فاعله **مضمرا**، ويجب تمييزه بنكرة منصوبة، نحو: "نعم رجلا زيد" أو بـــ"ما" نحو: قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ أي: نعم شيئا هي. (البقرة:٢٧١)

و"زيد" يسمّى المخصوص بالمدح.

"وحَبَّذَا" نحو: "حبّذا زيد" فـــ"حبّ" فعل المدح، وفاعله "ذا" والمخصوص بالمدح "زيد".

ويجوز أن يقع قبل مخصوص "حبّذا" **أو بعده تمييز**، نحو: "حبّذا رجلا زيد، وحبّذا زيد رجلا" أو حال، نحو: "حبّذا راكبا زيد، وحبّذا زيد راكبا".

وأمّا الذّمّ، فله فعلان أيضا: "بِئسَ" نحو: "**بئس الرّجل** زيد، وبئس **غلام الرّجل** زيد، **وبئس رجلا** زيد". و"سَاءَ" نحو: "ساء الرّجل زيد، وساء غلام الرجل زيد، وساء رجلا زيد". **وساء" مثل "بئس**" في سائر الأقسام.

مضمرا: للاختصار؛ لأن قولك: "نعم رجلا" أخصر من قولك "نعم الرجل زيد".[دراية: ٢٣٨]

أو بعده تمييز: مطابق لذلك المخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو: "حبذا رجلا زيد" مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص حبذا، "وحبذا زيد رجلا" مثال ما كان التميز واقعا بعد مخصوص حبذا، أو حال أي يجوز أن يقع قبل مخصوص حبذا، أو بعده حال على وفق المخصوص فيما ذكر نحو: حبذا راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص حبذا، أو حبذا زيد راكبا في وقوع الحال بعد مخصوص حبذا.[دراية: ٢٣٩]

بئس الرجل: مثال الفاعل بئس المعرف باللام. **غلام الرجل:** مثال فاعله المضاف إلى المعرف.

وبئس رجلا: مثال فاعله المضمر المميز بنكرة منصوبة.

وساء مثل بئس: وساء وبئس كلاهما مثل: نعم في تلك الأحكام المذكورة والأقسام المذكورة في فاعله.(إلهامية)

القسم الثالث: في الحروف.

وقد مضى تعريفه، وأقسامه سبعة عشر:

حروف الجرّ، والحروف المشبّهة بالفعل، وحروف العطف، وحروف التّنبيه، وحروف النداء، وحروف الإيجاب، وحروف الزيادة، وحرفا التفسير، وحروف المصدر، وحروف التحضيض، وحرف التوقّع، وحرفا الاستفهام، وحروف الشرط، وحرف الردع، وتاء التأنيث الساكنة، والتنوين، ونونا التّأكيد.

فصل: **حروف الجرّ**: حروف وُضِعت لإفضاء الفعل وشبهه، **أو معنى الفعل إلى ما يليه،** نحو: "مررت بزيد، **وأنا مارّ** بزيد، وهذا في الدار أبوك" أي: الذي أشير إليه فيها.

وهي (مثال أفضاء الفعل) تسعة عشر حرفا: "**مِن**" وهي **لابتداء الغاية،**

القسم الثالث: لما فرغ عن القسم الثاني وهو الفعل شرع في القسم الثالث وهو الحرف فقال: القسم الثالث.

حروف الجر: كان الأنسب تقديم الحروف المشبهة بالفعل على حروف الجر على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور إلا أنه قدم حروف الجر عليها مراعاة؛ لأصالتها في عملها وفرعية الحروف المشبهة، أو لكثرة دورانها في الكلام. وإنما سميت بحروف الجر؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى ما يليها.[دراية: ٢٤٠] **أو معنى الفعل:** وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيب كالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبيه واسم الإشارة واسم الفعل والتمني والترجي والتشبيه، وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل.[دراية: ٢٤٠]

إلى ما يليه: كلمة "ما" عبارة عن اسم، والضمير المرفوع، المستكن في تليه عائد إلى الحروف، والمنصوب البارز راجع إلى "ما" أي إلى اسم تلي الحروف ذلك الاسم.[دراية: ٢٤٠]

وأنا مار: مثال إفضاء مشبه الفعل. **من:** أي أحدها "من" قدمها على سائر الحروف؛ لأنها للابتداء فهي بالابتداء أولى.[دراية: ٢٤٠] **لابتداء الغاية:** الغاية بمعنى النهاية، فيكون المعنى من موضوعة لابتداء له نهاية، ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له، كالأمور الأبدية. وهذا أعني تفسير الغاية بالنهاية أحسن من تفسيرها بالمسافة؛ لأنه يوجب أن يكون استعماله في الزمان مجازا إلا أن يراد بالمسافة المسافة الحقيقية أو التنـــزيلية. ثم اعلم أن لفظة "من" قد يجيء لمجرد الابتداء من غير قصد إلى انتهاء مخصوص مع صحة أن يكون في مقابلتها الانتهاء كما تقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإن معنى "أعوذ بالله" ألتجئ إليه.[دراية: ٢٤١]

وعلامته: أن يصحّ في مقابلته **الانتهاء،** نحو: "سِرتُ من البَصرة إلى الكوفة". وللتبيين، وعلامته: أن يصحّ وضع "الذي" مكانه، كقوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا **الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾ (الحج: ٣٠) وللتبعيض، وعلامته: أن يصحّ لفظ "بعض" مكانه، نحو: "أخذت من الدراهم" أي: بعض الدراهم. وزائدة، وعلامته: أن لا يختلّ المعنى بإسقاطها، نحو: "ما جاء لي من أحد".

ولا "تزاد" مِن في الكلام الموجب، خلافا للكوفيّين. **وأمّا قولهم:** "قد كان من مَّطَرٍ" وشبهه، فمتأوّل. و "إلى" وهي لانتهاء الغاية، كما مرّ. وبمعنى "مع" قليلا، كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: ٦)

و"حتّى" وهي مثل "إلى"نحو: "نِمتُ البارحة حتّى الصباح".

وبمعنى "مع" كثيرا، نحو: "قدم الحاجّ حتّى المشاة".

ولا تدخل إلاّ على الظاهر، فلا يقال: "حتّاه" **خلافا للمبرّد.**

الانتهاء: أو من زمان كما تقول: صمت من يوم الجمعة إلى يوم الخميس. **الرجس:** أي: الرّجس الّذي هو الأوثان.

من الأوثان: أي الرجس الذي هو الوثن.[دراية: ٢٤٢] **ولا تزاد من في الكلام الموجب:** على مذهب البصريين فيزاد في غير الموجب، خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس أيضاً. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (الأحقاف:٣١) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (الزمر:٥٣) أجيب عن الآيات بأن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ خطاب لأمة نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوب أنه محمد، لا يوجب غفران جميع ذنوب أمة نوح عليه السلام، فعلم من هذا أن كلمة "من" في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ للتبعيض لا للزيادة.[دراية: ٢٤١]

الموجب: وهو ما لا يكون فيه نفي أو استفهام.

وأما قولهم إلخ: مما يوهم زيادة "من" في الكلام الموجب فمتأول، فقوله: "وأما قولهم إلخ" إشارة إلى الاعتراض. وقوله: "متأول" إشارة إلى الجواب عنه إما تقرير الاعتراض فظاهر، وأما تقرير الجواب: فهو أنه محمول على التبعيض أي قد كان بعض مطر أو على التبيين أي قد كان شيء من مطر.(إلهامية) **خلافا للمبرد:** فإنه أجاز دخولها على الضمير أيضاً وتمسك بقول الشاعر. وأجاب عنه الجمهور بأنه شاذ لا يقاس عليه غيره.(يوسفية)

وأمّا قول الشاعر:

فلا والله لا يبقى أُناسٌ فتىً حتّاك يا ابن أبي زِياد

فشاذ.

و"في" وهي **للظرفيّة**، نحو: "زيد في الدار" و "الماء في الكوز".

وبمعنى "على" قليلا ، نحو: قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طـه:٧١)

والباء، وهي **للإلصاق** حقيقة، نحو: "به داء" أو مجازا، نحو: "مررت بزيد" أي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد.

وللاستعانة، نحو: "كتبت بالقلم". أي مستعينا به

وقد يكون للتّعليل، كقوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ (البقرة:٥٤)

وللمصاحبة، كـــ"خرج زيدٌ بعشيرته".

وللمقابلة، كـــ"بعتُ هذا بذاك".

وللتعدية، كـــ"ذهبتُ بزيد".

وللظرفيّة، كـــ"جلستُ بالمسجد".

وزائدة قياسا في خبر النفي، نحو: "ما زيد بقائم" وفي الاستفهام، نحو: "هل زيد بقائم؟".

وسَماعا **في المرفوع**، نحو: "بحسبك زيد" (مبتدأ خبر) أي حسبُك زيد، و﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾ (الرعد:٤٣)

للظرفية: أي بجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها إمّا حقيقة نحو: زيد في الدار، وماء في الكوز، أو توسعا واعتبارا نحو: نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق.[دراية: ٢٤٣] **للإلصاق**: إما حقيقة كـــ"به داء"، أو مجازا نحو: مررت بزيد.[دراية: ٢٤٣] **وللاستعانة**: أي للدلالة على أن ما دخلت هي عليه آلة للفعل.(يوسفية)

في المرفوع: أي سواء كان المرفوع مبتدأ نحو: "بحسبك زيد" فقوله: "بحسبك" مبتدأ وزيد خبره والباء زائدة =

أي كفى الله، وفي المنصوب، نحو: "ألقى بيده" أي ألقى يده.

واللام، وهي للاختصاص، نحو: "الجُلُّ للفرس" و "المال لزيد".

وللتعليل، كـــ "ضربته للتأديب".

وزائدة، كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ (النمل:٧٢) أي ردفكم.

وبمعنى "عن" إذا استعمل مع القول كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ (الأحقاف:١١) وما يشتق منه وفيه نظر.

وبمعنى الواو في القسم للتّعجبّ، كقول الهذلي:

لله **يبقى** علي الأيّام ذو حَيَدٍ بِمُشمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ وَالآس

و"رُبَّ" وهي للتّقليل، كما أنّ "كمْ" الخبريّة للتّكثير، وتستحقُّ صدر الكلام، ولا تدخل إلاّ على **نكرة موصوفة**، نحو: "رُبَّ رجل كريم لقِيتُه" أو مضمر مبهم مفرد مذكّر أبدا مميّز

= في المرفوع وهو المبتدأ أو فاعلا نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (النساء:٧٩) أي كفى الله شهيدا، فالباء زائدة في المرفوع وهو الفاعل، وفي المنصوب نحو: ألقي بيده أي نفسه، فالباء زائدة في المنصوب، وهو المفعول قال الله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ (البقرة:١٩٥) أي التهلكة أي لا تلقوا أيديكم أي أنفسكم إلى الهلاك بترك الجهاد فإنكم إذا تركتم الجهاد غلبت الأعداء عليكم فهلكتم.[دراية: ٢٤٤]

ردف لكم: أي ردفكم، فاللام زائدة؛ لأن ردف متعد بنفسه.(إلهامية)

وبمعنى الواو إلخ: أي يستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة في القسم للتعجب أي عند التعجب في اسم الله، ولا يستعمل إلا في الأمور العظام، فلا يقال: لله لقد طار الذباب. وإنما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع أن الباء أصل فيه تنبيه على أنها كواو القسم لا كـــ"بائه".[دراية: ٢٤٤] **يبقى إلخ:** فقوله: "لله" متعلق بأقسم وكلمة "لا" ههنا مضمرة لأمن الالتباس أي لا يبقى، وقوله: "ذو حيد" فاعل يبقى وبمشمخر متعلق به، وقوله: "به الظيان والآس جملة اسمية وقعت صفة لمشمخر والحيد جمع حيد، وهي عقد في قرني الوعل ويجمع حيد.[دراية: ٢٤٤]

نكرة موصوفة: لأن مجرورها في معنى التميز عنها؛ لأنّها للتقليل كما أن كم للتكثير ففيه شائبة لعدد الطالب للتميز وهو لا يكون إلّا نكرة.[دراية: ٢٤٥]

بنكرة منصوبة، نحو: "رُبّه رجلا ورُبّه رجلين ورُبّه رجالا، ورُبّه امرأة **كذلك** ورُبّه امرأتين".

وعند الكوفيّين يجب المطابقة، نحو: "رُبّهما رجلين، وربّهم رجالا" "ورُبّها امرأة".

وقد تلحقها "ما" الكافّة فتدخل على الجملتين، نحو: "رُبّما قام زيد، وربّما زيد قائم".

أي المانعة عن العمل

ولابدّ لها من فعل ماض؛ لأنّ "رُبّ" للتقليل المحقّق، وهو لا يتحقّق إلاّ به، ويحذف ذلك الفعل غالبا، كقولك: "ربّ رجل أكرِمني" في جواب مَن قال: هل لقيتَ من أكرمك؟ أي رُبّ رجل أكرِمني لقيته، فـ"أكرمني""**صفة الرجل**" و "لقيته" فعلها، وهو محذوف.

و **واو "رُبّ"** وهي الواو التي تبتدأ بها في أوّل الكلام، كقول الشاعر:

وبلدَةٍ ليس لها أَنِيس إلاّ اليَعَافِيرُ وإلاّ العِيس

و واو القسم، **وهي تختصّ بالظاهر**، نحو: "والله والرحمن لأضرِبنّ" فلا يقال: "وك".

كذلك: لأن المضمر عائد إلى شيء في الذهن، لا إلى شيء سبق ذكره ليجب المطابقة، وهذا عند البصريين. وعند الكوفيين يجب المطابقة أي مطابقة المضمر التميز في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقولون، نحو: ربه رجلا إلخ.[دراية: ٢٤٥] **وقد تلحقها إلخ:** ولا يجوز أن يكتب إلا موصولة بخلاف غيرها من أقسام "ما" الاسمية، فإنها لا تكتب إلا مفصولة.[دراية: ٢٤٦] **صفة الرجل:** لما تقرر أن مجرورها لابد له من صفة، وفعلها أي فعل رب، وهو لقيته محذوف، وإنما حذف فعلها بقرينة السؤال؛ لأنها كثيرا ما تقع جوابا لسؤال مذكور. أو مقدر لحصول العلم به؛ لأن الجار والمجرور يدل على الفعل العام، وهو حصل أو كان. وإنما قال غالبا؛ لأنه قد يجيء فعلها ظاهرا نحو: رب رجل أكرمني لقيته.[دراية: ٢٤٦]

وواو رب: أي التي تكون بمعنى رب، وفي حكمها ولهذا تستحق صدر الكلام كما أشار إليه المصنف بقوله: وهي الواو التي تبتدأ بها في أول الكلام.[دراية: ٢٤٦] **وبلدة:** أي رب بلدة، والبلدة كل جزء من الأرض. مستحير ليس لها أنيس أي المؤانس وكل ما يوانس به. إلا اليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبي بلون التراب. والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الإبل الأبيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة.[دراية: ٢٤٦]

وهي تختص بالظاهر: فلا يقال: "وكـ لأفعلنّ كذا" حطًّا لدرجتها عن درجة الأصل، وهو الباء من حيث خصوصها بأحد القسمين، وإنما اختار المظهر لأصالته.[دراية: ٢٤٦]

وتاء القسم، وهي تختصّ بالله **وحده**، فلا يقال: "تالرحمن". وقولهم: **"تَرَبّ الكعبة"** شاذّ. وباء القسم، وهي تدخل على الظاهر والمضمر، نحو: "بالله" و"بالرحمن" و"بك".

ولابدّ للقسم من الجواب، وهي جملة تسمّى المقسم عليها، فإن كانت موجبة، يجب دخول اللام في الاسميّة والفعليّة، نحو: "والله لزيد قائم، ووالله لأفعلنّ كذا"، و"إنّ" في الاسميّة، نحو: "والله إنّ زيدا لقائم".

وإن كانت منفيّةً، وجب دخول "ما، ولا" نحو: "والله ما زيد بقائم، **ووالله** لا يقوم زيد".

واعلم أنّه قد يحذف حرف النّفي لزوال اللبس، كقوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف:٨٥) **أي: لاتفتأ**.

ويحذف جواب القسم إن تقدّم ما يدلّ عليه، نحو: "زيد قائم والله" أو توسّط القسم، نحو: "زيد والله قائم".

و"عن" **للمجاوزة**، نحو: "رميت السَّهمَ عن القوسِ إلى الصيد".

و"على" للاستعلاء، نحو: "زيد على السطح".

وحده: أي دون غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة.[دراية: ٢٤٧] **ترب الكعبة:** جواب عن سؤال تقريره: إن ما قلتم من اختصاصه باسم الله وحده منقوض بقول العرب: ترب الكعبة، وبه استدل الأخفش في عدم اختصاصه باسم الله وحده بأنه شاذ لا يقاس عليه غيره.(يوسفية) **ووالله إلخ:** وإنما وجبت في الجملة المقسم عليها أحد الأشياء الأربعة المذكورة للربط بين الجملتين؛ لاستقلال كل واحد منهما بدون الأخرى.[دراية: ٢٤٧]

أي لاتفتأ: لأن المضارع المثبت لابد له من أن يقترن باللام وهو ههنا منتفٍ، فعلم أنه منفي وحرف النفي عنه محذوف.[دراية: ٢٤٧] **ويحذف:** وإنما حذفت جواب القسم في هاتين الصورتين؛ لأنه لما تقدم على القسم ما يدل عليه وهو جوابه في المعنى أو توسطَ القسم بين جزئي ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الإعادة. **للمجاوزة:** وهو إما حقيقي كـ"رميت السهم عن القوس"، أو غير حقيقي كأطعمته عن الجوع وكسوته عن العرى. (يوسفية)

وقد يكون "عن وعلى" اسمين **إذا دخل عليهما "مِن"** فيكون "عن" بمعنى "الجانب" تقول: "جلَستُ من عن يمينه"، نحو: "نزلتُ من **على الفرس**".

والكاف **للتشبيه**، نحو: "زيد كعمروٍ". وزائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:١١)

وقد تكون اسما، **كقول الشاعر**:

يَضحَكنَ عن كالبردِ المُنهمِّ

و"مُذ ومُنذ" للزمان، إمّا للابتداء في الماضي، كما تقول في شعبان: "ما رأيته **مذ رَجَبَ**".

وللظرفيّة في الحاضر، نحو: "ما رأيته مذ شهرِنا ومنذُ يومنا" أي: **في شهرنا وفي يومنا**. (أي في زمان الحال)

و "خلا وعدا وحاشا" **للاستثناء**، نحو: "جاء ني القوم خلا زيد، وحاشا عمرو، وعدا بكرٍ".

إذا دخل عليهما من: فحينئذٍ يكون "عن" بمعنى الجانب و"على" بمعنى الفوق كما تقول: جلست من عن يمينه أي من جانب يمينه، ومنه قوله: "ومن عن يميني مرّة وأمامي"، و"نزلت من على الفرس" أي من فوق الفرس، ومنه قوله: "غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها"، فيكونان اسمين بدليل دخول "مِن" عليهما.[دراية: ٢٤٨]

على الفرس: ويكون "على" بمعنى "فوق".

للتشبيه: ولابد للتشبيه من أربعة أشياء: المشبه وهو زيد، والمشبه به وهو عمرو، ووجه التشبيه وهو المناسبة بينهما، وأداة التشبيه، كل ذلك في "زيد كعمرو".[دراية: ٢٤٨]

كقول الشاعر: وهو العجاج، يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب للطافة. والبرد: حب الغمام، والانهمام الذوب.

مذ رجب: أي انتفاء رؤيتي إياه من شهر رجب.[دراية: ٢٤٩]

في شهرنا وفي يومنا: أي انتفاء رؤيتي إياه فيهما، ولا يجوز دخولهما على المستقبل؛ لأنهما وضعا للماضي والحال.[دراية: ٢٤٩]

للاستثناء: أي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء إذا جررت بها ما بعدها تكون حرف جر. ولهذا عدها منها نحو: "جاءني القوم خلا زيد، وحاشا عمرو، وعدا بكراً، وإذا نصبت بها بعدها تكون أفعالا، فهذه الثلاثة قد تكون حروفا، وقد تكون أفعالا، والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسما. وأما أحد عشر وهي التي قبل تلك الخمسة فلا تكون إلا حرفا.[دراية: ٢٤٩]

فصل: **الحروف المشبّهة** بالفعل:

ستّة: إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ ليت لعلّ.

وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسميّة (أي على المبتدأ والخبر)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، كما عرفت، نحو: إن زيدًا قائمٌ. وقد يلحقها ما "الكافّة" **فتكُفّها (أي تمنعها) عن العمل**، وحينئذ تدخل على الأفعال، تقول: "إنّما قام زيد".

واعلم: أنّ "إنّ" المكسورة الهمزة لا تغيّر معنى الجملة، **بل تؤكّدها**، و "أنّ" المفتوحة الهمزة مع ما بعد ما من الاسم والخبر **في حكم المفرد**، ولذلك يجب الكسر إذا كان في ابتداء الكلام، نحو: "إنّ زيدا قائم" وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ (البقرة:٦٨) وبعد الموصول، نحو: "ما رأيت الذي إنّه في المساجد" وإذا كان **في خبرها اللّام**، نحو: "إنّ زيدا لقائم".

ويجب الفتح حيث تقع فاعلا ، نحو: "بلغني أنّ زيدا قائم" وحيث تقع مفعولا ، نحو: "كرهتُ أنّك قائم" وحيث تقع مبتدأ، نحو: "عندي أنّك قائم" وحيث تقع مضافا إليه،

الحروف المشبهة: أي ستة، وإنما سميت بهذا الاسم؛ لما إنها تقسم إلى ثلاثية ورباعية كالفعل ومن حيث أنها بنيت على الفتح.(يوسفية) **فتكفها عن العمل**: لأن "ما" الكافة أخرجت هذه الحروف عن نوع مشابهتها بالفعل وهو اقتضاءها الاسمين ولأنها وقعت فاصلة، فتضعف عن العمل. ثم الغرض من إلحاق "ما" الكافة بهذه الحروف الحصر والتأكيد في إنما وإفادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقي.[دراية: ٢٥٠] **واعلم**: هذا شروع في بيان أحوال كل واحد من الحروف الستة وأشار إلى التفرقة بين أن المكسورة والمفتوحة فقال: اعلم.[دراية: ٢٥٠]

بل تؤكدها: تأنيث الضمير إما بعودها إلى الجملة، أو إلى المعنى باعتبار المضاف إليه.(يوسفية)

في حكم المفرد: حيث لا يشتمل على إسناد صحيح تام يصح السكوت عليه، وطريقه جعل الجملة التي بعدها في حكم المفرد أن يجعل مصدر الخبر مضافا إلى الاسم فتقول: بلغني أن زيدا قائم، أي بلغني قيام زيد.[دراية: ٢٥٠]

في خبرها اللام: لأن اللام لتأكيد معنى الجملة، وكذا يكسر بعد الأمر، وكذا بعد النهي، وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي﴾ (آل عمران:١٩٣) وبعد النداء.[دراية: ٢٥١]

نحو: "عجبت من طول أنّ بكرًا قائم" وحيث تقع مجرورا، **نحو**: "**عجبتُ** من أنّ بكرًا قائم" وبعد لو نحو: "**لو أنّكِ** عندَنا لأكرَمتُك" وبعد "لولا" نحو: "**لولا أنّه حاضر** لغاب زيد".

ويجوز العطف على اسم "إنّ" المكسورة، دون المفتوحة **بالرفع**، والنصب باعتبار المحلّ واللفظ، نحو: "إنّ زيدا قائم وعمرو وعمرواً".

واعلم: أنّ "إنّ" المكسورة يجوز **دخول اللام** على خبرها وقد تخفّف **فيلزمها اللام** كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ (هود:١١١)

وحينئذ يجوز **إلغاؤها**، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس:٣٢)

ويجوز دخولها على الأفعال على المبتدأ والخبر، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف:٣) ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (الشعراء:١٨٦)

نحو عجبت إلخ: وإنما وجب الفتح في هذه الصور؛ لأن كل واحد من الفاعل والمفعول والمضاف إليه والمبتدأ لا يكون إلا مفردا.(يوسفية) **لو أنك إلخ:** لأن ما بعد "لو" فاعل؛ لأن مدخول "لو" لا يكون إلا فعلا حقيقة أو تقديرا؛ لكونه حرف الشرط والفاعل يجب أن يكون مفردا.[دراية: ٢٥١]

لو لا أنه حاضر إلخ: لأن ما بعد لو لا الابتدائية مبتدأ محذوف الخبر، والمبتدأ يجب أن يكون مفردا.[دراية: ٢٥١]

بالرفع: كما جاء في القرآن المجيد: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة:٣) بالرفع، علم منه أن العطف على محل اسم إن أولى من العطف على لفظها.(شرح هداية النحو) **دخول اللام:** لأن لام الابتداء إنما تدخل لتأكيد الجملة، والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة؛ لكونها بمعنى المفرد نحو: أن زيدا لقائم.[دراية: ٢٥٣]

فيلزمها اللام: بعد تخفيف إن سواء كانت إن عاملة أولا، إما في صورة الإهمال، فللفرق بين المخففة والنافية في مثل أن زيدا لقائم، باللام وأن زيدا قائم بغير اللام. وأما في صورة الإعمال فلاطراد الباب.[دراية: ٢٥٣]

إلغاؤها: لبطلان مشابهتها بالفعل لفظا، ويعلم من قوله يجوز جواز إعمالها أيضاً؛ لأن الأفعال التي حذف منها شيء تعمل نحو: لم يك زيدا قائماً، كذلك الحرف المحذوف عنه شيء يعمل.[دراية: ٢٥٤]

ويجوز دخولها: وإنما جاز دخولها على هذه الأفعال؛ لجواز إلغائها ولحصول تأكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها وأصلها حينئذٍ، ولذلك خص دخولها بهذه الأفعال.[دراية: ٢٥٤]

وكذلك "أنّ" المفتوحة قد تخفّف، فحينئذ يجب إعمالها **في ضمير شأن مقدّر**، فتدخل على الجملة اسميّة كانت، نحو: "بلغني أنْ زيد قائم" أو فعليّة، نحو: "بلغني أن قد قام زيد". ويجب دخول "السين أو سوف أو قدْ أو حرف النّفي" على الفعل، لتفسير الضمير المذكور **كقوله تعالى**: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَىٰ﴾ (المزمل:٢٠) والضمير المستتر اسم "أن" والجملة خبرها. و"كأنّ" للتّشبيه، نحو: "كأنّ زيدٍ الأسد". وهو مركّب من كاف التشبيه وإنّ المكسورة، **وإنّما فتحت**؛ لتقدّم الكاف عليها، تقديره: "إنّ زيدا كالأسد".

وقد تخفّف، فتلغى عن العمل، نحو: "كأنْ زيدٌ أسدٌ".

و "لكنّ" للاستدراك، ويتوسّط بين كلامين متغايرين في المعنى، نحو: "ما جاء زيد لكنّ عمروا جاء، وغاب زيد لكنّ بكرا حاضر".

في ضمير شأن مقدر: إذ لو لم يقدّروا لعملها ضمير شأن مقدر ولم يجددها عاملة في الظاهر، للزم مزيّة المكسورة التي هي أضعف تشبيها بالفعل على المفتوحة التي هي أقوى منها في ذلك، كقولنا أشهد أن لا إله إلا الله، وإذا وجب إعمال أن المفتوحة المخففة في ضمير مقدر فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو: بلغني أن زيدا قائم.[دراية: ٢٥٤]
كقوله تعالى إلخ: هذا نظير السين وأما نظير "سوف" فهو كقوله:

واعلم فعِلمُ المرء يَنْفَعُه وسوف يَأتي كل ما قدر

ونظير قد قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾ (الجن:٢٨) ونظير حرف النفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ (طه:٨٩) ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ (البلد:٧) ثم أشار إلى وجه تركيب أن المفتوحة المخففة والضمير أي ضمير الشأن المستتر أي المقدر اسم أن المفتوحة المخففة والجملة الواقعة بعدها خبرها أي خبر أن، وإنما وجب دخول أحد هذه الحروف الأربعة على الفعل الذي تدخل عليه أن هذه ليكون عوضا عما زال عنها من حذف إحدى نونيها.[دراية: ٢٥٤] **وإنما فتحت إلخ:** دفع لسؤال نشاء من كلام سابق وهو أن كلمة كأن لما لم يكن حرفا برأسها، بل كانت مركبة من كاف التشبيه وإن مكسورة الهمزة ينبغي أن تكسر الهمزة فيها، ولم تكسر بل تفتح، فما وجه فتحها؟. أجاب عنه إنما فتحت لتقدم الكاف عليها وبعد حرف الجر تفتح همزة مادة أنّ كما عرفت؛ لأن حرف الجر لا تدخل إلا على المفرد، فتفتح ههنا رعاية للصورة وإن كان المعنى على الكسر.[دراية: ٢٥٥]

ويجوز **معها الواو**، نحو: "قام زيد ولكنّ عمروا قاعدٌ".

وقد تخفّف، **فتلغى**، نحو: "ذهب زيد لكن عمرو عندنا".

و "ليت" للتمنّي، نحو: "ليت زيدا قائم"، وأجاز الفرّاء "ليت زيدا قائما" **بمعنى أتمنّى**.

و "لعلّ" للترجّي، **كقول الشّاعر**:

أُحِبُّ الصالحين ولَستُ مِنهُم لَعلَّ الله يَرزُقُنِي صَلَاحاً

وشذّ الجرّ بها، نحو: "لعلّ زيدٍ قائمٍ".

وفي "لعلّ" لغات: "**عَلَّ**" و "عَنَّ" و "أنّ" و "لَأنّ" و "لَعَنّ".

وعند المبرّد أصله "عَلّ" زِيد فيه اللام، والبواقي فروع.

فصل: حروف العطف:

حروف العطف عشرة: "الواو، والفاء، وثمّ، وحتّى، وأو، وإمّا، وأم، ولا، وبل، ولكنْ".

فالأربعة الأول للجمع.

معها الواو: ليفرق بين لكن هذه وبين لكن للعطف؛ لأن دخول حرف العطف عليها لا يجوز.(إلهامية)

فتلغى: بمشابهتها "لكن" للعطف لفظا ومعنى أجريت مجريها في الإلغاء.[دراية: ٢٥٦]

بمعنى أتمنى: وهذا الفعل متعد إلى مفعولين الجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليست.(يوسفية)

كقول الشاعر: قيل: قائل إمام المسلمين أبوحنيفة ﷺ، ولم يبلغ ذلك المصنف، ولو بلغه لم يرض بنسبة الشاعرية إليه ﷺ.[دراية: ٢٥٧] **علّ**: أي أحدها "عل" بدون اللام، والثاني "عنّ بدون اللام الأولى، وقلب اللام الثانية نونا، والثالثة "إنّ" بقلب العين ألفا قال الله تعالى: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام:١٠٩) أي لعلها إذا جاءت إلخ فيمن قرء بالفتح، والرابعة "لأنّ" بثبوت اللام الأولى وقلب العين ألفا وقلب اللام الثانية نونا، والخامسة "لعنّ" بقلب اللام الثانية نونا فقط.[دراية: ٢٥٧] **فالأربعة الأول**: وهي من الواو إلى حتى، للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم.(يوسفية)

فالواو للجمع مطلقا، نحو: "جاء ني زيد وعمرو" سواء كان "زيد" متقدّما في المجيء أو "عمرو".

والفاء للترتيب **بلا مهلة**، نحو: "قام زيد فعمرو" إذا كان "زيد" متقدّما و "عمرو" متأخّرا بلا مهلة. في القيام

و"ثمّ" للترتيب بمهلة، نحو: "دخل زيد ثمّ عمرو" إذا كان "زيد" متقدّما، وبينهما مهلة.

و"حتّى" كـ"ثُمَّ" في التّرتيب والمهلة، إلاّ أنّ مهلتها أقلّ من مهلة "ثمّ". ويشترط أن يكون معطوفها داخلا **في المعطوف عليه**.

وهي تفيد قوّةً في المعطوف، نحو: "مات الناس حتّى الأنبياء" أو ضعفا فيه، نحو: "قدم الحاجّ حتّى المشاة".

و"أو وإمّا وأم" هذه الثلاثة لثبوت الحكم **لأحد الأمرين مبهما** لا بعينه، نحو: "مررت برجل أو امرأة".

بلا مهلة: أي مع وصل عادة نحو: قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً﴾ (المؤمنون:١٤) ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (الحج:٦٣) [دراية: ٢٥٧] **في المعطوف عليه:** لكونها للغاية اتفق النحاة على أن حتى العاطفة يجب أن يكون معطوفها داخلا في المعطوف عليه حقيقة حتى يجر الصباح ولا ينصب في قولك نمت البارحة حتى الصباح قال الرضي إن ما بعد حتى العاطفة يجب أن يكون جزءاً لما قبلها أو لما دل عليه ما قبلها. وأما الجارة فالأكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر جزء مما قبلها نحو: نمت البارحة حتى الصباح انتهى كلامه. وهذا التصريح يوجب أن يكون ما بعد حتى العاطفة جزءً لما قبلها حقيقة ولا يكفيها الجزئية الاعتبارية وبأنه يجوز في نمت البارحة حتى الصباح أن يكون فيه حتى عاطفة ويكون الصباح منصوبا وإنما الخلاف جواز جره فجاز عند الجمهور دون السيرافي مع جماعة.[دراية: ٢٥٨]

لأحد الأمرين: أو الأمور واكتفى المصنف بأقل مما لابد منه، فلم يقل أو الأمور، وكذا فعل غير موضع من هذا مختصر حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين وإذا تنازع الفعلان إلخ.[دراية: ٢٥٨]

مبهما: فإن قيل إنها جاءت لكل الأمرين في قوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ (الإنسان:٢٤) أجاب عنه البعض أن أو في الآية المذكورة مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي.[دراية: ٢٥٨]

و"إمّا" **إنّما** تكون حرف العطف إذا كان تقدّم عليها "إمّا" أخرى، نحو: "العدد إمّا زوج وإمّا فرد".

ويجوز أن يتقدّم "إمّا" على "أو" نحو: "زيد إمّا كاتب أو أمّي".

و"أم" **على قسمين**: متّصلة، وهي: ما يُسأل بها عن تعيين أحد الأمرين، والسائل بها يعلم ثبوت أحدهما مُبهما، بخلاف "أو وإمّا" فإنّ السائل بهما لا يعلم ثبوت أحدهما أصلا .

وتستعمل بثلاثة شرائط:

الأوّل: أن يقع قبلها **همزة**، نحو: "أزيد عندك أم عمرو".

الثّاني: أن يليها لفظٌ مثل ما يلي الهمزة، أعني: إن كان بعد الهمزة اسم، فكذلك بعد "أم" كما مرّ، وإن كان بعد الهمزة فعلٌ، فكذلك بعدها (بلا فاصلة)، نحو: "أقام زيد أم قعد" فلا يقال: (بعدم الشرط) "**أرأيت** زيدا أم عمرا" (بدون الفعل).

الثالث: أن يكون أحد الأمرين المستويين محقّقا، وإنّما يكون الاستفهام عن التعيين،

وإما إنما: إشارة إلى الفرق بين أما وأو بعد اشتراكهما في المعنى بقوله: "وإما إنما" تكون حرف العطف.[دراية: ٢٥٩]

على قسمين: إشارة إلى تحقيق معنى "أم"، وإلى الفرق بينهما وبين أو وإما بقوله: "وأم على قسمين متصلة" تسميتها بها؛ لأن ما بعدها متصل بما قبلها، أي ليس ما بعدها وما قبلها كلامين مستقلين بل المجموع كلام مستقل بخلاف أم المنقطعة فإن ما بعدها منفصل عما قبلها أي كل واحد منهما كلام مستقل.[حواشي شرح جامي]

همزة: والمراد بالهمزة أعم من أن يكون لفظا نحو: "أزيد عندك أم عمرو" أو تقديرا كقول الشاعر:

لعمري ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رميت الجمر أم بثمان

أي أسبع بخلاف أو وإما، فإنه لا يلزم أن يقع قبلها همزة.[دراية: ٢٥٩]

أرأيت إلخ: بدون الفعل بعد أم في مقابلة الهمزة؛ لأن أم في هذا التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة، لأن ما يليها اسم، وما يلي الهمزة فعل، فلا يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز.[دراية: ٢٥٩]

فلذلك يجب أن يكون جواب "أم" بالتعيين، دون "نعم" أو "لا" فإذا قيل: "أزيد عندك أمْ عمرو" فجوابه بتعيين أحدهما، أمّا إذا سئل بـــ"أو" و "إمّا" فجوابه "نعم" أو "لا".
أي جواب هذا القول
ومنقطعة، وهي: ما تكون **بمعنى "بل" مع الهمزة** كما رأيت شبحا من بعيد، وقلت: إنّها
أي صورة
لإبل **على سبيل القطع**، ثمّ حصل لك **شكّ أنّها شاة**، فقلت: أم هي شاة، تقصد الإعراض عن الإخبار الأوّل، والاستئناف بسؤال آخر، معناه: بل أهي شاة.
واعلم: أنّ "أم" المنقطعة لا تُستعمل إلاّ في الخبر، كما مرّ، وفي الاستفهام، نحو: "أعندك زيد أم عمرو" سألتَ أوّلا عن حصول زيد، ثمّ أضربتَ عن السؤال الأوّل وأخذت في السؤال عن حصول عمرٍو.

فلذلك: أي لأجل أنها لطلب التعين بعد العلم بثبوت أحد المستويين عند المتكلم يجب أن يكون جواب أم أي ما يسأل بها بالتعيين أي بتعيين أحد المستويين؛ لأن الاستفهام عنه دون نعم أو لا لعدم أفادتهما التعيين بخلاف أو وإما؛ لأن السائل بهما لا يتيقن بوجود أحدهما فإذا سئل بـــ"أو وإما" مع الهمزة. وقيل أجاءك زيد أو عمرو، وأجاءك إما زيد أو عمر، ويصح جوابهما بنعم أو لا؛ لأن مطلوب بالسؤال أن أحدهما لا بعينه جاءك.[دراية: ٢٦٠]
بمعنى بل مع الهمزة: أي للإضراب عن الأول، والشك في الثاني هذا هو الأكثر وقد يجيء بمجرد الإضراب إذا كان ما بعدها مقطوعا به كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ (الزخرف:٥٢) إذ لا معنى للاستفهام ههنا أو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (الرعد:١٦) (من الشروح المتفرقة) **على سبيل القطع:** ولأنك إذا رأيتها اعتقدت أنها إبل بلا شك.[دراية: ٢٦٠]
شك أنها شاة: لأنك إذا قربت منها علمت إنها ليس بإبل، واعترضت عن الإخبار فقلت بعد الشك في كونها إبلا أم هي شاة: واعترض على قولهم أنها لإبلٌ أم هي شاة بأنه من باب عطف الإنشاء على الإخبار، وقد اتفقوا على عدم جواز هذا العطف. وأجيب بأنه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار. وفيه نظر؛ لأنه يلزم على هذا أن لا يكون أم المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام في عدها منها فالصواب ما أجاب به بعض الفضلاء حيث قال: يجوز عطف الإنشاء على الإخبار بتأويل القصة وجعل عطف قصة على قصة سيما في مقام الإضراب.[دراية: ٢٦٠]

و"لا و بل ولكنْ" **جميعها** لثبوت الحكم لأحد الأمرين معيّنا.

أمّا "لا" فلنفي ما وجب للأوّل عن الثاني، نحو: "**جاء ني زيد لا عمرو**".

و"بل" **للإضراب** عن الأوّل والإثبات للثاني، نحو: "جاء ني زيد بل عمرو" ومعناه: بل جاء ني عمرو، و "ما جاء بكر بل خالد" معناه: بل ما جاء خالد.

و"لكنْ" للاستدراك، **ويلزمها النفي** قبلها، نحو: "ما جاء ني زيد لكن عمرو جاء" أو بعدها، نحو: "قام بكر لكن خالد لم يقمْ".

فصل: في حروف التنبيه

ثلاثة: حروف وضعت لتنبيه المخاطب؛ لئلا يفوته شيء من الكلام.

وهي ثلاثة: "ألا وأما وها"، فـ ألا وأما" **لا يدخلان** إلاّ على الجملة، اسميّةً كانت، نحو: قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (البقرة:١٢) وقول الشاعر شعر:

أَمَا والذي أبكى وأَضحَكَ والذي أَمَاتَ وأحيٰ والذي أمرُهُ الأمر

جميعها: أي جميعها مشتركة في كونها لثبوت الحكم.(يوسفية) **جاءني زيد لا عمرو**: فلا يعطف بها إلا في الإيجاب يجوز أن يقال: "ما جاء زيد لا عمرو" ولا يحسن معها إظهار العامل نحو: "ما جاء زيد لا جاء عمرو"، ولئلا يشتبه بالدعاء ولا يعطف بها إلا الاسم وعطف على المضارع بها نادر وما وقعت بعد غير فهي لتأكيد النفي لا للعطف نحو: ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة:٧) [يوسفية] **للإضراب**: أي تصرف الحكم عن الأول.

ويلزمها النفي: فلا تستعمل بدونه؛ لأنها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى.[دراية: ٢٦١]

حروف التنبيه: [سميت بها لتنبيه المخاطب بها عن له قدرة الغفلة] قال بعض المحققين: الظاهر أنها ليست حروف المعاني بل هي أصوات وضعت لغرض التنبيه، فالأليق أن تجعل من قبيل حروف الزيادة.[دراية: ٢٦١]

لا يدخلان إلخ: لأنهما وضعتا لتأكيد مضمون الجملة تفتح بهما الكلام؛ لإيقاظ السامع ولتنبيهه عليه؛ فلا تدخلان إلا على الجملة.[دراية: ٢٦٢]

أما والذي إلخ: الاستشهاد على أن أما للتنبيه دخلت على الجملة الاسمية، معناه: أقسم بالله الذي يبكي ويضحك =

أو فعليّة، نحو: "أما لا تفعل" و "ألا تضربُ".

والثالث "ها" تدخل على الجملة، نحو: "ها زيد قائم" والمفرد، نحو: "هذا وهؤلاء" وهذان وهاتان

حروف الندّاء خمسة: ويا وأيا وهيا وأيْ والهمزة المفتوحة.

فـ"أيْ" والهمزة للقريب، و"أيا وهيا" للبعيد، و"**يا**" **لهما وللمتوسّط**، وقد مرّ أحكام المنادى.

فصل حروف الإيجاب **ستّة**: ونعم وبلى **وأجل وجَير** وإنّ **وإي.**

أمّا "نعم" فلتقرير كلام سابق، مثبتا كان أو منفيّا، نحو: "أجاء زيد" قلتَ: نعم، و "أما جاء زيد" قلتَ: نعم. أي لتثبيت مضمونه

و "بلى" تختصّ بإيجاب ما نُفِيَ استفهاما، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا **بَلَىٰ**﴾ (الأعراف:١٧٢) أو خبرا، كما يقال: "لم يقمْ زيد" قلت: بلى، أي قد قام.

و"إي" للإثبات بعد الاستفهام، **ويلزمها القسم**، كما إذا قيل: "هل كان كذا؟"قلت: إي والله.

= وبالذي هو يجيء ويميت أشار بهذا إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (النجم:٤٣،٤٤) وبالله الذي لا حكم لغيره سواه، هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (الأنعام:٥٧) [دراية: ٢٦٢]

ويا لهما:أي للقريب والبعيد وفي الاستغاثة والندبة للبعيد حقيقة وحكما كالساهي والنائم والمتحير. ووجه التخصيص أن نداء البعيد يحتاج إلى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان في أيا وهيا. وينتفيان في أي والهمزة.

وللمتوسط: فإن قيل ينبغي حينئذ أن لا يقال يا الله ويا رب؛ لأنه تعالى أقرب إليه من حبل الوريد. قلنا: إنما ذكر "يا" في اسم الله سبحانه وتعالى استقصارا من القائل واستبعادا له عن مظان القبول.[دراية: ٢٦٢]

بلى: فمعنى بلى في باب "ألست بربكم" بل أنت ربنا.[دراية: ٢٦٣]

ويلزمها القسم: أي لا تستعمل إلا مع القسم من غير أن يصرح بفعل القسم بعدها كما إذا قيل هل كان كذلك قلت في جوابه إي والله ولا يقال أي وقسمت والله جاء أي الله بحذف حرف القسم، ونصب الله إلا إذا كان قبله هاء التنبيه نحو: أي ها الله ذا؛ لأنه حينئذ مجرور لا غير لنيابته مناب الجار.[دراية: ٢٦٣]

و"أجل وجير وإنّ" لتصديق الخبر، كما إذا قيل: "جاء زيد" قلت: أجل، أو جير، أو إنّ، أي أصدّقك في هذا الخبر.

فصل حروف الزائدة:

وحروف الزيادة سبعة: "إنْ وأنْ وما ولا ومن والباء واللام".

فـــ"إنْ" تُزاد مع "ما" النافية، نحو: "**ما إن زيد قائم**" ومع ما المصدريّة، نحو: "انتَظِر ما إن
قليلا
يجلسُ الأمير" ومع "لمّا" نحو: "إن جلستَ جلستُ".

و"أنْ" تزاد مع لمّا، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ وبين لَوْ والقسم المتقدّم عليها ،
الحينية (يوسف:٩٦)
نحو: "والله أن لو قُمتَ قمتُ".

و"ما" تزاد مع "إذا ومتى وأيّ وأنّى وأين وإن" **شرطيّات**، كما تقول: "إذا ما صمتَ صمتُ" **وكذا البواقي**.

حروف الزائدة: [قد تقع بعض الحروف زائدة في الكلام بحيث لا يتغير المعنى بحذفها] ثم اعلم أن المراد بالزيادة ما لا يتغير به المعنى الأصلي حتى يكون وجوده وعدمه متساويين، وليس معنى زيادتها أن تكون واقعة بالزيادة أبدا بمعنى أنها حيث وقعت تكون زائدة بل إنها قد تتصف بالزيادة.[دراية: ٢٦٤] **ما إن زيد قائم:** وكقول الحسان شعر:

ما إن مَدَحتُ محمدا بمقالتي لكن مَدَحتُ مقالتي بمحمد

وقال بعضهم أنها أن النافية دخلت عليها "ما" النافية لتأكيد النفي، وهذا ضعيف لكراهتهم اجتماع حرفين أصليين بمعنى واحد، ولهذا يجوز أن يقال أن لزيد ويا لا الرجل.[دراية: ٢٦٤]

شرطيات إلخ: أي حال كون هذه الكلمات أدواة الشرط، وفيه احتراز عما إذا لم تكن شرطيات فإن ما تزاد معها حينئذ وإن جاء استعمالها على وجهين كما إذا تقول: إذا ما صمت صمتُ.[دراية: ٢٦٤]

وكذا البواقي: نحو متى ما تخرج أخرج وإلى ما تضرب أضرب قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الاسراء:١١٠) وأياماً تجلس أجلس وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ (مريم:٢٦) ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ (الزخرف:٤١) ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ (الأنفال:٥٨) [دراية: ٢٦٤]

وبعد **بعض حروف الجرّ**، نحو: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ﴾ (آل عمران:١٥٩) و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون:٤٠) و ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾ (نوح:٢٥) و "زيد صديقي كما أنّ عمروا أخي".

و "لا" تزاد مع الواو **بعد النفي**، نحو: "ما جاء ني زيد ولا عمرو". للعطف

وبعد أن المصدريّة، نحو: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ (ص:٧٥)

وقبل القسم، كقوله تعالى: ﴿لآ أُقْسِمُ بِهٰذَا الْبَلَدِ﴾ (البلد:١) بمعنى أقسمُ. فعل

وأمّا "مِن والباء واللام" فقد مرّ ذكرها في حروف الجرّ، **فلا نعيدها**. أي ذكر زيادتها

فصل: حرفا التفسير: "أي وأن" **فأي: كقوله تعالى:** ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف:٨٢) أي أهل القرية، كأنّك تُفسِّره: أهل القرية.

و"أنْ" إنّما يفسّر بها فعل بمعنى القول، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنٰهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصّافات:١٠٤) فلا يقال:

بعض حروف الجر: إنما قال بعد بعض حروف الجر؛ لأنها لا تزاد بعد جميع حروف الجر. وجاء زيادة ما مع المضاف على قلة نحو: قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات:٢٣) ونحو: "غضبت من غير جرم". وقيل: إن ما بعد حروف الجر والمضاف نكرة مجرورة، والمجرور بعدها بدل منهما.[دراية: ٢٦٤] **وبعد النفي:** سواء كان النفي لفظا نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة:٧) فإن الغير بمعنى لا النافية. وكذا تزاد بعد النهي نحو: لا تضرب زيدا ولا عمروا.[دراية: ٢٦٥]

لا أقسم بهذا البلد: بمعنى أقسم والسّر في زيادتهما التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغني عن القسم فتبرّز لذلك في صورة القسم. **فلا نعيدها:** لما كان زيادة من والباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة، خص زيادتها بالذكر و لم يذكر زيادة الكاف.[دراية: ٢٦٥] **حرفا التفسير:** واعلم أن إعراب ما بعد حرف التفسير تابع لإعراب ما قبله قال الحديثي ويعرب المفسر بإعراب المفسر؛ لأنه تابع له، وقال المالكي أي عاطفة وفيه نظر؛ لأن ما بعدها يبين ما قبلها والعطف يقتضي المغايرة.[دراية: ٢٦٥]

فأي كقوله تعالى: يعني أي تفسر مبهما مطلقا سواء كان مفردا كما تقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف:٨٢) أي أهل القرية أو جملة كما تقول في تفسير قطع رزق اللص أي: مات.[دراية: ٢٦٥]

يا إبراهيم: اعلم أن الفعل الواقع بعد أن يكون مفعوله العام هي تفسيره مقدرا في الغالب فمعنى قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصافات:١٠٤) أي وناديناه بشيء أو بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم فقوله: أن يا إبراهيم =

قلتُ له: أن اكتبْ؛ إذ هو لفظ القول لا معناه.

فصل **حروف المصدر ثلاثة:** "ما وأنْ وأنّ".

فالأوليان **للجملة الفعليّة**، كقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (التوبة:٢٥) أي برُحبِها.

وقول الشاعر:

يَسُرّ المَرءَ **ما ذَهَبَ اللَّيالِي** وكان ذَهَابُهنّ له ذَهَابَا

و"أنْ" نحو: قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (النمل:٥٦) أي قولُهم.

و"أنّ" للجملة الاسميّة، نحو: "علمْتُ أنّك قائم" أي قيامك.

فصل حروف التحضيض: أربعة: هلا وألّا ولولا ولوما.

ولها **صدر الكلام**، ومعناها حضّ على الفعل إن دخلت على المضارع، نحو: "هلاّ تأكُل" ولومٌ إن دخلَت على الماضي، نحو: "هلا ضربت زيدا" وحينئذ لا تكون تحضيضا إلّا باعتبار ما فات، ولا تدخل **إلّا على الفعل**، كما مرّ.

= تفسير للمفعول العام المقدر. وقد يكون مفعوله العام هي تفسيره ملفوظا نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ﴾ (طـه:٣٨،٣٩) [دراية: ٢٦٥]

حروف المصدر: أي الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر فالإضافة بأدنى ملابسة.[دراية: ٢٦٦]

ثلاثة: وزاد بعضهم "كي ولو" في حروف المصدر. **للجملة الفعلية:** فإنهما لا تدخلان إلا عليهما فتجعلانها في حكم المفرد.[دراية: ٢٦٦] **ذهب الليالي إلخ:** محل الاستشهاد قول الشاعر ما ذهب الليالي فإنه بمعنى ذهاب الليالي.[يوسفية] **صدر الكلام:** لأنها تدل على نوع من أنواع الكلام فوجب التصدير بها ليعلم في أول الأمر أن كون الكلام من ذلك.[دراية: ٢٦٦] **إلا على الفعل:** لا على غيره من الاسم والحرف، وجه الاختصاص أن التحضيض والحث إنما يتعلق بالفعل. ثم ذلك الفعل أما أن يكون لفظا كما مر مثاله أو تقديرا كما أشار إليه بقوله: فإن وقع بعدها أي بعد حروف التحضيض إلخ.[يوسفية]

وإن وقع بعدها اسم فبإضمار فعل، كما تقول لمن ضرب قوما: "هَلّا زيدا" أي: "**هلّا ضربت زيدا**".

وجميعها مركّبة، جزؤها الثاني حرف النفي، والأوّل حرف الشّرط، أو الاستفهام، أو حرف المصدر. من الجزئيين

و"لولا ولوما" لهما معنى آخر، هو امتناع الجملة الثانية؛ لوجود الجملة الأولى، **نحو**: "**لولا عليّ لهلك عمر**" وحينئذ تحتاج إلى الجملتين **أولهما** اسميّة أبدا.

فصل: حرف **التوقّع**:

"قد" وهي في الماضي **لتقريب الماضي** إلى الحال، نحو: "قد ركب الأمير" أي قُبيلَ هذا، ولأجل ذلك سُمّيت "حرف التقريب" أيضا، **ولهذا** تلزم الماضي؛ . . . .

هلا ضربت زيدا: فزيدا معمول منصوب بفعل مضمر بعد هلا قال الرضي إذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعدها؛ لا بفعل مقدر بعدها. لتوسعهم في الظروف فنحو: هلا يوم الجمعة زرتني، يوم الجمعة فيه منصوب بـــ"زرتني" وقد جاء الجملة الاسمية بعدها للضرورة كقوله شعر:

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلا نفس ليلى شفيعها

[دراية: ٢٦٧]

لولا عليّ لهلك عمر: أي لولا علي موجود لهلك عمر، ففيه إشعار بالوجود. ثم الفارق بين لولا هذه وبين لو لا حرف التحضيض أنك إذا قلت: "لولا ضربت زيدا" تم الكلام، ولذا قلت: "لولا علي" لم يتم حتى لم يجيء بقولك: "لهلك عمر".[دراية: ٢٦٧] **أولهما:** جملة اسمية ولو كانت الجملة الثانية اسمية أو فعلية، وهذا إذا يقدر خبر المبتدأ الذي بعد لولا الامتناعية، كما هو مذهب البصريين. وأما على قول الكسائي فالاسم بعدها فاعل الفعل مقدر، أي لو لم يكن على موجود لهلك عمر، فهي على هذا وإن يحتاج إلى جملتين لكن تكون الأولى على مذهب الكسائي جملة فعلية لا اسمية.[دراية: ٢٦٧] **التوقع:** وسميت حرف التقريب أيضاً.

لتقريب الماضي: إلى الحال ويشترط في الماضي أن يكون متصرفا؛ لأن غير المتصرف ليست للمضي حتى يقرب إلى الحال.(يوسفية) **ولهذا:** أي لأجل أنها لتقريب الماضي إلى الحال تلزم أي قد للماضي أي مع الماضي.[دراية: ٢٦٧]

ليصلح أن يقع حالا .

وقد تجيء للتأكيد إذا كان جوابا لمن يسأل "هل قام زيد؟"فتقول: قد قام زيد.

وفي المضارع للتقليل، نحو: "إنّ الكذوب قد يصدُق" و"إنّ الجواد قد يبخَلُ".

وقد تجيء للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ (الأحزاب:١٨)

ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، نحو: "قد والله أحسنتَ".

وقد يحذف الفعل بعد "قد" عند القرينة، كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرحُّلُ غيْرَ أنّ رِكابَنا لَمَّا تَزُل بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِنْ

أي وكأن قد زالت.

فصل حرفا الاستفهام: "الهمزة وهل" ولهما **صدر الكلام**، وتدخلان على الجملة، اسميّة كانت، نحو: "أزيد قائم؟" أو فعليّة، نحو: "هل قام زيد؟".

ودخولهما على الفعليّة أكثر؛ لأنّ الاستفهام **بالفعل أولى**.

ليصلح: أي الماضي أن يقع حالا؛ لأن الماضي الواقع حالا سابق على زمان العامل؛ لأنك إذا قلت: "جاءني زيد قد ركب أبوه" كان الركوب مقدما على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا، فالتزمت "قد" المقربة إلى الحال لتقربه إلى زمان العامل، فيتحد زمانهما حكما؛ لأن القريب من الشيء في حكم المقارن له، ولذلك لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال "قد" فيه، فلا يقال: "قد مات الشيخ، وقد ولد في يوم كذا، وقد قال فلان اليوم، وقد قال رسول الله ﷺ كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة "قد" إلا بتأويل.[دراية: ٢٦٧]

أفد الترحل إلخ: البيت للنابغة قوله أفد فعل ماض على وزن علم بمعنى قرب أي قرب ارتحالنا إلا أن الإبل التي تسير عليها، لما تزل أي تذهب برحالنا فكان الشأن أنها ذهبت برحالنا لصحة عزمنا، على الارتحال .[دراية: ٢٦٨]

صدر الكلام: لأنهما تدخلان على أحد أنواع الكلام وهو الاستفهام فوجب التصدير بهما، ليعلم من أول الأمر أن الكلام من ذلك النوع.[دراية: ٢٦٨] **بالفعل أولى:** من الاسم، ولهذا كان تقدير الاسم بعد الهمزة فاعلا، إذا كان بعدها فعل أحسن من تقديره مبتدأ كما تقول أزيد قائم.[دراية: ٢٦٨]

وقد تدخل الهمزة في **مواضع** لا يجوز **دخول "هل" فيها،** نحو: "أزيدا ضربت؟" و"أتضرب زيدا وهو أخوك؟" و"أزيد عندك أم عمرو؟" و﴿أَوَمَنْ كَانَ﴾ (الأنعام:١٢٢) و﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾ (هود:١٧) و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ (يونس:٥١)

ولا تستعمل "هل" في هذه المواضع، **وههنا** بحث.

فصل: حروف الشرط:

وهي ثلاثة: "إنْ ولوْ وأمّا" ولها صدر الكلام، ويدخل كلّ واحد منها على الجملتين، اسميّتين كانتا أو فعليّتين أو مختلفتين.

فـ"إن" للاستقبال وإن دخلت على الماضي، نحو: "**إن زُرتَني** أكرمتك".

و"لو" للماضي وإن دخلت على المضارع، نحو: "لو تزورُني أكرمتك".

ويلزمهُما الفعل لفظا كما مرّ، أو تقديرا، نحو: "إن أنت زائري فأنا أكرمُك".

وقد تدخل الهمزة: بيان لما يكون الهمزة به أكثر تصرفا في الاستعمال من "هل".(يوسفية)

مواضع: من الكلام التي لا يجوز. **دخول هل فيها:** أي في تلك المواضع وهي أربعة: أحدها أن تدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو: أزيدا ضربت، ولا يجوز أن يقال: هل زيدا ضربت. والثاني إن تستعمل الهمزة للإنكار نحو: أتضرب زيدا وهو أخوك، ولا يجوز أن يقال: هل تضرب زيدا وهو أخوك. والثالث إن تستعمل مع أم المتصلة، نحو: أزيد عندك أم عمرو، ولا يجوز أن يقال: هل زيد عندك أم عمرو والرابع أن تدخل الهمزة على حروف العطف نحو: أو من كان، وأفمن كان، وأثم إذا ما وقع. ولا تدخل عليها هل وهذا إذا لم تكن بمعنى الهمزة. وأما إذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل: الهمزة لموافقتها إياها.[دراية: ٢٦٨]

وههنا: أي في مسألة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هل، بحث أي كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها في تلك المواضع دون هل بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام.[دراية: ٢٦٩]

إن زرتني: تقديره إن كنت زائرى فأنا أكرمك، فكما حذف الفعل صار الضمير المتصل منفصلا قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة:٦) أي وإن استجارك أحد ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ (الإسراء:١٠٠) أي ولو تملكون فأحد، وأنتم مرفوعان بأنهما فاعلان الفعلين محذوفين يفسرهما الفعل الظاهر.[دراية: ٢٧٠]

واعلم: أنّ "إن" لا تستعمل إلاّ في الأمور المشكوكة، فلا يقال: "آتيك إن طلعتِ الشمس" بل يقال: "آتيك إذا طلعتِ الشمس".

و "لوْ" تدلّ على نفي الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الأولى، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:٢٢)

وإذا وقع القسم في أوّل الكلام وتقدّم على الشرط، يجب أن يكون الفعل الذي تدخل عليه حرف الشرط **ماضيا** لفظا، نحو: "والله إن أتيتني لأكرمتك" أو معنى، نحو: "والله إن لم تأتني لأهجرتُك".

وحينئذٍ تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم، **لا جزاء للشرط**. **فلذلك** وجب فيها ما وجب في جواب القسم من اللام **ونحوها**، كما رأيتَ في المثالين.

لو كان فيهما: فإن لو ههنا تدل على انتفاء الفساد بسبب أن تعدد الآلهة منتف، واستعمالها بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يجيء لإثبات الثاني على تقدير وجود الأول وعدمه، نحو: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصيه أي نفي العصيان لازم لنفي الخوف، كما هو لازم لوجود الخوف ونحو: لو أتيتني لأكرمتك أي لإكرامي إياك ثابت سواء أكرمتني أو أهنتني.[دراية: ٢٨٠] **ماضيا:** سواء كان الماضي لفظا نحو: والله إن أتيتني لأكرمتك. أو معنى بأن يدخل لم على المضارع نحو: "والله إن لم تأتني لأهجرتك"، وإنما وجب حينئذ أن يكون مدخول حرف الشرط ماضيا؛ لأنه لما امتنع عملها في الجواب بوقوعه جوابا للقسم وجب كونه ماضيا في الشرط، لئلا يعمل فيه أيضا ليتوافق في عدم العمل.[دراية: ٢٧٠]

حينئذ: أي من إذا كان القسم في أول الكلام ويقدم على الشرط.

لا جزاء للشرط: لأنه يلزم حينئذ أن يكون الجواب ملزوما وغير مجزوم معا وهو مستحيل، وتكون المعنى جوابا للقسم والشرط جميعا. إما كونه جوابا للقسم فلكون اليمين عليه، وإما كونه جزاء للشرط فلكونه مشروطا بالشرط.[دراية: ٢٧٠] **فلذلك:** أي لأجل أن الجملة الثانية تكون حينئذ في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط.

ونحوها: أي نحو: اللام من إن إذا كان جواب القسم جملة موجبة، وما ولا إذا كان جواب القسم جملة منفية كما رأيت ذلك في المثالين المذكورين.[دراية: ٢٧٠]

أمّا إن وقع القسم في وسط الكلام جاز أن يعتبر القسم، بأن يكون الجواب له، نحو: "إن أتيتني والله لآتينّك" وجاز أن **يلغى**، نحو: "إن تأتني والله آتك".

و "أمّا" لتفصيل ما ذكر مجملا ، نحو: "الناس سعيد وشقيّ: أمّا الذين سعدوا ففي الجنّة، وأمّا الذين شقوا ففي النار".

ويجب في جوابها الفاء، **وأن يكون** الأوّل سببا للثاني، وأن يحذف فعلها، مع أنّ الشرط لا بدّ له من فعل، **وذلك**؛ ليكون تنبيها على أنّ المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها، نحو: "أمّا زيد فمنطلق" تقديره: "مهما يَكُن من شيءٍ فزيد مُنطِلق" فحذف الفعل والجارّ والمجرور، وأقيم "أمّا" مقام "مهما" حتّى بقي "أمّا فزيد منطلق" ولمّا لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء، نقلوا الفاء إلى الجزء الثاني، ووضعوا الجزء الأوّل بين "أمّا" و"الفاء" عوضا **عن الفعل** المحذوف.

ثمّ ذلك الجزء الأوّل إن كان صالحا للابتداء فهو مبتدأ، كما مرّ، **وإلاّ فعامله** ما بعد الفاء، نحو: "أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق" فـــ"منطلق" عامل في يوم الجمعة على الظرفيّة.

يلغى: بجعل الجواب جوابا للشرط. **ويجب في جوابه:** هذا جواب سؤال مقدر تقرير السؤال ظاهر أي في جواب أما الفاء ويجب أيضاً أن يكون الأول سببا للثاني؛ لأن ذلك يحكم بكونهما كلمة الشرط، وبه يستدل على ذلك ولم يحكم بكون حيث وإذا للشرط مع أنه يقال حيث زيد لقيته فأنا أكرمه، ولذا نظائر كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلوهما حين المجيء بالفاء ظرفين جاريين مجري الشرط.[دراية: ٢٧١]

وأن يكون: عطف على قوله الفاء بتأويل المفرد. **وذلك:** أي وجوب حذف فعلها.

عن الفعل: لئلا يلزم التوالي بينه وبين حرفي الشرط.

وإلا: أي وإن لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بأن كان ظرفا. **فعامله:** أي عامل ذلك الجزء ما بعد الفاء نحو: "يوم الجمعة" ناصبة له على الظرفية.[دراية: ٢٧١] **فعامله:** أي عامل ذلك الجزء.

فصل: **حرف الردع** "**كلّا**" وضعت؛ لزجر المتكلّم **وردعه عمّا تكلّم به**، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا﴾ (الفجر:١٦) أي **لا يتكلّم** بهذا، فإنّه ليس (أي الأمر) كذلك هذا بعد الخبر.

وقد تجيء بعد الأمر أيضا، كما إذا قيل لك: "اضرِبْ زيدا" فقلتَ: كلّا، أي لا أفعل هذا قطّ.

وقد تجيء بمعنى حقّا، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر:٣) **وحينئذ** تكون اسما يبنى؛ (لا حرفا) لكونه **مشابها لـــ"كلّا" حرفا**.

وقيل: تكون حرفا أيضا، بمعنى "إنّ" لتحقيق معنى الجملة، نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ (العلق:٦) **بمعنى "إنّ"**.

فصل **تاء التأنيث الساكنة**: (دون المتحركة) تُلحقُ الماضي؛ لتدلّ على تأنيث ما أسند إليه الفعل،

حرف الردع كلا: وهذا الحرف بسيط على مذهب الجمهور، وقال ابن يعيش هو مركب من كاف التشبيه ولفظة لا وللخروج عن التشبيه شدّدوه.(إلهامية) **وردعه عما يتكلم به:** تقول لمن قال لك: فلا يبغضك كلا" أي ليس الأمر كذلك ردعا له تنبيها على الخطأ.[دراية: ٢٧٢] **لا تتكلم:** بهذا الكلام فإنه ليس كذلك أي كما تقول؛ لأنه سبحانه وتعالى قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار، وقد يضيق على من يكرمه من الأنبياء والصالحين.[دراية: ٢٧٢] **وقد تجيء إلخ:** والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل كلمة أن نحو ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر:٣) أي حقا هذا مثال الجملة الفعلية وأما مثال الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ (عبس:١١) [دراية: ٢٧٢] **وحينئذ:** أي إذا كان بمعنى حقا. **لكونه مشابها لكلّا:** لفظا ومعنى لمناسبة معناه فإنك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقا لضده.[دراية] **حرفا:** أي مر كونه حرفا. **بمعنى أن:** وكلا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾ (المدثر:١٥،١٦) يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا.(إلهامية)
تاء التأنيث الساكنة: دون المتحركة لاختصاصها بالاسم فلو لم يقيدها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي، وإنما أسكن هذه التاء ليحصل الفرق بينها وبين تاء الاسم، أو لكونها حرفا وأصلها السكون، والمراد بسكون التاء أن تكون ساكنة في الأصل وإن صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد نحو: "قامتا" فإنها =

نحو: "ضُرِبَت هِند" وقد عرفت مواضع **وجوب إلحاقها**.

وإذا لَقِيَها ساكن بعدها، وجب تحريكها بالكسر؛ **لأنّ السّاكن** إذا حُرِّك، حُرِّك **بالكسر**، نحو: "قد قامتِ الصَّلاة".

وحركتُها لا توجب ردّ ما حُذِفَ لأجل سكونها، فلا يقال: "**رمات المرأة**" لأنّ حركتها (أي حركة التاء) عارضيّة واقعة؛ لدفع **التقاء الساكنين**، فقولهم: "المرأتان رماتا" ضعيف.

(لا أصليّة) وأمّا إلحاق علامة التثنية، وجمع المذكّر وجمع المؤنّث، **فضعيف**، فلا يقال: "قاما الزيدان" و "قاموا الزيدون" و "قمن النساء".

وبتقدير الإلحاق لا تكون الضمائر؛ لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر، بل علامات (تلك العلامات) دالّة على أحوال الفاعل، **كتاء التأنيث**.

= ساكنة في الأصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وإنما خص لحوقها لأنها لا تلحق بغيره من الأفعال، وإنما ألحقت هذه التاء بالماضي لتدل أي التاء من أول الأمر على تأنيث ما أسند إليه.[دراية: ٢٧٣]

وجوب إلحاقها: أي إلحاق التاء وجواز إلحاقها في بحث الفاعل أشار إليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب إلحاقها كما في [دراية: ٢٧٣] **لأن الساكن إلخ:** لأن الكسر أصل في تحريك الساكن؛ لأن الكسر لقلته يناصب العدم وهو السكون؛ لأنه عبارة عن عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك.(يوسفية)

بالكسر: لأنهم قالوا الكسرة أخت السكون. **حركتها لا توجب:** جواب عن سؤال مقدر، وتقريره إن يقال إذا حذف أحد الساكنين لالتقائهما وجب رد المحذوف عند تحريك الثابت؛ لأن علة الحذف وهو التقاء الساكنين إذا زال تحريك الثابت وجب رد ما حذف فلم يرد الألف في مثل: رمت المرأة عند تحريك التاء بعد ما كانت الألف محذوفة فيه لالتقاء الساكنين وهما الألف والتاء فأجاب بقوله وحركتها إلخ.

رمات المرأة: بل يقال رمت المرأة. **التقاء الساكنين:** وهي التاء وساكن لحقها والعارض كالمعدوم فهي تكون في حكم السكون إذ كل حركة يحصل بأمر عارضي فهي في حكم السكون.(إلهامية)

فضعيف: لأنه يلزم تكرار صورة الفاعل. **كتاء التأنيث:** فإنها ليست بضمير كتاء ضربت بالحركات الثلاث؛ لأنها لو كانت ضميرا لزم حذفها عند مجيء الفاعل الظاهر واللازم باطل لجواز قولنا: ضربت هند والملزوم مثله بل هي حرف ألحقت بالفعل الماضي لتدل على تأنيث ما أسند إليه الفعل.(يوسفية)

فصل التّنوين

نون ساكنة تتبع حركة **آخر الكَلِمَة**، لا لتأكيد الفعل، وهي خمسة أقسام:

الأوّل للتمكّن، وهو ما يدلّ على أنّ الاسم متمكّن في مقتضى الاسميّة، أي: أنّه **منصرف** نحو: "زيدٌ". أي راسخ

والثاني للتنكير، وهو ما **يدلّ** على أنّ الاسم نكرة، نحو: "صهٍ" أي: اسكُت **سكوتا مّا** في وقت مّا. أي وقت كان **وأمّا "صَهْ" بالسكون**، فمعناه: اسكُت السّكوتَ **الآن**.

والثالث للعوض، وهو ما يكون عِوَضاً عن المضاف إليه، نحو: حينئذ وساعَتَــئِذٍ ويومئذ" المحذوف أي: حين إذ كان كذا.

والرابع للمقابلة، وهو التنوين الذي في **جمع المؤنّث السالم، نحو: "مسلمات"** . . . .

التنوين: نون ساكنة في أصل الوضع فلا يرد تحريكها لالتقاء الساكنين. تتبع حركة آخر الكلمة احترز به من نون من ولدن وعن و لم يكن ونظائرها لا لتأكيد الفعل خرج به النون الخفيفة.[دراية: ٢٧٤]

آخر الكلمة: خرج به نون من ولدن. **منصرف:** قابل للحركات الإعرابيّة.

منصرف: ويسمي تنوين الصرف أيضاً؛ لأنه لا يتأتي إلا في الاسم المنصرف كما أن تنوين التنكير لا يدخل إلا على النكرة أي على شيء غير معين.[دراية: ٢٧٥] **سكوتاً ما:** قال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف منونا، فمقتضي كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين، وهو الفارق بين الوصل والوقف، وقال الرضي تنوين التنكير مختصة بالصوت واسم الفعل نحو: سيبويه وصه.[دراية: ٢٧٥] **وأما صه بالسكون:** إنما عقب صه بالسكون مع أنه لا يمكن إلا أن يكون بالسكون لتخصيص الصورة الخطية بالسكون فهذه بمنــزلة الأعجم فينبغي أن لا يقرأ ولا يكتب.[دراية: ٢٧٥] **صه:** هو اسم الفعل كما قال الرضي. **الآن:** أي اسكت السكوت الذي تعرفه الآن. **جمع المؤنث السالم:** ليقابل نون جمع المذكّر السّالم، كــ"مسلمين".

نحو مسلمات: فإن التنوين فيها بمقابلة النون في مسلمين والألف والتاء فيها علامة للجمع كما أن الواو علامة للجمع في مسلمين وليس هذا التنوين تنوين التمكن كما توهم بعضهم؛ ولا تنوين التنكير لثبوته في الأعلام الممتنعة من التصرف، ولا تنوين العوض عن المضاف إليه؛ لأن المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترنم لمجيئه في أو آخر الأبيات والمصاريع فلم يبق إلا كونه للمقابلة.[دراية: ٢٧٦]

وهذه **الأربعة تختصّ بالاسم**.

والخامس **للترنّم**، هو الذي يلحق **آخر الأبيات والمصاريع، كقول الشّاعر**:

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وَقُولي إن أصَبتُ لَقَد أصَابَنْ

وكقوله:

يَا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَنْ

وقد يحذف من العلم إذا كان موصوفا بـــ"ابن" أو "ابنة" مضافا إلى علم آخر، نحو: "جاء ني زيد بن عمرو" و "هند ابنة بكر".

فصل **نون التأكيد**: هي وُضِعَت لتأكيد الأمر والمضارع إذا كان فيه طلب **بإزاء "قد"**

الأربعة: المذكورة من أقسام التنوين. **تختصّ بالاسم**: قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات وفي هذا الكلام إشارة إلى أن القسم الخامس وهو الترنّم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بينه وبين الفعل.(إلهامية)

للترنّم: وهو تحسين الإنشاد والصوت. **آخر الأبيات**: لتحسين الإنشاد، فيسمي بتنوين الترنم لحسن الغناء. ومن قال سمي به؛ لأن فيه ترك الترنم لا يتنبه على ما قلنا. **والمصاريع**: جمع مصراع بالكسر نصف شعر

كقول الشاعر: وهو جرير والمقصود بالاستشهاد في هذا الشعر به، وقوله العتابن وأصابن حيث كانا في الأصل العتاب والأصاب فأدخلا تنوين الترنم صارا العتابن والأصابن.[دراية: ٢٧٦]

كقوله: أي قول الشاعر وهو رؤبه، فقوله: "يا ابتا" منادى، مضاف إلى ياء المتكلم، والتّاء والألف عوض عن يائه، وعلك بمعنى لعلّكَ، وعساك عطف عليه، وخبر لعلّ وعسى محذوف، والتقدير علك تجد رزقاً أو عساك تجده. والقول الأول مثال تنوين الترنم الذي يدخل الاسم والفعل آخر البيت، والثاني مثال التنوين الذي يدخل على الفعل ويلحق آخر المصراع، ومثال تنوين الترنّم الذي دخل على الحرف قوله:

فهل لها أن تردّ الخمس هلنّ

وقد يحذف: [أي التنوين على سبيل الوجوب] وإنما حذفت التنوين من هذا العلم طلبا للتخفيف لطول اللفظ، وكون العلم ثقيلا وكثرة الاستعمال.[دراية: ٢٧٧] **نون التأكيد**: [أي نون يفيد التأكيد] أي النون الذي يفيد التأكيد بتحصيل المطلوب.[دراية: ٢٧٧] **بإزاء قد**: أي بمقابلة "قد" التي وضعت لتأكيد الماضي أي كما أن قد وضعت لتأكيد الماضي، كذلك هذه النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه.[دراية: ٢٧٧]

لتأكيد الماضي، وهي على ضربين: **خفيفة،** أي ساكنة أبدًا، نحو: "اضرِبُن" وثقيلة، أي مشدّدة، وهي مفتوحة أبدًا إن لم يكن قبلها ألف، نحو: "اضرِبُنّ"وإلاّ مكسورة إن كان
للخفة
قبلها ألف، نحو: "اضربانّ" و"اضربنانّ".

وتدخل في الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض جوازا؛ **لأنّ في كلّ منها طلبا،**
مطلقا دخولا جائزا
نحو: "اضرِبَنّ، ولا تَضرِبَنّ، وهل تَضرِبَن، وليتك تَضرِبَنّ، وألا تنزِلنَّ بنا فتصيب خيْرا".

وقد **تدخل** في القسم وجوبا؛ **لوقوعه** على ما يكون مطلوبا للمتكلّم غالبا، فأرادوا أن
وجوده وتحصيله
لا يكون آخر القسم خاليا عن معنى التأكيد، كما لا يخلو أوّله منه، نحو: "والله لأفعلنّ كذا".

واعلم: أنّه يجب ضمّ ما قبلها في جمع المذكّر، نحو: "اضرِبُنّ"؛ **ليدلّ** على الواو المحذوفة،
غائبا كان أو حاضرا أي ضم ما قبلها

خفيفة: أي أحدهما خفيفة إلخ قدمها على الثقيلة؛ لأنها بعض من الثقيلة؛ ولأن مفهومها بعض من مفهوم الثقيلة. وإنما كانت ساكنة، لكونها مبنية والأصل في البناء هو السكون.[دراية: ٢٧٧]

لأن في كل منها: أي إنما دخل نون التأكيد في هذه المواضع.[دراية: ٢٧٨]

طلبا: لأن معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب تأكيدا فلذا دخلت عليه لتأكيد الطلب إما وجود الطلب في الأمر والنهي والاستفهام فظاهر. وإما في التمني والعرض فلأنهما بمنـــزلة الأمر.(يوسفية)

وتدخل: أي تلك النون في القسم أي في جوابه قال مولوي الجامي (قدس الله سره السامي) في شرح على الكافية: وإنما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي، والحال؛ لأنها لا تؤكد إلا ما كان مطلوبا، ولذلك قلت نون التأكيد في النفي، فلا يقال زيد ما يقومن إلا قليلا لخلوه عن معنى الطلب، وإنما جاز قليلا تشبيها له بالنهي. وإنما يؤكد الطلب لا الخبر؛ لأن وضعه لتأكيد طلب حصول الشيء إما في الخارج أو في الذهن.[من حواشي الجامي] **لوقوعه:** إذا كان جواب القسم مثبتا.

ليدل: أي ضم ما قبلها على الواو المحذوفة في اضربن لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة وأول نون التأكيد والاكتفاء بالضمة، وإنما لم يبق الواو على حالها مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة؛ لأن الأول حرف مدّ والثاني مدغم طلبا للتخفيف فإن قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربُنّ عن اتصال نون التأكيد به؛ لأنه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز. قلت لا نسلم أن الواو محذوفة؛ لأن الدّال عليها وهو الضمة موجود =

وكسرُ ما قبلها في المخاطبة، نحو: "اضرِبنّ"؛ **ليدلّ** على الياء المحذوفة، وفتح ما قبلها **في ما عداهما**.

أمّا في المفرد؛ فلأنّه لو ضُمَّ، لا لتبس بجمع المذكّر، ولو كُسر، **لا لتبس بالمخاطبة**.

وأمّا في المثنّى وجمع المؤنّث فلأنّ (المفرد) ما قبلها (ما قبلها) **ألف**، نحو: "اضربانّ" و"اضربنانّ".

وزِيدَت الألف قبل النون في جمع المؤنّث؛ لكراهة اجتماع ثلاث نوناتٍ: نون الضمير **ونونا التأكيد** (أي نون التأكيد).

= فكأنه لم يحذف، وهذا كالإيماء في صلاة المريض يقوم مقام الأركان، فلا يعد تركا كفايةً بالقدر الممكن، والكفاية عنه كافية ويضم في لا تخشونّ لاطّراده.

ليدل: أي إنما وجب كرما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة وأول نون التأكيد، وإنما لم يبق الواو على حالها مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف.[دراية: ٢٧٨] **في ما عداهما:** أي فيما عدا جمع المذكر والمخاطبة وهو المفرد المذكر غائبا كان أو حاضرا أو الغائبة، والمثنى مطلقا وجمع المؤنث مطلقا.(فوائد الضيائية)

لالتبس بالمخاطبة: ولو سكن للزم اجتماع الساكنين فلما لم يكن غير الفتح تعين الفتح؛ ولأن نون التأكيد كلمة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى، ومن عادقم إهم إذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الكلمة الأولى نحو: خمسة عشر؛ ولأن الفتحة أخف الحركات، ولذا فتح النون المشددة للخفة.(ترتيب أبو سعيد)

ألف: والألف في حكم الفتح أو في حكم العدم؛ لأنه غير حاجز حصين.

وزيدت الألف: إن قيل لم زيدت الألف في الجمع ولم يحذف كما يحذف من إنّ وأن إذا اتصلتا بضمير جمع المتكلم أو نون الوقاية كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (الذاريات:٥٠) و﴿إِنَا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (يوسف:٢) قلنا إن حذفناه لالتبس بالواحد في الصورة بخلاف إن وغيره، فإنه لا التباس فيه فيحذف منه كثيرا ويبقي كثيرا.

ونونا التأكيد: أي المدغم والمدغم فيه؛ لأن النون الثقيلة بمنـــزلة النونين واجتماع المثلين يوجب الثقل الموجب للإدغام فكيف اجتماع الأمثال فزيدت ألفا لفاصلة دفعا للثقل والألف أخف حروف الزوائد فلذا اختيرت للفصل، ولم يحذف نون الضمير مع أنه يدفع اجتماع ثلاث نونات؛ لأنها ليست علامة للرفع حتى يحذف بل هي ضمير جمع المؤنث.[دراية: ٢٧٩]

والنون الخفيفة لا تدخل في التّثنية أصلا ، ولا في جمع المؤنّث؛ لأنّه لو حرّكت النّون، لم تبق خفيفة، فلم تكن على الأصل، وإن أبقيتها ساكنة، يلزم التقاء الساكنين على غير حدِّه، **وهو غير حسن.**

أي الشأن — على الأصل — وهما الألف والنون

والنون الخفيفة: لما جاز دخول النون الخفيفة في مدخل الثقيلة إلا في موضعين، فإن الثقيلة يدخل فيها دون الخفيفة أشار إلى بيانهما بقوله: والنون الخفيفة لا تدخل التثنية، أصلا ولا تدخل جمع المؤنث، فلا يقال: "اذهبان، واذهبنان" وإنما لا تدخل الخفيفة في هذين الموضعين؛ لأنه أي الشأن لو حركت النون أي نون الخفيفة لم تبق خفيفة.[دراية: ٢٧٩]

وهو غير حسن: توضيح هذا المقام أن النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم أحد المحظورين وهو إما تحريك النون الخفيفة أو إبقاؤها على السكون لا سبيل إلى الأول؛ لأن وضع النون الخفيفة على السكون، فتحريكها خروج عن الوضع الأصلي مع حصول اللبس ولا إلى الثاني؛ لأنه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده، أي غير محل جواز التقاء الساكنين، وذلك غير جائز. وإنما عبّر عنه بقوله: "وهو غير حسن" اكتفاءً بأدنى ما به يُكتفى ولا يمكن حذف أحدهما لدفع التقاء الساكنين؛ لأنه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذف الألف فلم يكن حينئذ لاتصال النون فائدة إذ وجودها يؤدي إلى عدمها. وأما التقاء الساكنين على حدّه وهو يكون الساكن الأوّل حرف مدّ والثاني مدغماً، وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو: دآبّة أصلها دابِبَةٌ حذفت حركة الباء الأولى وأدغمت في الثانية؛ لأن المدّ في الحروف بمنـزلة التحريك فكان الساكن الأول متحركا؛ ولأن المدغم لا يستقل بالتلفظ يعنى لم يكن ملفوظا إلا بتبعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام إلا ساكن واحد.[دراية: ٢٧٩]

* * * *

الفهرس

الموضوع	صفحة
مقدمه	
خطبة الكتاب	٥
وجه تسمية الكتاب	٦
تعريف علم النحو	٧
الكلمة وأقسامها	٨
حد الاسم	٩
حد الفعل	١٠
حد الحرف	١١
الكلام	١٣
الاسم	
المعرب	١٤
حكم المعرب	١٥
أصناف إعراب الاسم	١٦
الاسم المعرب	
المنصرف وغير المنصرف	٢٢
أسباب منع الصرف	٢٣
المرفوعات	
الفاعل	٣٠
تنازع الفعلان	٣٤
مفعول ما لم يسم فاعله، المبتدأ والخبر	٤٠
خبر إن وأخواتها، اسم كان وأخواتها	٤٤
اسم ما ولا المشبّهتين بليس	٤٥
خبر لا التي لنفي الجنس	٤٥

الموضوع	صفحة
المنصوبات	
المفعول المطلق	٤٦
المفعول به	٤٧
المرفوعات	
المنادى	٤٩
المفعول فيه	٥١
المفعول له ومعه	٥٢
الحال	٥٣
التمييز	٥٥
المستثنى	٥٦
خبر كان وأخواتها	٥٩
اسم إن وأخواتها، المنصوب بلا التي لنفي الجنس	٦٠
خبر ما ولا المشبهتين بليس	٦١
المجرورات	
الإضافة	٦٢
الخاتمة في التوابع	
التوابع	٦٦
النعت	٦٧
العطف بالحرف	٦٩
التأكيد	٧١
البدل	٧٣
عطف البيان	٧٤

الموضوع | صفحة

الاسم المبني

المضمرات ٧٦
أسماء الإشارة........................ ٧٩
الاسم الموصول........................ ٨٠
أسماء الأفعال........................ ٨٢
الأصوات والمركبات........................ ٨٣
الكنايات........................ ٨٤
الظروف المبنية........................ ٨٥

الخاتمة

المعرفة........................ ٩٠
النكرة أسماء العدد........................ ٩١
أسماء العدد........................ ٩٢
التذكير والتأنيث والمثنى........................ ٩٦
المجموع........................ ٩٨
المصدر........................ ١٠١
اسم الفاعل........................ ١٠٢
اسم المفعول........................ ١٠٣
الصفة المشبّهة........................ ١٠٤
اسم التفضيل........................ ١٠٥

الفعل

الماضي، المضارع........................ ١٠٨
أصناف إعراب الفعل........................ ١٠٩
المرفوع........................ ١١٠
المنصوب........................ ١١١

الموضوع | صفحة

المضارع المجزوم........................ ١١٢
وكلمة المجازاة........................ ١١٣
الأمر........................ ١١٦
فعل ما لم يسم فاعله........................ ١١٧
أفعال القلوب........................ ١٢٠
الأفعال الناقصة........................ ١٢١
أفعال المقاربة........................ ١٢٣
فعل التعجب........................ ١٢٤
أفعال المدح والذم........................ ١٢٥

الحروف

حروف الجرّ........................ ١٢٦
حروف المشبّهة........................ ١٣٣
حروف العطف........................ ١٣٦
حروف التنبيه........................ ١٤٠
حروف النداء وحروف الإيجاب........................ ١٤١
حروف الزائدة........................ ١٤٢
حرفا التفسير........................ ١٤٣
حروف المصدر وحروف التحضيض........................ ١٤٤
حروف التوقّع........................ ١٤٥
حرفا الاستفهام........................ ١٤٦
حروف الشرط........................ ١٤٧
حرف الردع وتاء التأنيث الساكنة........................ ١٥٠
تاء التأنيث الساكنة........................ ١٥١
التنوين وأقسامه........................ ١٥٢
نون التأكيد........................ ١٥٣

مكتبة البشرى

المطبوعة

ملونة مجلدة

الصحيح لمسلم	(۷ مجلدات)
الموطأ للإمام محمد	(مجلدين)
الموطأ للإمام مالك	(۳ مجلدات)
الهداية	(۸ مجلدات)
مشكاة المصابيح	(٤ مجلدات)
تفسير الجلالين	(۳ مجلدات)
مختصر المعاني	(مجلدين)
نور الأنوار	(مجلدين)
كنز الدقائق	(۳ مجلدات)
التبيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
المسند للإمام الأعظم	الحسامي
الهدية السعيدية	شرح العقائد
أصول الشاشي	القطبي
تيسير مصطلح الحديث	نفحة العرب
شرح التهذيب	مختصر القدوري
تعريب علم الصيغة	نور الإيضاح
البلاغة الواضحة	ديوان الحماسة
ديوان المتنبي	المقامات الحريرية
النحو الواضح (الابتدائية، الثانوية)	آثار السنن
رياض الصالحين (مجلدة غير ملونة)	شرح نخبة الفكر

ملونة كرتون مقوي

شرح عقود رسم المفتي	السراجي
متن العقيدة الطحاوية	الفوز الكبير
المرقاة	تلخيص المفتاح
زاد الطالبين	دروس البلاغة
عوامل النحو	الكافية
هداية النحو	تعليم المتعلم
إيساغوجي	مبادئ الأصول
شرح مائة عامل	مبادئ الفلسفة
المعلقات السبع	هداية الحكمة

هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)

متن الكافي مع مختصر الشافي

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة/ كرتون مقوي

الصحيح للبخاري	الجامع للترمذي
شرح الجامي	التسهيل الضروري

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

مکتبۃ البشریٰ

طبع شدہ

رنگین مجلد

تفسیر عثمانی (۲ جلد)
خطبات الاحکام لجمعات العام
الحزب الاعظم (مہینے کی ترتیب پر مکمل)
الحزب الاعظم (ہفتے کی ترتیب پر مکمل)
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
بہشتی زیور (تین حصے)
معلّم الحجاج
فضائل حج
تعلیم الاسلام (مکمل)
حصن حصین

رنگین کارڈ کور

حیاۃ المسلمین
تعلیم الدین
خیر الاصول فی حدیث الرسول
الحجامہ (پچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن)
الحزب الاعظم (مہینے کی ترتیب پر) (جیبی)
الحزب الاعظم (ہفتے کی ترتیب پر) (جیبی)
عربی زبان کا آسان قاعدہ
فارسی زبان کا آسان قاعدہ
علم الصرف (اولین، آخرین)
تسہیل المبتدی
جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ
عربی کا معلّم (اول، دوم، سوم، چہارم)
عربی صفوۃ المصادر
صرف میر
تیسیر الابواب
نام حق
آداب المعاشرت
زاد السعید
جزاء الاعمال
روضۃ الادب
آسان اُصول فقہ
معین الفلسفہ
معین الاصول
تیسیر المنطق
تاریخ اسلام
بہشتی گوہر
فوائد مکیہ
علم النحو
جمال القرآن
نحو میر
تعلیم العقائد
سیر الصحابیات

فصول اکبری
میزان ومنشعب
نمازِ مدلل
نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)
بغدادی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)
رحمانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)
تیسیر المبتدی
منزل
الانتباہات المفیدۃ
سیرت سید الکونین ﷺ
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں
حیلے اور بہانے
کریما
پند نامہ
پنج سورۃ
سورۃ یٰس
عم پارہ درسی
آسان نماز
نماز حنفی
مسنون دعائیں
خلفائے راشدین
امت مسلمہ کی مائیں
فضائل امت محمدیہ
علیم بستی
اکرام المسلمین مع حقوق العباد کی فکر کیجیے

کارڈ کور / مجلد

اکرام مسلم
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
فضائل اعمال
منتخب احادیث

زیر طبع

علامات قیامت
حیاۃ الصحابہ
جواہر الحدیث
بہشتی زیور (مکمل ومدلل)
تبلیغ دین
اسلامی سیاست مع تکملہ
کلید جدید عربی کا معلّم (حصہ اول تا چہارم)
فضائل درود شریف
فضائل صدقات
آئینہ نماز
فضائل علم
النبی الخاتم ﷺ
بیان القرآن (مکمل)
مکمل قرآن حافظی ۱۵ سطری